وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص :علوم اقتصادية

العنوان

دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2015

من إعداد

الطالب: حايد حميد

المناقشة بتاريخ 2018/10/10 من طرف اللجنة المكونة من:

أ.د/ راتول محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-	رئيس
أ.د/ البشير عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف-	مقرر
أ.د/ بن عناية جلول	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة-	ممتحن
د/ بن سفطة كمال مليك	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف	ممتحن
د/ طويطو محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر -3-	ممتحن
د/ بن مسعود نصر الدين	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي عين تموشنت	ممتحن

2019-2018

كلمـة شكـــر

أشكر الله عز وجل أولا وآخرا على منه وكرمه علي إذ أعانني على إتمام هذه الأطروحة، فله الحمد والثناء
كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، ثم أثني على
الأستاذ الدكتور: **البشير عبد الكريم**
وله كل الشكر وجزاه الله عنا وعن العلم بأحسن ما جازى أنبياءه ورسله عن أقوامهم
وأشكر السادة الأساتذة أعضاء اللجنة على قبولهم وتفضلهم بمناقشة وإثراء هذه الأطروحة مسبقا
وكامل الشكر والتقدير لجامعة حسيبة بن بوعلي وجميع القائمين على إدارتها
كما لا أنسى أن أشكر كل من شارك في إخراج هذا العمل للضوء ولو بكلمة طيبة أو ابتسامة أو دعاء

الطالب : **حايد حميد**

الإهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى :

الوالـديـــن الكـــريميـــــــن حفظهمـــا الله

إلـــى شريكـــتي ورفيقـــتي في الحيـــاة

إلى أبنائي

إلى إخـــوتـــــي

إلـــى كل زمـــلائي وأصدقـــائي

إلـــى كـــل أساتذتـــــي

الطالب : **حايد حميد**

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة السببية بين هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 وذلك عن طريق تحليل بيانات سنوية. باستخدام منهجية جرانجر لاختبار العلاقات السببية، ومنهج الحدود للتكامل المشترك الذي طور من قبل "بيسران 2001" وقد بينت نتائج التحليل أن السلاسل الزمنية للواردات والناتج المحلي الاجمالي تستقر بعد أخذ الفروق الأولى، أما الصادرات فهي مستقرة في المستوى بالإضافة إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بينهم. وبناءًا على نتيجة اختبارات السببية نستنتج وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، حيث تساعد التغيرات في هيكل التجارة في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر. وهذا يعكس الدور الواعد لهيكل التجارة الخارجية في المستقبل في تحديد معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات الدالة : النمو الاقتصادي، الصادرات، منهج اختبار الحدود، التكامل المشترك، سببية.

Résumé

Cette étude visait à déterminer la nature du lien de causalité entre la structure du commerce extérieur et la croissance économique en Algérie pendant la période 1970-2015 en utilisant des données annuelles.

La méthodologie utilisée est les tests de co-intégration de Bounds basée sur le modèle de autorégressif à retards distribués, ARDL qui a été développé par Pesaran et Shin, 1999 (Pesaran et al., 2001).

L'analyse des résultats montre que les importations et la série de produit intérieurs brut deviennent stationnaires après avoir été prises les premières différentes. Alors que les exportations étaient stationnaires au niveau, il existe également des relations de co-intégration entre la structure du commerce extérieur et le produit intérieur brut à long terme, et les tests de causalité indiquent qu'il existe une relation de causalité unidirectionnelle allant de la structure du commerce extérieur à produit intérieur brut à long et à court terme, où les changements de structure aident à expliquer les changements dans le PIB algérien. Cela reflète le rôle prometteur de la future structure du commerce extérieur dans la détermination du taux de croissance économique.

***Mots clés**: croissance économique, exportations, ARDL, co-intégration, causalité.*

Abstract

This study aimed at determining the nature of causal relationship between the structure of foreign trade and economic growth in Algeria during the period 1970-2015 using yearly data.

The methodology used is the Bounds co-integration tests based on Autoregressive Distributed Lag Model, ARDL which was developed by Pesaran and Shin, 1999 (Pesaran et. al., 2001)

The analysis of the results show that the imports and the gross domestic product series become stationary after taken the first different. While the Exports were stationary at the level, also there is co-integration relationship between structure of foreign trade and gross domestic product in long run,and The causality tests indicate that there is a uni-directional causality relationship running from structure of foreign trade to gross domestic product in both the long and short run where changes in structure help to explain changes in Algerian GDP. This reflects the promising role of future foreign trade structure in determining the rate of economic growth.

***Key words** : growth Economic, exports, ARDL, Co-Integration, causality.*

فهـــــرس المحتويـــــات

عنوان المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	IV - II
قائمة الجداول	VII - VI
قائمة الأشكال	X - IX
مقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية	
تمهيد	2
المبحث الأول: النظرية التقليدية في التجارة الخارجية	3
المطلب الأول: نظرية الميزة المطلقة	3
المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية	6
المطلب الثالث: نظرية القيم الدولية	9
المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسكية	13
المطلب الأول: تكلفة الفرصة البديلة	13
المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج	18
المطلب الثالث: لغز ليوناتيف	21
المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في تحليل التجارة الخارجية	24
المطلب الأول: نظرية لندر (تشابه الأذواق)	24
المطلب الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية (بوسنر)	27
المطلب الثالث: نظرية دورة حياة المنتج (فارنون)	29
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني : نظريات النمو الاقتصادي	
تمهيد	36
المبحث الأول: النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي	37
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	37

المطلب الثاني: النظرية التجارية والنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	40
المطلب الثالث: نظرية ماركس، شومبيتر وجون مانيارد كينز في النمو الاقتصادي	45
المبحث الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	49
المطلب الأول: أنموذج هارود ودومار	49
المطلب الثاني: نموذج سولو	53
المطلب الثالث: نموذج ميد	57
المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي الحديثة	61
المطلب الأول: نموذج رومر	61
المطلب الثاني: نموذج بارو لتراكم رأس المال العام	64
المطلب الثالث: نموذج لوكاس	68
خلاصة الفصل الثاني	71
الفصل الثالث: علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي	
تمهيد	74
المبحث الأول: التجارة الخارجية والنمو	75
المطلب الأول: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية	75
المطلب الثاني: منافع التجارة الخارجية	78
المطلب الثالث: علاقة الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي	81
المبحث الثاني: ديناميكية التجارة والنمو الاقتصادي	85
المطلب الأول: نمو عوامل الانتاج	85
المطلب الثاني: أثر النمو الاقتصادي على عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك	91
المطلب الثالث: التغير في الأذواق والتجارة	95
المبحث الثالث :السياسات التجارية	99
المطلب الأول: مفهوم السياسات التجارية وأهميتها	99
المطلب الثاني: سياسة الحرية التجارية	103
المطلب الثالث: سياسة الحماية التجارية	107
خلاصة الفصل الثالث	115

الفصل الرابع: علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	117
المبحث الأول: دراسة وصفية لهيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر	118
المطلب الأول: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية في الجزائر 1970-1989	118
المطلب الثاني: مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية في الجزائر	120
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر	124
المبحث الثاني: التكامل المشترك	128
المطلب الأول: اختبارات الكشف عن جذر الوحدة	128
المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك	132
المطلب الثالث: أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة	134
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر	136
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى	136
المطلب الثاني: اختبارات السكون للفروق الأولى	141
المطلب الثالث: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة	143
خلاصة الفصل الرابع	151
خاتمة	153
المراجع	161
الملاحق	

قائمـــــة الجـــــداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة	4
(2-1)	تكلفة الإنتاج مقدرة بالساعات	7
(3-1)	مبادلات بين إنجلترا وألمانيا	10
(4-1)	أقصى الكميات الممكن إنتاجها من طرف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة	14
(5-1)	المثال الرقمي لليوناتيف	22
(1-3)	حوصلة لأهم النماذج والدراسات للعلاقة بين الصادرات والنمو	83
(2-3)	وضع الدولة رقم (1) قبل النمو	93
(3-3)	وضع الدولة رقم (1) بعد النمو	93
(4-3)	وضع الدولة رقم (1) عندما يتغير معدل التبادل التجاري من (1 مقابل 1) إلى (1 مقابل 2)	94
(1-4)	تطور هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة 1970- 1989	119
(2-4)	تطور هيكل التجارة الخارجية الفترة 1990- 2002	121
(3-4)	تطور هيكل التجارة الخارجية من 2003 إلى 2011	122
(4-4)	تطور هيكل التجارة الخارجية بين 2012 - 2013	123
(5-4)	تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي	124
(6-4)	مصفوفة الارتباط	127
(7-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (LGDP)	137
(8-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات (LM)	137
(9-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك (LC)	138
(10-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الصادرات (LX)	139
(11-4)	اختبار استقرارية الدالة لوغاريتم الصادرات منزوعة الاتجاه العام (EX)	139
(12-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستثمار (LI)	140
(13-4)	دراسة استقرارية السلسلة لوغاريتم الاستثمار منزوعة الاتجاه العام EI	140
(14-4)	اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية الفروق الاولى لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي (DLGDP)	141

(15-4)	اختبار ديكي فولار لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم الواردات الزمنية (DLM)	142
(16-4)	اختبار ديكي فولار لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم الاستهلاك الزمنية (DLC)	143
(17-4)	اختبار الحدود	145
(18-4)	تقدير نموذج (ARDL)	146
(19-4)	اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء	149

قائمـــــة الأشكـــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	تحليل التجارة الخارجية باستخدام منحنيات التبادل	11
(2-1)	منحنى امكانيات الإنتاج للمملكة المتحدة في ظل التكاليف الثابتة	14
(3-1)	منحنى امكانيات الإنتاج للولايات المتحدة في ظل التكاليف الثابتة	15
(4-1)	التجارة في المملكة المتحدة في ظل التكاليف المتزايدة	16
(5 -1)	التجارة في الولايات المتحدة في ظل التكاليف المتزايدة	17
(6-1)	التجارة الدولية حسب نظرية هكشر أولين	19
(7-1)	التجارة الخارجية وفق نموذج الفجوة التكنولوجية	28
(8-1)	دورة حياة المنتج	31
(1-2)	النظرية الكلاسيكية في النمو	41
(2-2)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	42
(3-2)	نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي	43
(4-2)	مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الاقتصاد الكلاسيكي	44
(5-2)	نموذج هارود	51
(6-2)	التمثيل البياني لمخطط سولو	55
(7-2)	نموذج النمو المتوازن لميد	59
(8-2)	أثر معدل الضريبة على النمو الاقتصادي	66
(1-3)	نظرية منفذ الفائض	80
(2-3)	منحنى التكاليف الثابتة	86

(3-3)	منحنى التكاليف المتزايدة	87
(3-4)	النمو المتوازن لعنصري العمل ورأس المال	88
(3-5)	النمو الغير متوازن في عرض العمل ورأس المال	89
(3-6)	النمو الضار	91
(3-7)	التجارة ومكاسبها في وجود قطر صغير	95
(3-8)	التغير في الأذواق والتجارة	96
(3-9)	أثر التعريفة الجمركية على شرط التبادل	111
(3-10)	تحليل التوازن الجزئي للتعريفة الجمركية	113
(4-1)	منهجية مبسطة لاختبار الجذر الاحادي	131
(4-2)	النموذج الأمثل وفقا لمعيار أكاييك	144
(4-3)	القيم المقدرة والحقيقية والبواقي	149
(4-4)	اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة واختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعادة	150

مقـــدمـــة

إن القطر الجزائري اليوم ليس بمعزل عن التحولات الكبيرة التي مست جميع الأصعدة وخاصة على المستوى الاقتصادي، تلك التحولات الجذرية التي رافقة قدوم الالفية الثالثة، فظاهرة العولمة الاقتصادية غدة تفرض بصفة عامة المزيد من التنافس بين الدول في المجال الاقتصادي، ويظهر ذلك جليا من خلال تراجع الميزة النسبية الكلاسيكية والمتمثلة في تدني أجور اليد العاملة ووفرة المواد الخام والأراضي الصالحة للزراعة للبلدان بصفة عامة و للقطر الجزائري بصفة خاصة، أمام تعاظم دور الميزة التنافسية التي تستند إلى التطور الصناعي وما ينجم عنه من تقدم على المستوى التكنولوجي، هذا التطور الذي سوف ينعكس بشكل إيجابي على زيادة القدرة التنافسية ورفع القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات المنتجة، وعلى هذا الأساس فالجزائر بأمس الحاجة إلى اعادة النظر في بنية اقتصادها وهيكل تجارتها الخارجية.

إن اعتماد النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل كبير على ايرادات قطاع المحروقات، يدل على ضعف إنتاجية العامل في هذا البلد بصفة عامة وانخفاض القيمة المضافة في السلع التي يصدرها وارتفاع معدلات البطالة مع تراجع في تنوع القاعدة الإنتاجية، وقطاع التجارة الخارجية يعد من أهم القطاعات المعول عليها لانتشال الاقتصاد الوطني من هذا الوضع الصعب، خاصة مع حلول الألفية الجديدة والمرتكزة على تراكم المعرفة التي تساعد في تنويع هيكل التجارة الخارجية.

كما تهدف جميع الدول المتقدمة صناعيا والمتخلفة والقطر الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والتي لخصها كالدور في المربع السحري، الذي ينطوي على توازن في الميزان الداخلي والذي يضمن مستويات منخفضة لمعدل البطالة ومعدل التضخم ويكون هذا الهدف مرفقا مع توازن في الميزان الخارجي الذي بدوره يشير إلى توازن في ميزان المدفوعات الذي يظهر وضعية البلد اتجاه التزاماته الدولية في فترات الاختلال، بالإضافة إلى تحقيق معدلات مقبولة للنمو الاقتصادي.

كما أن التجارة الخارجية تصل الدول والمجتمعات ببعضها وهي تعد مقياسا بالغ الأهمية، فهي تعكس إنتاجية أي قطر، حيث يظهر أثر هذا القطاع على مستوى المؤسسات والأفراد، ويعد ارتفاع حجم القدرة الإنتاجية بمثابة مؤشر يدل على ارتفاع حجم الصادرات لأي قطر ومن المنطقي فإن تراجع القدرة الإنتاجية لأي بلد سوف يترتب عليه زيادة في حجم وارداتها لعدم تمكن المجتمع من إنتاج الكمية المطلوبة من السلع والخدمات التي هو بحاجة ماسة إليها.

إن تبني خيار تشجيع الصادرات يرمي إلى منح الأولوية للقطاعات المصدرة والاهتمام بتحقيق توازن في ميزان المدفوعات على حساب التوازن في الميزان الداخلي باعتباره عامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إعادة هيكلة بنية القاعدة الصناعية وبعثها وتكييفها من جديد مع ما يترافق مع تغيرات الطلب العالمي، التي تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا في الأسواق الدولية، كما يعتبر قطاع الصادرات في القطر الجزائري الممول الأساسي لمخططات التنمية، كون أن الإيرادات الناتجة التي يوفرها هذا القطاع تستعمل لتمويل المشتريات من السلع الوسيطة والرأسمالية التي تعد ضرورية لتحريك عجلة التنمية في القطر الجزائري، كما أن التجارة الخارجية تحفز النمو الاقتصادي بقيمة أكبر من عائداتها عن طريق مضاعف التجارة الخارجية حسب ما يظهره النموذج الكنزي.

كما تعتبر الأنشطة الاقتصادية عبارة عن تجميع لعوامل الانتاج المتنوعة في قالب الاقتصاد الوطني في ظل إطار محدد تحدده العديد من العوامل تتنوع ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية، والمحصلة النهائية لهذه الأنشطة هو الناتج المحلي الاجمالي والذي بناءا على حجمه والطريقة التي يوزع بها نحكم على رفاهية الأفراد من عدمها. غير أن كثيرا ماتعاني اقتصاديات الدول من مشاكل عديدة مصدرها الأساسي نضوب كمية أحد عوامل الإنتاج أو تراجع إنتاجيته، وهنا يتجلى دور السياسات الاقتصادية من أجل الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وزيادة إنتاجيتها.

إن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل الذي يعبر عن زيادة قابلية الاقتصاد على الإنتاج مقاسة بزيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي المطلقة أو النسبية أو دخل الفرد الواحد عبر الزمن يحتل رأس قائمة الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والمتخلفة كل على حدة لتحقيقه. وتختلف النظريات الاقتصادية اختلافا جذريا حول محدداته لأن الوقوف على بواعثه يعتبر مهما لتحقيقه وضمان استمراره من خلال صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة وتطبيقها، وتبني التغييرات البنيوية اللازمة.

لذلك، تصدر النمو الاقتصادي اهتمام الكثير من البحوث الاقتصادية. فمرة يرد إلى تحسن الإنتاجية التي بدورها تنقل منحنى قدرات الإنتاج، ومرة ينسب إلى ارتفاع حصة الصادرات وتارة إلى التطور المالي، بينما تعزيه بعض نظريات النمو الاقتصادي إلى إنتاجية الإنفاق العام ومنهم من يرى في الاستثمار محددا له وغير ذلك. ويعتبر الخلاف اتجاه أهمية قطاع التجارة الخارجية في تفعيل النمو الاقتصادي موضوع العديد من الدراسات في الواقع الاقتصادي التي أحصت نتائج مختلفة.

وفي ظل ما بات يعرف بالعولمة الاقتصادية فإن هذه العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية حظيت بالاهتمام الكبير لدى المفكرين الاقتصاديين خاصة بعد بداية إزالة العوائق على مكونات الحساب الجاري (الصادرات، الواردات) وحساب رأس المال الذي يتم من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو الشراكة الأوربية أو الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة.

فعندما نعبر عن التجارة الخارجية في أي بلد بواسطة الحساب التجاري (الذي يتمثل في الواردات والصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة ورصيد الحساب التجاري)، وإذا ما عبرنا عن النمو الاقتصادي عن طريق نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الاجمالي أو عن طريق النمو في الناتج المحلي الاجمالي نفسه فإن العلاقة والأثر التبادلي بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ليست بموضع إجماع بين الاقتصاديين، ففي حين يرى بعض الاقتصاديين بأن تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن يحسن من معدل النمو الاقتصادي، نجد على الطرف الأخر من هذا الرأي أن هناك من الاقتصاديين من يرى بأن هذه العلاقة والأثر المتبادل لا تتوفر في جميع الأقطار والأزمنة. فالطرف الأول من الاقتصاديين يؤكد على أن تدعيم الصادرات والذي يقصد به بسياسة تشجيع الصادرات (أي سياسة التوجه نحو الخارج) يجب أن تحظى بالأولوية في اهتمام الحكومات عند صياغتها للسياسات التجارية والصناعية الأمر الذي سوف يؤدي بالضرورة إلى العمل على تدعيم معدل النمو الاقتصادي، نجد في الطرف الآخر من هذا الرأي بعض الاقتصاديين من يرى بأن جعل الأولوية الأولى للحكومات تتمثل في استهداف النمو الاقتصادي سوف يجر وراءه قطاع التجارة الخارجية وبالضبط سوف يعمل على الرفع من حصة الصادرات في أي قطر.

ونظراً لأهمية قطاع التجارة الخارجية الكبيرة في تركيب الناتج الداخلي الخام في الجزائر نستطيع صياغة الإشكالية على النحو التالي: **ما هي العلاقة التي تربط بين هيكل التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**

وعلى ضوء هذه الإشكالية تبرز لنا مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نسوقها في المتن التالي:

- ما هي مكونات هيكل التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ما هي علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل؟
- ما هي علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر في المديين القصير والطويل؟
- ماهي قوة الارتباط بين مكونات هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

وحتى نعالج هذا الموضوع بشكل جيد سوف نعتمد على الفرضيات التالية:

- إن هيكل التجارة الخارجية يتكون من هيكل الصادرات وهيكل الواردات، حيث يتكون هيكل الصادرات من نسب عالية لصادرات المحروقات بينما هيكل الواردات ترتفع فيه نسبة استيراد سلع التموين الصناعي.
- هناك علاقة طرديه موجبة تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.
- ليس هناك أي علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.
- هناك ارتباط قوي بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي، أما بالنسبة لعلاقة الواردات بالناتج المحلي الاجمالي فهناك ارتباط ضعيف.

سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى مركبات هيكل التجارة الخارجية في الجزائر ونقوم بتحديد العلاقة والأثر بين هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر. وسوف نعتمد في هذه الدراسة على المعطيات الرقمية الخاصة بكل من معطيات البنك العالمي والديوان الوطني للإحصائيات للفترة 1970 إلى 2015.

إن السبب خلف تناولنا لهذا الموضوع هو الحاجة الماسة التي يفرضها علينا الواقع الاقتصادي اليوم في تشخيص الظواهر الاقتصادية خاصة التجارة الخارجية وعلاقتها وأثرها بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى تحديد هيكل التجارة الخارجية والاطلاع على تحدياتها من أجل المساعدة في صياغة سياسات اقتصادية تكون ملائمة مع متطلبات تطوير التجارة الخارجية والبحث عن معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي في الجزائر.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها هي على عكس الدراسات السابقة لأننا سوف نتناول دراسة هيكل التجارة الخارجية في الجزائر وسوف نقوم بتحديد العلاقة بين مكونات الحساب الجاري والنمو الاقتصادي وتحديد الأثر الناتج عن كل علاقة في الأجل الطويل والأجل القصير.

نذكر أنه من بين الدراسات الأخرى نجد دراسة "صواليلي صدر الدين" الذي تناول في أطروحته الموسومة بـ "النمو الاقتصادي والتجارة الدولية في الدول النامية" علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وقد توصل في عينة مكونة من مجموعة من الدول على أن هناك علاقة بين الانفتاح والنمو في بعض الاقطار فقط كما تناول سعيدي وصاف في مقال له أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق حيث توصل الباحث في الأخير أن

الجزائر على غرار باقي الاقطار النامية تسعى إلى فك الاقتصاد الوطني عن التبعية للمحروقات من خلال تشجيع المؤسسات الانتاجية لدخول الاسواق العالمية. كما تناول عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية- حالة الجزائر- في أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر، 2002-2003 تنظيم التجارة الخارجية من مرحلة الاحتكار إلى مرحاة التحرير .وهناك العديد من المقالات ومذكرات الماجستير التي تناولت إما الصادرات أو الواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

ولمعالجة إشكالية البحث، فإننا اتبعنا في دراستنا هذه على المنهج الاستنباطـي بأداتيه الوصف والتحليل، باعتباره الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية لعناصر الدراسة، إضافة إلى المنهج الاستقرائي المتمثل أساسا في استعمال أدوات القياس الاقتصادي، عند تعرضنا للعلاقات التي تربط بين مختلف متغيرات الدراسة.

ومن أجل الإحاطة بشكل كاف بهذا الموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسة والأسئلة الفرعية المطروحة واختبار الفرضيات التي تم اعتمادها سوف نعمد إلى تقسيم موضوعنا هذا إلى أربع فصول نوردها على التوالي:

سوف نتناول في الفصل الأول الخلفية النظرية للتجارة الخارجية الذي نتطرق فيه لمختلف النظريات التجارية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة المفسرة للتجارة الخارجية.

أما في الفصل الثاني سوف نتعرض إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي من خلال تناول مختلف النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ونظريات النمو الحديثة.

أما فيما يخص الفصل الثالث سوف نتطرق فيه إلى الخلفية النظرية للعلاقة والأثر بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حيث سوف نتعرض لمختلف الدراسات والنظريات التي تم اعتمادها حول العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية.

أما الفصل الرابع سوف نتناول فيه الدراسة التطبيقية للموضوع حيث نتعرض لهيكل التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية.

الفصل الأول: نظريات التجارة الخارجية

تمهيد :

لقد عرف الإنسان نظام المقايضة منذ القدم. ويدل هذا على قدم التبادل التجاري وأهميته من أجل الحياة البشرية، لهذا نجد أن نشاط التبادل التجاري قد تعدى مستوى الأفراد وأصبح يزاول على مستوى الأقطار وقد نشأ ما يعرف بقطاع التجارة الخارجية والذي أصبح له أهمية بالغة في جميع اقتصاديات الأقطار كما غدى عاملا ضروريا في رسم السياسات الاقتصادية وإعداد خطط التنمية الاقتصادية، وبالنظر إلى هذه الأهمية التي أصبحت التجارة الخارجية تتمتع بها في اقتصاديات الدول بزغت الكثير من النظريات التي تتناول التجارة الخارجية بالتحليل من خلال الوقوف على أسبابها والكيفية التي تؤثر بها على رفاهية الدول غير أن هذه النظريات اختلفت من مدرسة لأخرى ومن زمن لآخر حيث تعرضت للتطوير والتحديث بغية مسايرة مستحدثات كل فترة.

في هذا الفصل سنتناول مختلف الجوانب المتعلقة بنظريات التجارة الخارجية وهذا من خلال المباحث الرئيسية التالية :

المبحث الأول : النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية

المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

المبحث الأول : النظرية التقليدية في التجارة الخارجية

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انتشرت مدرسة "الفزيوقراط" في فرنسا التي تشير إلى أن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية، وعليه فإن عمل المزارعين يعد المصدر الأساسي للثروة، وهكذا قامت هذه المدرسة بالمناداة بالاقتصاد المفتوح، وبدء الدعوة بـ "دعه يعمل دعه يمر وفي القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة التجارية، والتي رأت أن التجارة هي المصدر الأساسي للثروة ودعت إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات التقليدية المفسرة للتجارة الخارجية حيث سوف نتناول نظرية الميزة المطلقة للاقتصادي "آدم سميث" ونظرية الميزة النسبية لـ "دفيد ريكاردو" ونظرية القيم الدولية لـ "جون ستيوارت ميل".

المطلب الأول : نظرية الميزة المطلقة

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث (*Adam Smith*) في كتابه المعروف بثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك، حيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (*Absolute advantage*)، وقد افترض سميث أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركائها التجاريون، وبالتالي فإن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت بتلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة، ومن ثمة تقوم بتصدير مثل هذه السلعة وتستورد السلع الأخرى، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة، وحسب هذا المفهوم فإن السلع تبادل ببعضها وفقا لساعات العمل المستخدمة في إنتاجـها، والفرضية الضمنية القوية هنا أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد، وبالتالي كلفة العمل تقيس الكلفة الإجمالية للإنتاج[1].

ومن ناحية أخرى فإن ميكانيكية جهاز السوق الحر والمنافسة داخل الاقتصاد تتضمن معدل تبادل واحد بين السلع يعكس كلفة العمل الحقيقية لهذه السلع.

[1]– جمال جويدان الجمل، **التجـــارة الخارجيـــة**، جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمـي، عمان، الأردن، 2012، ص : 25.

ولتوضيح نظرية الميزة المطلقة الناجمة عن فروقات التكاليف المطلقة نورد المثال الرقمي البسيط التالي[1]:

الجدول رقم (1-1) : التكاليف المطلقة مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة

الدولة	وحدة الطعام	وحدة الملابس
الأردن	100	80
أمريكا	50	120

المصدر : شريف علي الصوص، مرجع سبق ذكره، ص : 31.

افترض أن كل من الأردن وأمريكا ينتجان سلعتي الطعام والملابس المتجانسة باستخدام عنصر العمل فقط، وأن كلفة إنتاج الوحدة من كل سلعة كما هي موضحة في الجدول رقم (1-1)، ففي الأردن يتطلب إنتاج وحدة الطعام 100 ساعة عمل، في حين إنتاج وحدة الملابس يتطلب 80 ساعة عمل، أما في أمريكا فإن إنتاج وحدة الطعام يتطلب 50 ساعة عمل، في حين أن إنتاج وحدة الملابس يتطلب 120 ساعة عمل، يتضح من هذه الأرقام أن الملابس أرخص في الأردن مقارنة بأمريكا (الأردن يتنج الملابس بطريقة أكفأ من أمريكا، في حين أن الطعام ينتج بكلفة أقل في أمريكا مقارنة بالأردن)، وعليه فإن الأردن يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الملابس، في حين أن أمريكا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الطعام، وتبعا لتحليل آدم سميث السابق فإن كل دولة ستكسب إذا قامت بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة في إنتاجها واستيراد السلعة الأخرى التي تتمتع الدولة الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها.

يمكن توضيح هذه النسبة الهامة باستخدام أرقام التكاليف المبينة في الجدول رقم (1-1)، ففي غياب التجارة بين الدولتين فإن وحدة الطعام ستتبادل بمقدار 100/80 وحدة من الملابس في الأردن، أما في أمريكا فإن وحدة الطعام ستتبادل بمقدار 120/50 وحدة ملابس، وهذا يعني أن الأردن سيكسب من التجارة مع أمريكا إذا استطاع الحصول على وحدة من الطعام بأقل من $\frac{5}{4}$ وحدة ملابس، وأمريكا أيضا ستكسب من التجارة مع الأردن إذا تمكنت من استبدال وحدة الطعام بأكثر من $\frac{5}{12}$ وحدة ملابس، هذا يعني أن التجارة ستخدم كلا الدولتين بين $\frac{5}{12}$ و $\frac{5}{4}$ كما هو في مثالنا المعروض، إلا أن هناك عدة حالات أخرى لا يمكن الاعتماد فيها على مبدأ الميزة المطلقة لتفسير التجارة بين الدول، وعلى وجه التحديد فإن

[1]- شريف علي الصوص، **التجـارة الدوليـة (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشـر والتوزيـع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص ص : 30-31.

نموذج الميزة المطلقة لا يستطيع تفسير التجارة بين دولتين في حال تمتع إحدى الدول بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على الدولة الأخرى.

فالتجارة الدولية في رأي آدم سميث تقوم بوظيفتين أساسيتين[1]:

– أولا تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذو نفع أكبر.

– وثانيا تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد، وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

نقد النظرية

لقد تعرضت نظرية التكاليف المطلقة لصاحبها آدم سميث إلى العديد من الانتقادات نذكر منها[2]:

1. حسب هذه النظرية، فإن الدولة التي لا تتفوق في إنتاج أي سلعة، فهي لا تستطيع تصدير أي سلعة للعالم الخارجي، ومن ثمة فهي لا تستطيع أن تستورد من الخارج لعدم مقدرتها على الدفع، وإن استمرار هذا الوضع يؤدي في النهاية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، وهذا ما لا يحدث في الواقع العملي.
2. تعتقد أن التفوق المطلق هو أساس التخصص الدولي فقط، في حين أن واقع المعاملات يثبت أن التفوق النسبي هو أساس قيام التخصص الدولي.
3. ترى هذه النظرية أن التجارة الخارجية ما هي إلا امتداد لنظرية التجارة الداخلية، في حين نوعي التجارة مختلفان كل الاختلاف من حيث خصائصهما ونظريتهما.

ولقد بقيت هذه الانتقادات الموجهة إلى نظرية القيمة المطلقة لصاحبها آدم سميث إلى أن أتى الاقتصادي "دافيد ريكاردو" بنظريته عن التجارة الخارجية، والتي أقامها على أساس الميزة النسبية، فبعد أربعين سنة استطاع هذا الاقتصادي الإجابة عن بعض أوجه القصور التي لم تستطع نظرية آدم سميث (نظرية التكاليف المطلقة) الإجابة عنها.

وبهذا فإن نظرية التكاليف النسبية لصاحبها "دافيد ريكاردو" ما هي إلا امتداد لنظرية الميزة المطلقة للاقتصادي "آدم سميث".

---

[1]– يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص : 26.

[2]– عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية– حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002–2003، ص ص : 12–13.

المطلب الثاني : نظرية الميزة النسبية

في سنة 1817 قام الاقتصادي "دافيد ريكاردو" بنشر كتابه في مبادئ الاقتصاد السياسي، الذي أورد فيه قانون النفقات النسبية (المزايا النسبية) (*Law comparative advantage*) الذي يعتبر من أبرز القوانين الاقتصادية حتى في زماننا الحالي.

ولقد بين "ريكاردو" حتى أنه لو كان لقطر ما نقيصة مطلقة (*disadvantage*) في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى القطر الآخر، فإن تجارة ذات نفع متبادل يمكن مع ذلك أن تحدث. فعلى القطر الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تكون نقيصتها المطلقة فيها أقل، وتلك هي السلعة التي يكون للقطر ميزة نسبية فيها، وهذا ما يعرف بقانون الميزة النسبية.[1]

ولقد أسند "ريكاردو" منطقه عن قانونه في الميزة النسبية إلى جملة من الفروض الصريحة والضمنية التي نوردها فيما يلي[2]:

1. وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري والهدف من ذلك هو تسهيل التحليل.
2. تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها، ومن ثمة فإن الجميع متلقون للأسـعار (*Price taker*)، ويستطيع الجميع الحصول على معلومات عن السوق، وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء، وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.
3. حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.
4. ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة.
5. ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة لأخرى.
6. عدم وجود نفقات النقل والتعرفة الجمركية.
7. يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محددة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.

---

[1]- دومينيك سالفاتور، ترجمة محمد رضا العدل، **الاقتصاد الدولي**، سلسلة ملخصات شوم، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1984، ص : 10.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص : 37.

بالإضافة إلى فروض أخرى[1]:

8. استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل الذي يستخدم في إنتاجها، إذ تتحدد قيمة أي سلعة بكمية العمل المتضمنة فيها، حيث أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لجميع السلع، فإذا كان إنتاج وحدة قطن يطلب ساعة عمل، وإنتاج وحدة قماش يتطلب خمس ساعات عـمل، فإن القيـمة النسبية لكل من القطن والقمـاش تكـــون 1 قماش=5 قطن.
9. التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج لكل دولة على حدة، وبالتالي ينحصر أثر التجارة والتبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.
10. مبدأ حيادية النقود، حيث يتم تحديد المتغيرات الحقيقية للنظام بطريقة مستقلة عن متغيراته النقدية.

ولتوضيح نظريته قدم دافيد ريكاردو مثالا يوضح فيه إنتاج كل من دولتي إنجلترا والبرتغال من سلعتين هما المنسوجات والقمح كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (1-2) : تكلفة الإنتاج مقدرة بالساعات

البلد / السلع	إنجلترا	البرتغال
المنسوجات	100 سا	90 سا
القمح	120 سا	80 سا
التكلفة النسبية للمنسوجات على القمح	0.83=120/100	1.125=80/90
التكلفة النسبية للقمح على المنسوجات	1.2=100/120	0.88=90/80

المصدر : يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 32.

نلاحظ من الجدول أن تكاليف إنتاج القمح والمنسوجات أقل في البرتغال عنها من إنجلترا، ومن خلال هذا المثال نلاحظ أن التبادل التجاري لن يقوم بين إنجلترا والبرتغال، وذلك لأن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في إنتاج السلعتين. غير أن "ريكاردو" يقول أنه على الرغم من أن البرتغال تتفوق تفوقا مطلقا في

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

إنتاج السلعتين، إلا أن البرتغال تتفوق بدرجة أكبر في إنتاج القمح عن المنسوجات، وبعبارة أخرى إن البرتغال تتفوق تفوقا نسبيا في إنتاج القمح عن المنسوجات بالنسبة لإنجلترا، وهذا التفوق النسبي هو نتيجة انخفاض التكاليف النسبية، وهو الشرط الضروري والكافي لقيام التجارة بين إنجلترا والبرتغال. وعليه يكون من الأنسب للبرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح وتستورد المنسوجات من إنجلترا، كما أنه من مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج المنسوجات وتستورد القمح من البرتغال. وبمقارنة التكاليف نجد :

القمح في البرتغال=تكلفة إنتاج القمح/ تكلفة إنتاج المنسوجات

80 سا/90 سا=0.88

أي وحدة من القمح تعادل 0.88 من المنسوجات.

القمح في إنجلترا =تكلفة إنتاج القمح/ تكلفة إنتاج المنسوجات

120 سا/100 سا=1.2

ومنه نجد أن التكلفة النسبية للقمح في البرتغال أقل منها في إنجلترا $(0.8 \prec 1.2)$

المنسوجات في البرتغال = تكلفة المنسوجات/تكلفة القمح = 90 /80 = 1.125

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات تساوي 1.125 من تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القمح، ومنه تكلفة إنتاج المنسوجات في إنجلترا أقل منها في البرتغال لأن 0.83 (120/100) أقل من 1.125، وعليه يكون من مصلحة البرتغال التخصص في إنتاج القمح ومن مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج المنسوجات.

وقد تم توجيه مجموعة من الانتقادات الموجهة لنظرية الميزة النسبية هي[1] :

1. اعتمادها على نظرية القيمة في العمل، حيث تقرر نظرية القيمة في العمل أن قيمة أو سعر السلعة يساوي أو يمكن أن يستنتج من حجم وقت العمل المبذول في إنتاجها، وهذا يعني إما أن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد، أو أن العمل يستخدم بنفس النسبة الثابتة في الإنتاج لجميع السلع، أو أن جميع وحدات العمل متجانسة. وهنا يجب رفض نظرية القيمة في العمل لأن لا العمل هو العامل الوحيد في الإنتاج ولا هو يستخدم بنفس النسبة الثابتة بالنسبة لجميع السلع كما أنه ليس كل وحدات العمل متجانسة.
2. تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية علما أن نفقات النقل والتعرفة الجمركية تحسب ضمن تكلفة إنتاج السلعة.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص : 42-45.

3. تفترض النظرية أن تكاليف الإنتاج ثابتة بغض النظر عن زيادة الإنتاج أو نقصانه.
4. بعض الدول تفرض قيودا على الصادرات أو الواردات وهذا يتنافى مع فرض حرية التجارة.
5. فرض المنافسة التامة في الأسواق العالمية غير موجود ويسودها المنافسة الاحتكارية.
6. افتراضها لسلعتين ودولتين، وهذا فرض مبسط وتجريدي يتعارض مع الواقع حيث يتم التبادل بين العديد من الدول والعديد من السلع.
7. التركيز على جانب العرض وإهمال جانب الطلب.

المطلب الثالث : نظرية القيم الدولية

في كتابه عن مبادئ الاقتصاد السياسي الذي نشره سنة 1818، كان اهتمام "جون استوارت ميل" منصبا على جانب الطلب في التجارة الدولية، وهو ما أهمله تحليل "ريكاردو" وبصفة خاصة نسبة التبادل الدولي التي بمقتضاها يتم التبادل السلعي دوليا، وفي رأيه أن هذه النسبة ستقع داخل الحدود التي تقرها التكاليف النسبية في الدولتين، بمعنى آخر فستقع بين نسبتي التبادل الداخليتين، وتتحدد بالعرض والطلب على السلعتين أو ما سماه بالطلب المتبادل للدولتين.[1]

فنسبة التبادل الفعلية أو شرط التبادل الدولي طبقا لهذه النظرية تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدول الأخرى. بتعبير متكافئ على الطلب المتبادل، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، وهذا ما أسماه "جون ستيوارت ميل" بقانون الطلب المتبادل[2].

كما قرر "ميل" أن معدل التبادل بين القطرين يتحدد بحدين :

- الحد الأول هو معدل التبادل بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى.
- الحد الثاني هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية.

كما بين "ميل" أن من بين جميع المعدلات المحصورة بين الحدين المذكورين هناك معدل واحد يحدث عنده تجارة يكسب منها الطرفين، وأي معدل آخر يؤدي إلى خلل الميزان التجاري وظهور فائض أو عجز في أحد القطرين. وعليه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لأي قطر قبل التجارة فإن مكاسب ذلك القطر تكون قليلة والعكس صحيح.

---

[1]- رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص : 21.

[2]- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص : 140-141.

ولفهم نظرية القيم الدولية نورد المثال العددي الذي قدمه "جون ستيوارت ميل".

الجدول رقم (1-3) : المبادلات بين انجلترا والمانيا

السلعة / الدولة	منسوجات قطنية باليارة	تبل باليارة
إنجلترا	10	15
ألمانيا	20	10

المصدر : علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سبق ذكره، ص 40.

قام "جون ستيوارت ميل" بتحديد النقطة المتعلقة بشرط التبادل في المثال الرقمي الذي قدمه وأشار إلى أن افتراض "ريكاردو" أن يكون معدل التبادل التجاري بين القطرين المتاجرين (1 : 1) أي وحدة من سلعة معينة مقابل وحدة من سلعة أخرى هو افتراض غير رئيسي بالنسبة لنظرية النفقات النسبية ويفتقر إلى الصحة في جميع الأحوال. فمثلا وفي المثال العددي الذي استخدمه جون ستيوارت ميل فإن إنجلترا ستتعرض إلى خسارة مقدارها $\frac{1}{2}$ ياردة تبل إذا قامت بمبادلة ياردة من المنسوجات القطنية بياردة من التبل (1 : 1)، وذلك لأن معدل التبادل الداخلي فيها يساوي ياردة من المنسوجات القطنية مقابل 1.5 ياردة من التبل (1.5 : 1). وفي هذا دعوة إلى عدم التمسك بحرفية الشرط القائل أن التبادل التجاري بين الدولتين يتم على أساس (1 : 1)، وفي المثال العددي الذي أورده "جون ستيوارت ميل" فإن إنجلترا قد تتاجر مع ألمانيا بمعدل تبادل تجاري (1.5 : 1)، إلا أنها لن تحقق أي مكسب أو خسارة لأن معدل التبادل الداخلي يساوي (1.5 : 1). ولذلك لا توجد لإنجلترا أية حوافز للدخول في التجارة الخارجية.[1]

أما إذا تمكنت إنجلترا من أن تتاجر عند معدل تبادل تجاري (2 : 1) وهو معدل التبادل الداخلي في ألمانيا فإنها تحقق أقصى ربح، أما بالنسبة إلى ألمانيا فلا يوجد لها أي حافز للدخول في التجارة وذلك لعدم تحقيقيها أي مكاسب من التجارة.

وهكذا بين "جون ستيوارت ميل" أن معدل التبادل التجاري بين قطرين يقع ضمن مجال المعدلين المحليين للتجارة السائدة فيهما، وبين أن كل قطر سوف يحقق مكسب مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه بين الدولتين ومعدل التبادل الداخلي السائد في كل دولة.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 41.

يعد الاقتصادي "ألفريد مارشال" أول اقتصادي تناول تحليل نظرية "جون ستيوارت ميل" في التجارة الخارجية باستخدام المنحنيات البيانية وجاء بما يعرف بمنحنيات الطلب أو منحنيات مارشال، ثم عقبه في ذلك " فرانسيس أجورث " حيث أكمل أعمال الاقتصادي ألفريد مارشال.[1]

ولتوضيح هذا الشرح نورد البيان التالي[2] :

الشكل رقم (1-1) : تحليل التجارة الخارجية باستخدام منحنيات التبادل

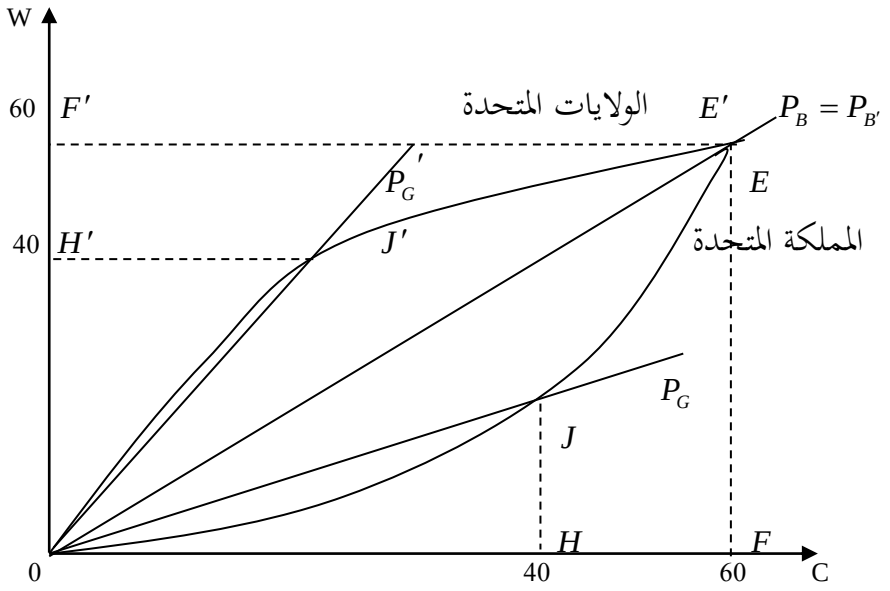

المصدر : دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص : 54.

حتى نتمكن من تحديد السعر النسبي للسلعة عند نقطة التوازن وجب علينا اشتقاق منحنى التبادل للقطرين، حيث يبين منحنى التبادل لكل دولة ما يحتاجه القطر من سلعة يستوردها مقابل كميات من سلعة يصدرها. ويشتق منحنى العرض لكل قطر من منحنى إمكانيات إنتاجه وخريطة منحنيات السواء له ومن الأسعار السلعية النسبية العديدة التي تحدث عندها التجارة.

من خلال الشكل أعلاه يتقاطع منحنيا التبادل عند النقطة E مؤديا إلى توازن $P_C / P_W = P_B = 1$ فعند P_B تبادل المملكة المتحدة 60C مقابل 60W (النقطة E على منحنى تبادل المملكة المتحدة) وتبادل الولايات المتحدة بالضبط 60W مقابل 60C (النقطة E على منحنى تبادل الولايات المتحدة)، وعليه

[1] – أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979، ص : 39.

[2] – دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص : 54.

تكون التجارة في توازن عند P_B وعند أي قيمة أخرى لـ P_C / P_W لا تكون التجارة في توازن. فمثلا عند P_G كمية الصادرات 40C التي تعرضها المملكة المتحدة (النقطة J) أدنى من واردات الأقمشة المطلوبة من جانب الولايات المتحدة ويؤدي هذا الفائض في الطلب إلى دفع P_C / P_W إلى أعلى وعندما يحدث هذا تزيد صادرات الأقمشة التي تعرضها المملكة المتحدة وتنخفض واردات الأقمشة التي تطلبها الولايات المتحدة.

وقد تعرضت نظرية القيم الدولية لصاحبها "جون ستيوارت ميل" إلى مجموعة من الانتقادات. فرغم معالجة هذه النظرية لكيفية تحديد معدلات التبادل، إلا أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة. فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدول الكبرى أن تملي شروطها. كما أن شرط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية. فما الحل عندما يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ بالإضافة إلى أن التفرقة بين العوامل التي تحدد أثمانها والمتمثلة في جانب الطلب تفرقة غير صحيحة. فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة. والصحيح هو أن العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل.[1]

[1]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص : 16.

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى النظرية النيوكلاسكية المفسرة للتجارة الخارجية من خلال شرح تكلفة الفرصة البديلة ثم نظرية "هكشر أولين" وبعدها نتطرق إلى لغز "ليوناتيف".

المطلب الأول : تكلفة الفرصة البديلة

لقد تمكن "هابلر" سنة 1936 من تخليص قانون الميزة النسبية للاقتصادي "دافيد ريكاردو" من مجموعة من القيود التي فرضتها عليه نظرية القيمة للعمل، وبالضبط تلك المتعلقة باستعمال كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة وتعويضها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة (*Opportunity cost theory*).

إن تكلفة الفرصة البديلة أو ما يسمى أيضا بكلفة الاختيار هي ما نضطر للتضحية به لاتخاذ إجراء بديل في مجال الإنتاج. وهو الخرج الذي لم نعد ننتجه لصالح زيادة خرج السلعة أو الخدمة البديلة.[1]

فلو أنه تعين على المملكة المتحدة لإنتاج وحدة إضافية من الأقمشة أن تتخلى عن نصف وحدة من القمح فإن تكلفة الفرصة في المملكة المتحدة هي نصف وحدة من القمح. وفي نفس الوقت إذا تعين على الولايات المتحدة أن تتخلى عن وحدتين من القمح لإنتاج وحدة واحدة من القماش فإن تكلفة الفرصة للولايات المتحدة هي وحدتين من القمح. وحيث أن تكلفة الفرصة للأقمشة أقل في المملكة المتحدة منها في الولايات المتحدة فإن للمملكة المتحدة ميزة نسبيـة على الولايـات المتـحدة في الأقمشـة، والولايات المتحدة لها ميزة نسبية في القمح[2].

ولفهم نظرية تكلفة الفرصة البديلة وتطبيقاتها في التجارة الدولية سنستعين بمنحنى إمكانيات الإنتاج (*production possibilities curve*) أو ما يعرف كذلك بمنحنى التحويل.

إن منحنى إمكانيات الإنتاج يقصد به التوليفات البديلة من سلعتين التي تستطيع دولة ما إنتاجها بالاستخدام التام لجميع مواردها في ظل أفضل تكنولوجيا.[3] ويبين ميل منحنى إمكانيات الإنتاج عندئذ المعدل الحدي للتحويل م ح ت (*MRT*) فهو يشير إلى كمية السلعة التي يجب على القطر التخلي عنها لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى. وعند ما يواجه القطر تكاليف ثابتة أي أن المعدل الحدي

[1]- دومينيك سالفاتور، بوجين ديوليو، **مبـــادئ الاقتصـــاد**، سلسلة ملخصات شـــوم، أكاديميـــة إنترناشونال، لبنـــان، 2001، ص : 19.

[2]- دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص : 25.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

للتحويل ثابت فإن منحنى إمكانيات الإنتاج الخاص بالقطر يكون على شكل خط مستقيم بميل مطلق يساوي تكلفة الفرصة الثابتة، ويعادل المعدل الحدي للتحويل سعر السلعة النسبي داخل الدولة.

ولفهم منحنى تكاليف الإنتاج في ظل تكاليف ثابتة نورد المثال التالي:

إن الجدول رقم (1-4) أدناه يبين أقصى الكميات المختلفة من القمح والأقمشة التي بإمكان المملكة المتحدة والولايات المتحدة إنتاجها إذا استعملتا جميع الموارد المتوفرة لهما وباستخدام أحسن تكنولوجيا متوفرة.

الجدول رقم (1–4) : أقصى الكميات الممكن انتاجها من طرف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

القطر / السلع	الولايات المتحدة USA	المملكة المتحدة UK
القمح (ملايين الياردات/السنة)	160	60
الاقمشة (ملايين الياردات/السنة)	80	120

المصدر : دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص : 25.

وإذا فرضنا أن تكلفة الفرصة التي يواجهها كل قطر في إنتاج القمح والأقمشة هي تكلفة ثابتة فإننا نحصل على منحنى إمكانيات الإنتاج الموضح في الشكلين المواليين:

الشكل رقم (1-2) : منحنى امكانيات الإنتاج للمملكة المتحدة في ظل التكاليف الثابتة

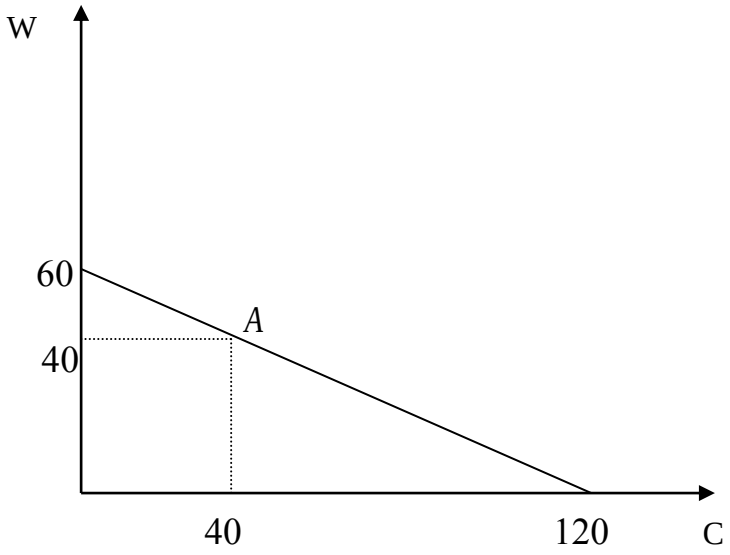

المصدر : دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص : 26.

الشكل رقم (1-3) : منحنى امكانيات الإنتاج للولايات المتحدة في ظل التكاليف الثابتة

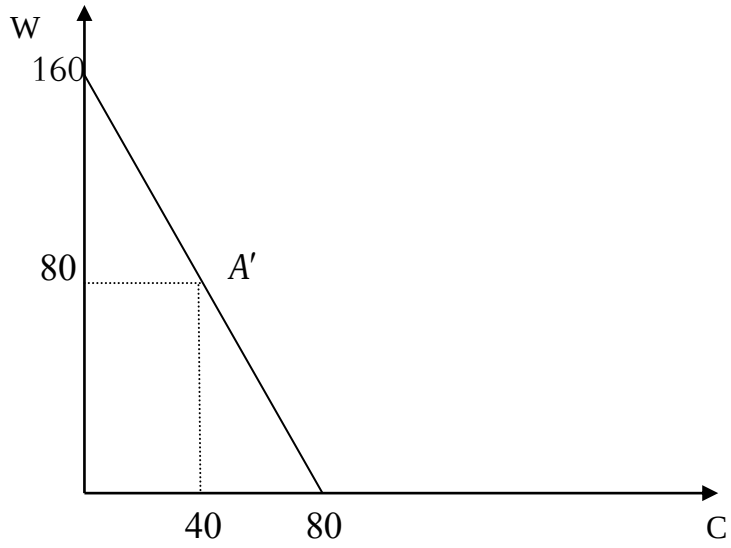

المصدر : دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص : 26.

نلاحظ أن كل نقطة من المنحنى تعكس مزيج من القمح والأقمشة في كل قطر التي بوسعه إنتاجها. كما نلاحظ أن التوازن الداخلي PC / PW في كل دولة يتحدد بظروف العرض فقط. ولتوضيح أساس التجارة والمكاسب منها في ظل التكاليف الثابتة نجد أنه في حالة عدم وجود تجارة فإن منحنى إمكانيات الإنتاج أو حد احتمال الإنتاج هو نفسه حد استهلاك القطر (أي أن القطر لا يستهلك إلا ما ينتجه بنفسه)، إلا أنه مع وجود تجارة يستطيع كل قطر أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتوفر فيها على ميزة نسبية ويبادل جزء من الناتج مقابل السلعة التي لا يملك فيها ميزة نسبية. وهكذا ينتهي باستهلاك أكبر من السلعتين مقارنة لما كان ممكنا في ظل عدم وجود تجارة[1].

إنه من النادر جدا أن يواجه القطر في إنتاجه تكاليف ثابتة، وبالعكس فإنه من الشائع كثيرا أن تواجه أي دولة تكاليف متزايدة أو الميل الحدي متزايد في إنتاج وحدات أكثر من سلعة معينة.

ونستطيع أن نقدم تعريفا لمبدأ الكلفة المتزايدة على أنها التخلي عن إنتاج عدد أكبر من سلعة أو خدمة لصالح إنتاج المزيد من سلعة بديلة.[2]

ويمكن توضيح مبدأ تكلفة الفرصة المتزايدة بيانيا من خلال منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يكون مقعرا باتجاه الأسفل. وفي هذه الحالة فإن أي قطر ينتج عندما يتعادل المعدل الحدي للتحويل مع سعر

[1]– دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 25-26.

[2]- دومينيك سالفاتور، بوجين ديوليو، **مبـــادئ الاقتصـــاد**، مرجع سبق ذكره، ص : 19.

السلعة النسبي التوازني فيها. وجدير بالذكر أن نوضح أن في حالة التكاليف المتزايدة فإن سعر السلعة النسبي التوازني يتحدد بظروف العرض والطلب، أما في حالتنا هذه فإننا نفرض سعرا توازنيا ونحدد على منحنى إمكانيات الإنتاج أين ينتج القطر.

كذلك في ظل تكاليف الفرصة المتزايدة هناك أساس لقيام التجارة ويمكن تحديـد المكاسـب فيـها، فسواء كان منحنى إمكانيات الإنتاج مقعرا للأسفل باتجاه نقطة الأصل أو كان عبارة عن خطوط مستقيمة فإن هناك أساس لقيام تجارة متبادلة الميزة طالما وجد فرق في السعر النسبي للسلعة بين القطرين قبل قيام التجارة.

ولتوضيح أساس قيام التجارة ومكاسبها في ظل تكاليف فرصة متزايدة نورد الشكلين التاليين :

الشكل رقم (1-4) : التجارة في المملكة المتحدة في ظل التكاليف المتزايدة

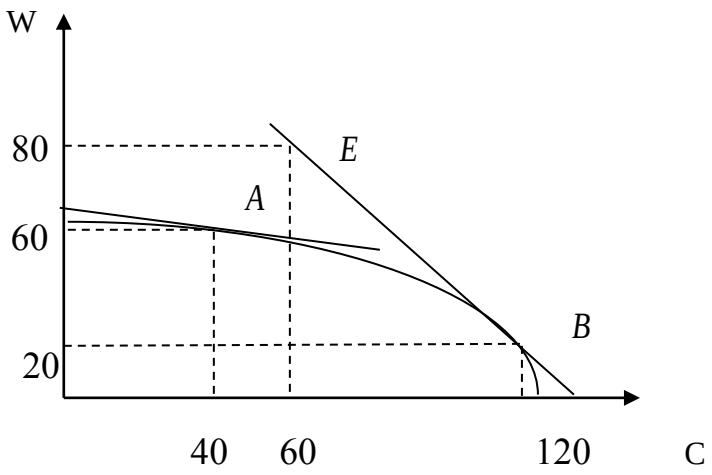

المصدر : هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، 2010، ص : 78.

والشكل الموالي يبين التجارة في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل التكاليف المتزايدة.

الشكل رقم (1-5) : التجارة في الولايات المتحدة في ظل التكاليف المتزايدة

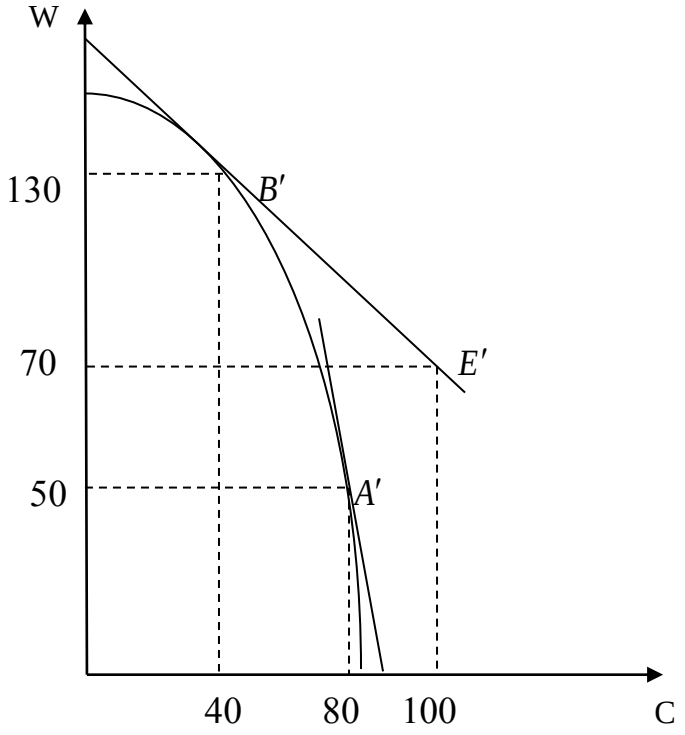

المصدر : هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص : 78.

في حالة عدم وجود تجارة لو افترضنا أن التوازن الداخلي في المملكة المتحدة أعطي بـ $P_C / P_W = \frac{1}{4}$ وكان يساوي في الولايات المتحدة 4 وهذا يعني أن المملكة المتحدة تنتج وتستهلك عند النقطة A بينما الولايات المتحدة تنتج وتستهلك عند النقطة A'، وطالما أنه في حالة عدم وجود تجارة كان P_C / P_W أقل منه في المملكة المتحدة عنه في الولايات المتحدة، فإن للمملكة المتحدة ميزة نسبية في الأقمشة وللولايات المتحدة ميزة نسبية في القمح وتكون تجارة متبادلة الميزة ممكنة داخل الحدود $\frac{1}{4} \prec P_C / P_W \prec 4$، ولو افترضنا أن $P_C / P_W = 1$ مع التجارة فإن المملكة المتحدة تستطيع التنقل من النقطة A إلى B وتبادل 60 من إنتاجها 120C مقابل60W من الولايات المتحدة (أنظر نقطة الاستهلاك E). ونلاحظ أنه مع تخصص المملكة المتحدة في إنتاج القماش تتعرض لتكاليف متزايدة، كما نلاحظ أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لا تتخصصان تماما في الإنتاج كما في حالة التكاليف الثابتة.

المطلب الثاني: نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

إن صياغة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ترجع إلى كل من "هيكشر *Eli Heckscher*" عام 1919 ثم جاء من بعده تلميذه أولين "*Bertil Ohlin*" عام 1933 ثم أتى بعدهما في سنة 1941 الاقتصادي "بول سام ويلسون *Paul Samuelson*" وقام بتطويرها[1]، وترتكز هذه النظرية على مجموعة من الافتراضات هي[2] :

1. العالم يتكون فقط من دولتين (A، B) تنتجان سلعتين هما (X، Y) وتعتمد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال.
2. استخدام الدولتين لنفس الفن الإنتاجي.
3. السلعتين X و Y يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة، والمقصود بذلك زيادة استخدام كافة عناصر الإنتاج بنسبة معينة سوف يزيد حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة.
4. تماثل الأذواق.
5. سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج.
6. عدم وجود تكلفة نقل وغياب أي شكل من أشكال تقييد حرية التجارة.
7. التخصص غير التام في كل من الدولتين، ويعني هذا الفرض حتى في ظل التجارة الحرة تستمر كل من الدولتين في إنتاج السلعتين (X، Y) وهذا يتضمن أنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين دولة صغيرة جدا حيث إن الدولة أحيانا تقوم بالتخصص الكامل في إنتاج إحدى السلع.

وكذلك الفرض :

8. اعتبار أن السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج، إذ أن سلع يتضمن إنتاجها نسبة كبيرة من عنصر العمل مقارنة بالعناصر الأخرى، وسلع ثانية تتضمن نسبة أكبر من رأس المال وهكذا[3].

إن الأساس الذي تقوم عليه أي تجارة بين قطرين هو الاختلاف في أسعار السلع النسبية أو في التكنولوجيا أو في الأذواق بين القطرين. إن فارقا في عوائد عوامل الإنتاج أو التكنولوجيا يؤدي إلى فارق في شكل وموضع منحنى إمكانيات الإنتاج لكل قطر وما لم يحيد هذا الفارق بفرق في الأذواق يؤدي إلى

[1] - *Michel Rainelli, **le commerce internationnl**, la Decouverte, 7 édition, Paris, 2000, p : 41.*

[2] – ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص ص : 40-41.

[3] – عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

أسعار سلعية نسبية مختلف وتجارة متبادلة الميزة، ومع ذلك حتى إذا كان للقطرين نفس عوائد عوامل الإنتاج والتكنولوجيا تماما فإن فرق في الأذواق يمكن أن يكون أساس لتجارة متبادلة الميزة[1].

ترتكز نظرية "هكشر أولين" على الفرق في عوائد عوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة.

إن نظرية "هكشر أولين" ترى أن كل دولة تصدر السلعة التي تستعمل في عملية إنتاجها كمية كبيرة من عامل متوفر ورخيص نسبيا وتقوم باستيراد السلعة التي تستعمل في إنتاجها كمية كبيرة من عامل إنتاجي غير وفير ومكلف نسبيا.

وكخلاصة هامة تقول النظرية أن التجارة سوف تمحو الفرق كاملا لما قبل التجارة في سعر الموارد المتجانسة فيما بين الأقطار. ومع هذا ففي ظروف أقل تشددا فإن التجارة سوف تخفض ولكن لن تزيل الفرق في الأسعار المطلقة للعوامل بين الأقطار لما قبل التجارة[2].

كما نلاحظ أن التميز الذي تتسم به هذه النظرية يكمن في قدرتها على تفسير أسباب تنوع الميزة النسبية بين الأقطار، وبالتالي إمكانيتها للتنبؤ بأنماط التجارة الخارجية الحرة. إضافة إلى هذا فإن نظرية "هيكشر أولين" ترى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي متغير عبر الزمن، فالمعروض الموجود من عوامل الإنتاج في قطر ما سوف يتغير عبر الزمن بسبب تغير العوامل[3].

والشكل أدناه يبين نمط التجارة الدولية تبعا لنظرية "هيكشر أولين".

الشكل رقم (1-6) : التجارة الدولية حسب نظرية "هيكشر أولين"

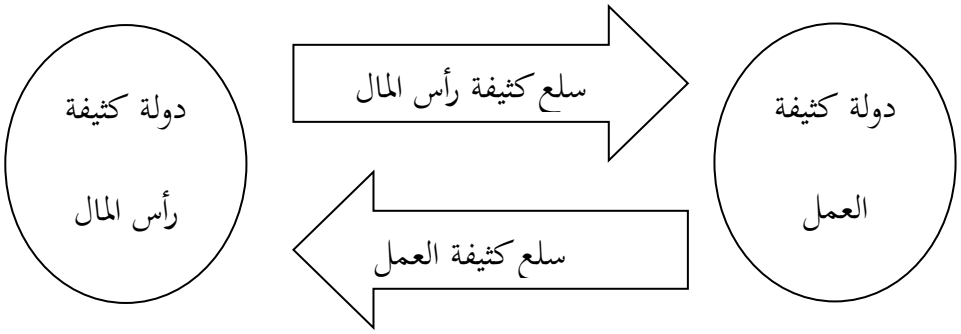

المصدر : زايري بلقاسم، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الأديب، الجزائر، 2006، ص : 160.

[1]- دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص : 28.

[2]- محمد سانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات : دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص : 123.

[3]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص : 23.

إن الشكل السابق يبين أن الدولة التي تتوفر على العنصر الإنتاجي المتـمثل في العمـــل بكثـــافة، سوف تنتج سلع كثيفة العمل وتصدرها إلى الدولة ذات كثافة رأس المال التي بدورها سوف تنتج السلع كثيفة رأس المال وتصدرها إلى الدولة كثيفة العمل مع ملاحظة أن الدولة كثيفة العمالة تتوفر على كمية كبيرة من العمل ورخيص نسبيا والعكس بالنسبة للدولة كثيفة رأس المال، كما أن الدولة كثيفة رأس المال فإن رأس المال وفير لديها ورخيص نسبيا والعكس بالنسبة للدولة كثيفة العمل.

من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد :

1. تركيزها على عدم وجود أي اختلافات أخرى بين الأقطار من حيث الفن الإنتاجي والأذواق، لأن وجود مثل هذه الاختلافات سوف يؤدي إلى عدم تحديد العلاقة بين عوامل الإنتاج وسعر السلعة[1].
2. شرط المنافسة التامة أدى بهذه النظرية إلى عدم الأخذ بالحسبان إنتاج وتبادل السلع في ظل أنموذج المنافسة الاحتكارية.
3. تركيزها على الاختلاف الكمي لعوامل الإنتاج مهملة بذلك الاختلاف النوعي في هذه العوامل.[2]
4. تفترض النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة بين دول العالم وأنها دوال إنتاج من النوع الخطي متجانسة، وهذا يشير إلى أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير الذي ينشأ عندها التقدم التكنولوجي[3].

وكنتيجة لهذه الانتقادات قام العديد من الاقتصاديين بمحاولات تطبيقية للتأكد من صحة هذه النظرية ومن بينهم الاقتصادي "ليونتيف".

---

[1]- محمد سعيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص : 140.

[2]- محمد يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، القاهرة ، مصر، 1993، ص : 69.

[3]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات–**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011، ص : 49.

المطلب الثالث : لغز ليونتيف

سنحاول في هذا المطلب أن نورد نتائج الاختبار التجريبي لنموذج التجارة الدولية الخاص بنظرية "هكشر أولين"، وتجدر بنا الإشارة إلى أن أي أنموذج تجاري حتى يصبح نظرية وجب عليه أن ينجح في الاختبارات التجريبية التي يخضع لها، فكلما كبر عدد الاختبارات التجريبية الناجحة التي تجرى عليه كبرت الثقة فيه، وعندما تتضاءل النتائج التجريبية الناجحة عليه فإن النموذج يرفض ويستبدل، وسنعرض فيما يلي اختبار "فاسيلي ليونتيف "*Wassily Leontief*" الذي اختبر نظرية "هكشر أولين".

لقد بدأ الاقتصادي "فاسيلي ليونتيف" الدراسة التطبيقية التي قدمها على الاقتناع بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة التحليلية لأنموذج "هيكشر أولين"، والتي تتمثل في قيام كل دولة بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم في إنتاجها عامل الإنتاج الأوفر نسبيا، وتقوم باستيراد تلك السلع التي تستعمل في إنتاجها عامل الإنتاج النادر. وبما أن هذه الدراسات التطبيقية كانت تتناول الاقتصاد الأمريكي، وكانت هذه الدولة تتوفر على عامل الإنتاج المتمثل في رأس المال بكمية كبيرة، فلقد خمن "ليونتيف" والعديد من الاقتصاديين بأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع التي تعتمد في إنتاجها على كثافة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل[1].

ولاختبار صحة هذا الفرض استخدم "ليونتيف" في عام 1951 بيانات إحصائية من جداول المدخلات- مخرجات *Input- output tables* الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية لعام 1947، وهي تحتوي على بيانات مفصلة عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعات مختلفة من سلع التصدير أو السلع التي تنافس السلع المستوردة في الأسواق الأمريكية (بدائل الواردات)، وقد قدر "ليونتيف" المتطلبات اللازمة من رأس المال والعمل لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات *Import substitulition* [2].

والجدول الموالي يظهر الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل واحد مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

[1]- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1978، ص ص : 51-54.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 131.

الجدول رقم (1-5) : المثال الرقمي لليوناتيف

إنتاج ما قيمته 1 مليون دولار	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال بالدولار أسعار 1947 العمل بالعامل في السنة	(أ) 2550780 (ب) 182313	(ج) 3091339 (د) 170004
رأس المال لكل عامل (ألف دولار)	14 ألف دولار	د(م) 18 ألف دولار

المصدر :حدوة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص : 48.

من خلال هذا الجدول نجد ان ما قيمته 1 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947 يحتاج إلى كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2.6 مليون دولار، كما تحتاج إلى كمية من العمل تقدر بـ 182 ألف عامل.

في حين إنتاج ما قيمته 1 مليون من السلع المنافسة للواردات فإنها تستوجب استعمال كمية من رأس المال تقدر بحوالي **3.1** مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل.

وهكذا نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل، في حين أن وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تستوجب ثمانية عشرة ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

ونستنتج من هذا الجدول أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات. وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات. وهذا ما أذهل "ليونتيف" لاكتشافه أن صادرات الولايات المتحدة تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال[1].

وهذا ما يتعارض مع نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، الأمر الذي جعل هذا الاقتصادي يفسر هذا التناقض بواسطة عكس الفرضية الابتدائية التي تقول أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة تعتمد على مورد العمل بكثافة أكبر من مورد رأس المال، وبالتالي فإن النظرية محققة.[2]

[1] – يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 51.

[2] - *Bernard Guillochon, Economie international, 2eme édition, Dunod, Paris, 1998, p p :61-62.*

ولقد أعاد "ليونتيف" إجراء الدراسة مرة أخرى مستخدما بيـانات عن سنة 1951 في سنـة 1956، ولكن المشكلة استمرت حيث أظهرت هذه الدراسات أيضا تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال.[1]

ولقد انتقد الاقتصادي "إلزورت" ليونتيف على أساس أن الكثافة الرأسمالية للصناعات الأمريكية المنافسة للواردات لا تصلح للمقارنة، والمطلوب في الحقيقة هو مقارنة الكثافة الرأسمالية للصادرات الأمريكية مع الكثافة الرأسمالية في الدولة التي تنتج واردات الولايات المتحدة. وكان الواجب على "ليونتيف" أن يرى ما إذا كانت السلع المستوردة في أمريكا كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل في بلد الأصل، وحجر الزاوية في انتقاد "إلزورت" لليونتيف هو أن دوال الإنتاج ليست متماثلة بين الدول.[2]

ولعل من أهم العناصر التي لم يأخذها "ليونتيف" في الحسبان هو عنصر رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب، والذي كان يجب أن يتـم إضـافتة إلى رأس المـال المـادي، وهذا ما فعله اقتصادي يدعى "كنن *Kenen*" في عام 1965، حيث قام بتقدير حجم رأس المال البشري في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادي لبيانات عام 1947، وهنا جاءت النتيجة مرضية واختفى "لغز ليونتيف" وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.[3]

ورغم ما قيل عن لغز "ليونتيف"، إلا أنها محاولة رائدة في هذا المجال، ولقد فتح الباب للكثير من الدراسات التي تناولت بلدان أخرى منها دراسة شار أدواج *R Charadwaj* من الهند والتي استنتج منها أن الهند تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل في تجارتها، أما في تجارتها مع الولايات المتحدة ينقلب الوضع. وفي دراسة عن التجارة الخارجية لليابان والتي قام بها كل من "تاتموكان واشيمورا *M.tatemotcand, S,Ichimura*" اتضح أن اليابان تصدر سلعا كثيفة رأس المال وتستورد سلعا كثيفة العمـل، إلا في تجارتها مع أمريكا ينقلب الوضع.[4]

وفي الأخير فإن التناقض الذي وصل إليه "ليونتيف" أثار عدة دراسات وتطبيقات مما أدى إلى إعادة النظر في تفسير التجارة الخارجية.

---

[1]- ميرندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

[2]- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص : 57.

[3]- ميرندا زغلول، مرجع سبق ذكره، ص : 58.

[4]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الخارجية –النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية–)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، ص : 66.

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة في تحليل التجارة الخارجية

سوف نتعرض في هذا المبحث إلى الاتجاهات الحديثة في تحليل التجارة الخارجية حيث سنتطرق إلى نظرية تشابه الأذواق الخاصة بـ "لندر" بعدها نتطرق إلى نظرية الفجوة التكنولوجية لـ "بوسنر" وأخيرا نتطرق لنظرية دورة حياة المنتوج لـ "فارنون"

المطلب الأول: نظرية "لندر" (تشابه الأذواق)

تركز هذه النظرية على جانب الطلب، وتعود إلى الاقتصـادي "ستـافن لنـدر *Stafan Linder*"، واشتقت تسميتها من كون الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق.

يرى الاقتصادي "لندر" أن قيام تجارة متبادلة الميزة بين الدول المتقدمة سببها تقارب الدخول فيما بينها، فعندما تتقارب الدخول يكون التشابه في بنية الطلب كبير، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة كبيرة للتجارة في السلع المتشابهة بين الدول المتقاربة من حيث الدخل. إذن يتم التبادل الدولي بين دولتين متشابهتين على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف. وعليه فالتجارة هي عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات.[1]

يعتمد تفسير "لندر" للتبادل الدولي على الفرق بين تجارة المنتجات الصناعية وتجارة المنتجات الأولية، وفي رأيه أن الأولى تقوم بين الدول لا يوجد بينها اختلافات جوهرية في هبات من عوامـل الإنتـاج، أما الثانية فتقوم بين دول متخلفة ودول متقدمة وترجع إلى عوامل أخرى بخلاف هباتها من الموارد.[2]

فتجارة المواد الأولية حسب الاقتصادي "لندر" تعود إلى أمر واقع، وهو ناتج عن وفرة الموارد الطبيعية الأولية في الدول المتخلفة ونقصها والحاجة إليها في الدول المتقدمة من جهة أخرى. أما فيما يخص تجارة السلع المصنعة فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة. أما الواردات المحتملة لبلد ما يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات والواردات الفعلية هي ما يسميه القوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة.

إن القوى الخالقة للتجارة تتمثل في[3] :

- عنصر المنافسة الاحتكارية.

---

[1] - *Christian Aubin, Philipe Norel, Economie internationale : faits, théorie et politiques, édition du seuil, Paris, 2000, p. 66.*

[2]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص : 23.

[3]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 13.

– الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.

– اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة هي :

– عامل المسافة.

– نفقات النقل.

– القيود المفروضة على التجارة.

كما أن كفاءة الإنتاج عند "لندر" تزداد بزيادة الطلب، فشروط الإنتاج وفق "لندر" غير مستقلة عن شروط الطلب، وشروط الإنتاج المحلي يؤثر فيها الطلب الداخلي.

والطلب المحلي النموذجي يعتبر ركيزة الإنتاج والشرط الضروري وغير الكافي الذي يجعل سلعة ما قابلة للتصدير، وعليه فإن السوق الخارجي إنما هو امتداد للسوق الداخلي. في حين المبادلات الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية[1].

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلي فإن هذا الفرض يؤكد أيضا أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها[2].

ولكن على الرغم من جاذبية التحليل المتقدم فهناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات.

كما أن هيكل الطلب دالة لمتوسط الدخل الفردي، وعلى ذلك فالدول المتشابهة أو المتقاربة في مستويات الدخول تشهد ظاهرة تداخل الطلب، ويترتب على ذلك ارتفاع درجة كثافة التجارة بينهما، ومن الملاحظ أيضا أن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع تتمتع أيضا بمعامل رأس المال/ العمل مرتفع قياسا إلى الدول ذات متوسط الدخل الفردي المنخفض، كما أشار "لندر" أيضا إلى أهمية التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي لعوامل إضافية تزيد من كثافة التجارة بين البلدين، وعلى ذلك تقوم كل دولة بإنتاج احتياجات أغلبية السكان (أي تلبية حاجيات المواطن المتوسط)، وتقوم باستيراد احتياجات الأقليات. فمن المتصور تشابه متوسط دخل الأغلبية في الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية، بحيث يميل تفضيلها إلى السلع المصنعة

[1]– مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970–2001**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2004–2005، ص : 15.

[2]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 56.

وذات درجات الجودة المرتفعة، في حين يتشابه متوسط دخل الأغلبية في الدول الآخذة في النمو مثل الجزائر ومصر يحدث تفضيل الأغلبية استهلاك السلع الأقل جودة والأقل سعرا[1].

كما اعتمد "لندر" في تحليله على الفرضيات التالية :

1. أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية والتي يمكن تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من تزويد الأسواق الأجنبية.
2. إن الدول متشابهة الدخول تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية.[2]

وفي الأخير يمكن أن نقول أن نظرية "لندر" ساهمت في تفسير التجارة الدولية، ولكنها لم تخلو من بعض الانتقادات ولعل مساهمتها تمثلت في[3] :

1. اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي وهو اعتبار أهملته نظرية نسب عناصر الإنتاج بتركيزها على فروض غير واقعية.
2. أكدت الفرق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، وهي بهذا اقتربت من الواقع الاقتصادي.
3. انتهجت المنهج الديناميكي في تحليلها، وهو ما مكن من إلقاء الضوء على العلاقة بين التجارة الدولية وكمية ونوع المواد، فقد ذهبت إلى مدى أبعد من نظرية نسب عناصر الإنتاج التي اهتمت بتخصيص كمية الموارد.
4. قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل بين دول العالم، الشيء الذي أدى إلى انسجام بين النظرية والواقع.
5. التجارة الدولية واللامساواة في الدخول : أقر "لندر" أن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن أي الدول المتقدمة، ولا تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل

---

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 57-58.

[2]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص : 22.

[3]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص :142،143.

الاقتصادي الجامد أي الدول المتخلفة أو النامية، وهو ما يترتب عليه اتجاه اتساع الفجوة بين متوسط دخل الفرد بين الدول المتقدمة والنامية. فالتبادل الدولي حسب "لندر" إذن ليس وسيلة لتضييق الهوة في الدخل بين الدول النامية والمتقدمة بل يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينها.

المطلب الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية (بوسنر)

يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة ومنتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول على اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول[1].

يعود تفسير التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى "بوسنر"، حيث يعرف التغير في دالة الإنتاج إلى الابتكار، وبالتالي فإن هذا الأخير له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد وبإدخال عامل الابتكار فإننا نضطر إلى التخلي عن فرضية تشابه دوال الإنتاج[2].

وقد لاحظ "بوسنر" أن الدول ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها، وهذا ما يؤدي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية "هكيشر أولين"، حيث بابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن لبعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل إنتاجها[3]، بحيث أن التفوق التكنولوجي يعطي للدولة المخترعة سلطة احتكارية مؤقتة على السوق العالمي وتزول هذه الميزة الاحتكارية بتنوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة[4].

كما يشير "بوسنر" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما[5]:

أ. فترة الإبطاء لرد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحديثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في

---

[1]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 53.

[2]- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص : 74.

[3]- نفس المرجع السابق، ص : 74.

[4]- يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 61.

[5]- نفس المرجع السابق، ص : 62.

تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم. وبتعبير آخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب. فترة إبطاء التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

يختلف المدى الزمني للفجوتين حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

ويمكن استخدام الشكل البياني التالي لتوضيح هذا النموذج.

الشكل رقم (1-7) : التجارة الخارجية وفق نموذج الفجوة التكنولوجية

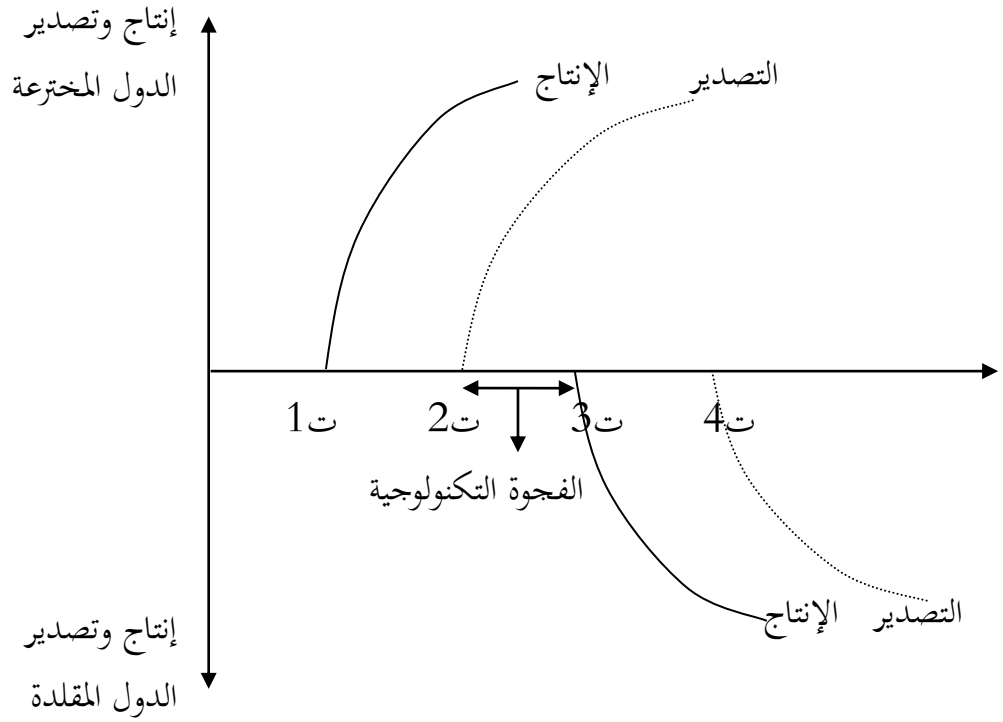

المصدر : عبد السلام مخلوفي، اتفاقية حماية الملكية الفكرية أداة الحماية التكنولوجية أم احتكارها، مجلة شمال إفريقيا، المركز الجامعي بشار– الجزائر– العدد03، 2005، ص : 115.

ويمكن شرح الشكل أعلاه كالتالي:

– تتمثل الفترة المحصورة بين ظهور المنتج الجديد في دولة الموطن الاختراع ت1 وبداية الاستهلاك في الخارج ت2 ما يعرف بفترة إبطاء الطلب.

– تتمثل الفترة المحصورة بين تاريخ بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع ت1، وتاريخ بداية إنتاج هذه السلعة في الخارج ت3 بما يعرف بفترة إبطاء التقليد.

– الفجوة الزمنية بين ت2 (حيث ت2 تمثل بداية قيام الدولة موطن الاختراع بتصدير المنتج) وت3 تمثل بداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

قام "كروقمان *Krugman*" بنمذجة تحليل "بوسنر"، حيث قام بأخذ منطقتين: بلدان الشمال وبلدان الجنوب، حيث أن الجنوب لا يقوم بالابتكار، بينما الشمال يقوم بالابتكار حيث أن هذا الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لا تنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية معيـــنة، ولكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي بعد فترة زمنية نظرا لانخفاض الأجور* في الجنوب. وحسب "كروجمان" فإن الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتآكل باستمرار بالتحول التكنولوجي ولا يمكن إبقاؤه إلا عن طريق ابتكارات ثانية (سلع جديدة)[1].

نقد نموذج الفجوة التكنولوجية

تم توجيه مجموعة من الانتقادات تتمثل في[2] :

– النموذج لا يوضح حجم الفجوات التكنولوجية.

– النموذج لا يقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفجوة التكنولوجية.

– النموذج لا يبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع الزمن.

المطلب الثالث : دورة حياة المنتج (فرنون)

إن نموذج دورة حياة المنتج هو نموذج أعم وأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية[3]، وهذا النموذج يعد نظرية مكملة لتحليل "بوسنر"، حيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي[4]. إلا

---

* تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورا هاما في تحديد فترة التقليد، حيث يعتقد وجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد.

[1]– صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص : 20.

[2]– للمزيد أنظر : عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 56.

علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 146.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 146.

[4]– يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص : 64.

أن هذه النظرية تعمل على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الابتكارات والكيفية التي تنتشر بها[1]. وذلك من خلال اعتمادها على دور المنتج الجديد ودورة حياته في قيام التجارة الخارجية.

لقد قام "فرنون" في نظريته دورة حياة المنتج بافتراض أن التفوق التكنولوجي مصدره الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما يجعلها تتبوأ المركز وتتطلع بالدور الريادي في طرح المنتجات الجديدة وتصنيعها وإن هذا الدور الريادي للولايات المتحدة يمكن إرجاعه لعدة أسباب[2] :

– إن متوسط الدخل المرتفع والأعداد الكبيرة للأسواق المحلية تقدم الحافز والفرصة للمبدعين لكي يقوموا بعمليات إبداعية.

– إن الأجرة العالية التي يستلمها العاملون في الشركات الأمريكية تعطيهم حوافز خاصة لكي يقوموا بتطوير واختراع منتجات جديدة.

– الولايات المتحدة يتوفر لديها وفرة نسبية في الأشخاص المتعلمين والمدرسين ويتوفر لها تسهيلات لإجراء الأبحاث.

وحسب ما سبق فإن "فارنون" يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة، مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنتقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة، وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج. ونظرا لتوسع الطلب الأجنبي على هذه السلع، فإن المنشآت الأجنبية تحفز على محاولة إنتاجها لصالحها، وبحصولها على هذه التكنولوجيا ستنطلق في الإنتاج والبيع في السوق المحلي في المرحلة الأولى، ثم التصدير إلى أسواق أخرى ما عدا سوق الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى انخفاض صادرات هذه الأخيرة، وباكتسابها الخبرة والمهارات في إنتاج هذه السلع ستباشر في التصدير إلى الولايات المتحدة[3].

إن طول الفترة التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمركز الريادة يعود إلى[4]:

1. معدل نمو الطلب على السلعة الجديدة في الأسواق الأجنبية.
2. طبيعة السلعة المطورة.
3. سرعة استيعاب البلدان الأخرى لتكنولوجيا إنتاج السلعة الجديدة.

---

[1]– *Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, Economie International : Commerce et Macroéconomie, Dunod, 5édition, paris, 2006, p : 60.*

[2]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 148.

[3]– رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص : 36.

[4]– علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 149.

4. سريان مفعول حق الاختراع.
5. انتشار ظاهرة وفورات الحجم في العملية الإنتاجية.
6. تنظيم الصناعة.
7. المحافظة على جهود البحث والتطوير.
8. إدخال تحسينات إنتاجية وباستمرار على المنتج.

ويمكن تمثيل دورة حياة المنتج في الشكل التالي :

الشكل رقم (1-8) : دورة حياة المنتج

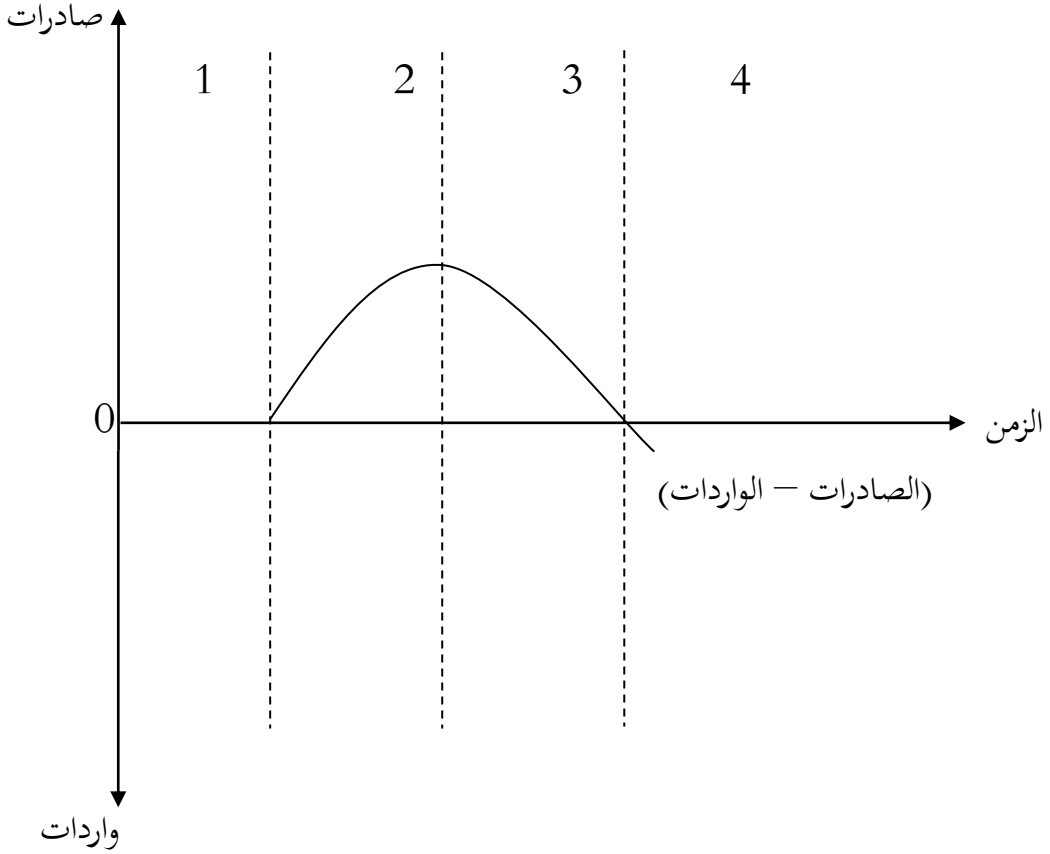

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 147.

وهناك أربع مراحل لدورة حياة المنتج[1] مثلما يمثله الشكل رقم (1-8) :

1. **مرحلة الانطلاق** : في هذه المرحلة فإن البلد المبتكر ينتج المنتج الجديد بكميات محدودة وتكون التكاليف مرتفعة، وتبعا لهذا فإن هذا المنتج موجه للسوق الداخلي لهذا البلد نظرا لارتفاع القدرة الشرائية للأفراد فيه، كما تكون هذه المرحلة متميزة بكثافة التكنولوجيا، وهكذا فإن نمو المنتج

[1] - *Emmanuel Nyahoho, Pierre –Paul Proulux, **le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles**, presse de l'université du Québec, Québec, 2006, pp : 146- 147.*

وإنتاجه يستدعي يد عاملة ماهرة، وهذا ما ينعكس على أسعار المنتج التي تكون مرتفعة مما يجعل الطلب عليه قليل، وبالتالي تكون الكميات المصدرة منه محدودة.

2. **مرحلة النمو** : أثناء هذه المرحلة فإن الطلب على المنتج يزداد، ويتم إنتاجه بكميات أكبر فأكبر، كما أن تكاليف إنتاجه تنخفض، وبالتالي انخفاض سعره، الأمر الذي يجعل الطلب عليه (الداخلي والخارجي) يزداد، كما أن البلد المنتج يحتكر الإنتاج لاحتكاره المؤقت للتكنولوجيا، كما أن الميزان التجاري للدول المقلدة يكون عاجزا.
3. **مرحلة النضج** : في هذه المرحلة يصبح المنتج منمطا والتكنولوجيا عادية، وعليه فإن المنافسة تكون على مستوى السعر، كما أن الإنتاج يتمركز في الأقطار التي تتميز بأجور منخفضة وذلك من أجل تخفيض تكلفة الإنتاج، في هذه المرحلة فإن الدول المبتكرة تصبح مستوردة والأقطار المقلدة مصدرة للمنتج.
4. **مرحلة الانحدار** : أثناء هذه المرحلة يغدو المنتج أكثر تنميطا والتكنولوجيا تصبح في متناول جميع المنشآت، وتصبح الدول النامية مصدرة للدول المبتكرة والدول المقلدة وذلك نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدولة بسبب وفرة اليد العاملة.

ولقد تم توجيه بعض الانتقادات إلى هذه النظرية منها :

1. إن هذه النظرية قد فسرت العديد من التجارب الواقعية للعديد من السلع التي ظهرت في العقود الأخيرة مثل أجهزة الراديو والتلفزيون.....إلخ، إلا أنها عجزت عن تفسير توزيع العديد من المنتجات الأخرى، وهذا راجع إلى كون حياة بعض السلع قصيرة، والبعض الآخر سلع كمالية أسعارها ليس لها دور والبعض الآخر من السلع على درجة عالية من التخصص (المواد الصيدلانية)[1].
2. كما أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات يكون الإنتاج فيها مشترك بين العديد مـــن الأقطـــــار، وبالتالي فهي تنتج سلع نموذجية عالمية تباع في كل الأسواق، وهذه المنتجات لا تخضع إلى المراحل التي جاءت بها نظرية دورة حياة المنتج[2].

[1]- *Jean-Paul Rodrigue,**L'espace economique mondiale**, presses de l'Université du Québec, Québec, 2000,p :219.*
[2] *- Bernard Guillochon, op cit, p : 95.*

خلاصة الفصل الأول

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر انتشرت مدرسة "الفزيوقراط" في فرنسا التي تشير إلى أن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية وعليه فإن عمل المزارعين يعد هو المصدر الأساسي للثروة، وهكذا قامت هذه المدرسة بالمناداة بالاقتصاد المفتوح، وبدء الدعوة بـ "دعه يعمل دعه يمر، وفي القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة التجارية، والتي رأت أن التجارة هي المصدر الأساسي للثروة ودعت إلى زيادة الصادرات وتقليص الواردات كما ظهرت خلال منتصف القرن الثامن عشر مساهمات الاقتصادي "آدم سميث" من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"، وقد أكد فيه أن المصدر الأساسي للثروة هو الإنتاج من خلال تقسيم العمل في ظل سوق المنافسة التامة، وقد تطورت هذه الفكرة لتشمل التقسيم الدولي للعمل من خلال التخصص تبعا للميزة المطلقة لكل دولة، غير أن أول من تناول التجارة الخارجية بشكل مباشر هو الاقتصادي "دافيد ركاردو" من خلال نظرية " الميزة النسبية" معتمدا على أن تكلفة العمل هي الأساس الذي يحدد قيمة التبادل الداخلي والخارجي وكل ذلك في ظل مجموعة من الشروط.

إن الاقتصادي "ريكاردو" لم يبين مقدار الكسب الناتج عن طريق التخصص، وهذا ما تناوله الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة. حيث يقع التبادل التجاري بين السعريين النسبيين في القطرين ويتحدد هذا المعدل عن طريق حجم الطلب في الدولتين حيث يحدث التوازن عند النقطة التي تتساوى عندها قيمة الصادرات والواردات الكلية لكل قطر.

إن نظرية الميزة النسبية لها مجموعة من الفروض تتمثل في قطران وسلعتان، العمل تام الحراك داخل القطر ومنعدم الحراك خارجه، المنافسة التامة في أسواق الانتاج وعوامله، لا يوجد تغير تقني، غياب تكاليف النقل، وقد وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية ولاسيما في ما يخص نظرية القيمة في العمل واعتبار العمل عامل الإنتاج الوحيد مع تجانس جميع وحداته.

وفي مقابل نظرية المزايا النسبية ظهرت هناك مجموعة من الأفكار الداعية إلى سياسة حمائية لحماية الصناعات الناشئة، مثل أراء "ألكسندر هاملتن"وزير المالية في وانشنطن والاقتصادي الألماني "فرريدريك ليست"

ثم بعد ذلك ساهم كل من الاقتصاديين "هيكشر وأهلين" بإسقاط فرضية نظرية القيمة للعمل وإدخال عنصر إنتاج آخر ألا وهو رأس المال وهكذا غدت نظرية التجارة الخارجية تعتمد على الفرضيات التالية المتمثلة في وجود دولتان وعاملي إنتاج وأن الدولتان لهما نفس الأذواق وتستخدم نفس التكنولوجيا وهما تواجهان عوائد ثابتة نسبيا. وترى نظرية "هكشر أولين" أن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم

في إنتاجها قدر كبير من عامل وفير ورخيص نسبيا ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها قدر كبير من عامل نادر ومكلف نسبيا، وكنتيجة هامة تضيف النظرية أنه في ظل فروض متشددة جدا سوف تزيل التجارة تماما الفرق المطلق لما قبل التجارة في سعر العوامل المتجانسة بين الأقطار ومع ذلك ففي ظروف أقل تشددا وأكثر اعتيادية فسوف تخفض التجارة، ولكنها لن تزيل فروق ما قبل التجارة في الأسعار المطلقة للعوامل بين الأقطار. وعلى أي حال تذكر نظرية "هيكشر أولين" شيئا مفيدا جدا عن كيفية تأثير التجارة في أسعار العوامل وتوزيع الدخل في كل دولة. وقد كان الاقتصاديون عمليا صامتين في هذه النقطة.

ثم ظهرت بدائل لنظرية "هيكشر أوهلين" ومنها نظرية دورة حياة المنتج التي تنسب إلى "ريموند فارنون" من خلال تفسيره لدورة حياة منتج في الولايات المتحدة .

وفي نهاية القرن الماضي أصبحت تتشكل النظرية الحديثة للتجارة الخارجية والتي ترتبط أساسا بـ "بول كروغمان" والنظرية الحديثة تعتمد على فرضية تزايد غلة الحجم، وسيادة سوق المنافسة الاحتكارية وكذلك حرية الدخول والخروج في أي سوق إنتاجي.

الفصل الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

تمهيد :

إن أهمية النمو كانت وما زالت محاور أساسية في الملتقيات الدولية. وتشغل اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية وأصحاب القرارات في الأقطار المتقدمة والنامية. ولقد اهتم بها عدد كبير من المفكرين الاقتصاديين وغير الاقتصاديين للوقوف على أسرار النمو وبواعثه وأساليب تحقيقه. ولقد اتفق بعض الاقتصاديين بصورة تلقائية دخل الفرد كمعيار مناسبا لقياسه وللتعرف على حيثياته. ولكن مقياس دخل الفرد لا يبرز التطورات الحقيقية في الرفاهية الاجتماعية لمختلف الشرائح الواسعة من أفراد المجتمع، من جهة أخرى نجد أن النظريات الاقتصادية اختلفت حول المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، ففي الفكر التجاري الذي كان يدعم فكرة أن الصادرات هي مصدر الرفاهية لمختلف الأقطار، مرورا بمن نسبوه إلى الادخار والاستثمار، إلى من اعتقدوا في التقدم التقني كمحدد رئيسي للنمو، ثم من قال بأن للإنفاق الحكومي دورا لا يقل عن المحددات الأخرى وأخيرا نصل إلى من أسندوه إلى التعلم. وفي هذا الفصل سوف نستعرض مختلف نظريات النمو الاقتصادي من خلال المباحث الرئيسية التالية :

المبحث الأول : النظريات التقليدية في النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث : نظريات النمو الحديثة

المبحث الأول : النظرية التقليدية في النمو الاقتصادي

سوف نستعرض في هذا المبحث مختلف النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي من خلال استعراض مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي ثم نتطرق إلى النظرية التجارية والكلاسيكية ثم نستعرض نظرية "ماركس" و"شومبيتر" و"جون مانيارد كينز".

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

لقد شغل النمو الاقتصادي أو ما يطلق عليه مصطلح الفائض الاقتصادي والمتغيرات المحفزة له أذهان الكثير من الاقتصاديين، وهكذا تراكم عبر الزمن العديد من التعاريف التي حظي بها النمو الاقتصادي، وفي هذا المتن سوف نورد بعضها.

– يعرف "سيمون كوزنتس *"S. Kuznets"* النمو الاقتصادي للدول على أنه :"الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[1].

إن التعريف أعلاه مكون من ثلاث مركبات أساسية هي :

– إن استمرار الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع أو هي إشارة للنضج الاقتصادي.

– إن الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي يتمثل في توفر التكنولوجيا المتقدمة، وهو يعتبر شرط ضروري ولا يعتبر بالشرط الكاف.

– التعديلات المؤسساتية الإيديولوجية لا بد منها لتحقيق النمو المطلوب المرافق للتكنولوجيا الجديدة.

– كما يمكن أن نقول أن : "النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقاسا بإجمالي الناتج المحلي المطلق أو النسبي أو بخرج الفرد الواحد عبر الزمن"[2].

– وقد تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه : "عبارة عن ظاهرة كمية يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني".[3]

---

[1]– ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص : 175.

[2]– دومينيك سالفاتور، يوجين ديوليو، **مبـــادئ الاقتصـــاد**، مرجع سبق ذكره، ص : 228.

[3]– حايد حميد، **أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص : 37.

-كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه : "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد"[1].

أما "عبد القادر عطية" فهو يرى أن : "النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن متوسط الدخل الفردي يمثل نسبة الدخل الكلي إلى عدد السكان، أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي"[2].

وكان "نيكولاس كالدور *Nicolass Kaldor*" قد لخص سنة 1958 العوامل التي تؤدي إلى النمو المستمر في الآتي [3]:

- الناتج الحقيقي للفرد ينمو بمعدل ثابت تقريبا عبر فترات طويلة من الزمن.
- مخزون رأس المال الحقيقي ينمو بمعدل ثابت تقريبا يزيد على معدل نمو العمل.
- تميل معدلات نمو الناتج الحقيقي ومخزون السلع الرأسمالية لأن تكون متساوية على نحو يؤدي إلى أن معامل رأس المال/ الناتج لا يبين أي اتجاه.
- لمعدل (الربح/ رأس المال) اتجاه أفقي.
- يمكن لمعدل نمو الناتج الفردي أن يتغير تغييرا معتبرا من بلد لآخر.
- تميل الاقتصاديات التي تعرف أنصبة عالية للأرباح في الدخل إلى أن يكون لديها معامل (استثمار/ الناتج) مرتفع.

كما أن "محمد البنا" يرى أن : "النمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من الناتج بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادته وكذلك تنويعه. فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج، فالتنمية إذا أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية

[1]- محمد عبد العزيز عجايمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، 2000، الاسكندرية، مصر، ص : 51.

[2]- عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص ص : 15-18.

[3]- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص : 5-6.

فصحيح أن كل نمو يصاحب بتغير إلا أن التغير المرتبط بالتنمية يجب أن يشمل هيكل الاقتصاد الوطني ويسعى لتنويع مصادر الدخل، ويوسع فرص المشاركة أمام الأفراد"[1].

كما يعرف "هيلتون فريدمان" النمو على أنه : " توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي"[2].

وبصفة عامة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه : "تحقيق إرتفاع في الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي خلال الزمن، وغالبا ما يتم قياس معدل النمو الاقتصادي باستخدام المعدل الخاص بالناتج الداخلي الإجمالي أو الدخل الوطني الحقيقي، إلا أن العديد من الاقتصاديين يستعملون معدل نمو دخل الفرد الحقيقي الذي هو عبارة عن ناتج قسمة الناتج الداخلي الإجمالي على عدد أفراد القطر الواحد، أما بخصوص العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي فنجد رأس المال بنوعيه المادي والبشري، وعدد الســـــكان، والتطور الفني والتكنولوجي الحاصل في القطر، وكمية الموارد الطبيعية المتاحة.

ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى صنفين[3] :

أ. **النمو الاقتصادي الموسع** : يتجسد هذا النمو عندما ينمو كلا من معدل نمو الدخل والسـكان بنفس النسبة، بمعنى الدخل الفردي يكون مستقر.

ب. **النمو الاقتصادي المكثف** : يتجسد هذا النمو عندما ينمو الدخل أكثر من معدل نمو السكان مما ينجر عنه ازدياد الدخل الفردي.

إذن من خلال ما سبق وصلنا إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة مستمرة في طاقة الاقتصاد الوطني، وعليه فإن قياس هذا التغير يكون من خلال مقاييس بسيطة وليست مركبة، ومن أهم هذه المقاييس نجد :

1. **المعدلات النقدية للنمو** : وهي معدلات النمو التي يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعاب على هذا الأسلوب إغفاله لأثر التضخم وإغفال نسب التحويل بين مختلف العملات، وتنقسم هذه المعدلات إلى معدلات النمو بالأسعار الجارية ويعد صالح لدراسة معدلات النمو المحلية في

[1] – اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص :10.

[2] – عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004، ص : 281.

[3] -*Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond colin édition, Paris, 1993, p : 13.*

الفترة القصيرة. وهناك معدل النمو بالأسعار الثابتة وهو يستبعد أثر التضخم ويصلح لقياس معدلات النمو في الأجل الطويل.[1]

2. **المعدلات العينية للنمو** : وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي مثل عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية....إلخ[2].

3. **مقارنة القوة الشرائية** : كان ظهورها في 19 ماي عام 1993 عندما نشرت في صحيفة نيويورك تايمز، ويقصد بها حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى[3].

المطلب الثاني : النظرية التجارية والنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

يعتبر التجاريون أول من وضع نظرية اقتصادية إزاء النمو الاقتصادي بشكل واضح، حيث يرى التجاريون أن رخاء الأفراد من رخاء الدولة[4]. ولقد أرجعت المدرسة التجارية النمو الاقتصادي إلى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، فقد كانت ترى أن الثروة تكمن في كمية المعدن النفيس الذي يتدفق إلى داخل القطر، فكلما عظمت الكميات من المعدن الثمين كان يعني عملات أكثر في التداول ونشاط أعظم للاستثمار أو الأعمال، وهذا ما ينعكس على شكل ارتفاع ثروة القطر وازدياد نسبة استخدام العمالة.

أما المدرسة الطبيعية فكانت آراؤها بمثابة رد فعل على التجاريين، فالثروة عندهم هي الإنتاج الزراعي وليس جمع المعادن النفيسة، فالنشاط الزراعي هو النشاط الوحيد الخالق للثروة، أما الصناعة والتجارة فهما يعملان على تحويل ونقل المواد الموجودة من قبل، كما أنهم أول من دعوا إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال شعارهم "دعه يعمل دعه يمر" الذي أطلقه "فرانسوا كيني *F.Quesnay*" والذي ينسب خطا للاقتصادي "آدم سميث"[5].

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص : 118-120.

[2]- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص : 10.

[3]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 120.

[4]- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997، ص : 55.

[5]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 24-25.

وقد اعتمد الطبيعيون على ثلاثة أسس، حيث اعتبرت فيما بعد أسس للنظام الرأسمالي وهي[1] :

1. مبدأ المنفعة الشخصية التي تقوم على فكرة أن كل شخص يهتدي إلى ما يحقق منافعه الشخصية.
2. مبدأ المنافسة الحرة، حيث يدخل كل فرد أثناء تحقيق منافعه في تنافس مشروع مع الآخرين.
3. الإيمان بوجود قوانين طبيعية تتولى الحياة الاقتصادية عن طريق مبدأي المنفعة الشخصية والمنافسة الحرة.

أما المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت مع الاقتصادي "آدم سميث" والتي تطورت مع "روبرت مالتوس" و"دافيد ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" كانت ترى بحتمية عودة الاقتصاد إلى حالة السكون في نهاية عملية تراكم رأس المال عندما تأخذ الأرباح في الانخفاض فإن هذه العملية ستستمر حتى يزول الربح فيصبح صفرا، وبالتالي يتوقف تراكم رأس المال، وتتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف. وقد قامت النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال وفرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة[2]. ويمكن توضيح النظرية الكلاسيكية في النمو بيانيا في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-1) : النظرية الكلاسيكية في النمو

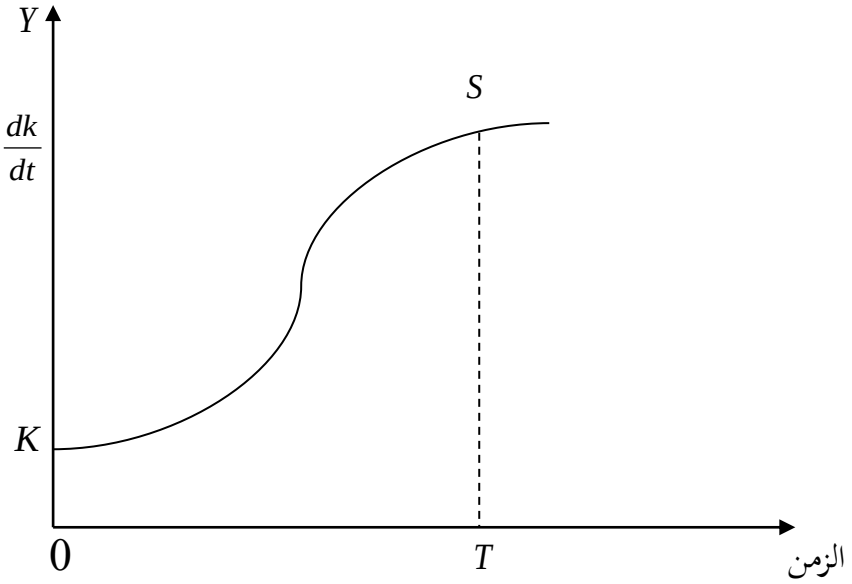

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول،ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص: 77.

[1]- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص : 20.

[2]- صلاح الدين نامق، **نظريات النمو الاقتصادي**، دار المعارف، مصر، 1966، ص : 103.

في الشكل السابق نجد أن عنصر الزمن مقاسا على محور الفواصل، ويقاس معدل التراكم الرأسمالي على محور التراتيب، وهو عبارة عن التغير في رأس المال على التغير في الزمن، والشكل البياني يوضح أن قدرة الاقتصاد تنمو من النقطة K إلى النقطة S خلال الفترة الزمنية T.

ولمزيد من التفصيل نجد أن "آدم سميث" يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم وهذا لما يخلقه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسينا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليـات الإنتاجـــية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها على خلاف الزراعة ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة[1]. والشكل الموالي يوضح مفهوم النمو عند "آدم سميث":

الشكل رقم (2-2) : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

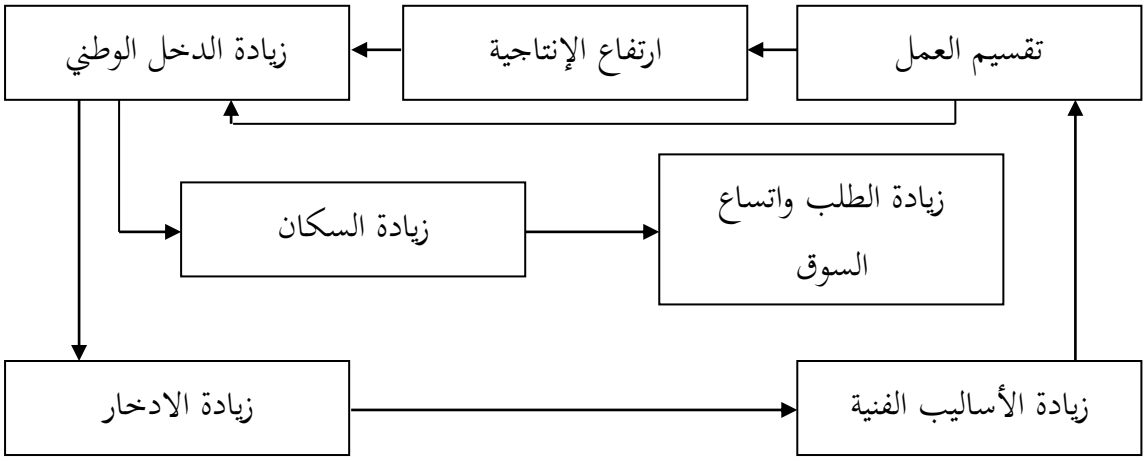

المصدر : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص : 61.

[1]- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص : 35.

أما الاقتصادي البريطاني "مالتوس *Maltus*" فيرى حتمية الركود الاقتصادي لعدم تناسب النمو السكاني مع النمو في عوامل الإنتاج، فالناتج من الغذاء لكل عامل مدخل يتدنى عند إضافة وحدات من العمل إضافية إلى كمية ثابتة من الأرض بدون تحسين التقنية، مع انخفاض الناتج الحدي من الغذاء والنمو السكاني السريع ستتعدى الزيادات في إنتاج الأغذية وينخفض الناتج المتوسط من الأغذية، وبانخفاض هذا الأخير سيتناقص نصيب الفرد من كميات الغذاء مع مرور الوقت. مما يترتب عليه دفع أصحاب الدخول المتدنية نحو الفقر الغذائي. وأخيرا ستنتشر الفاقة والعوز وسيترك أصحاب الدخول المتدنية عند عتبة الكفاف لكل فرد في المجتمع[1]. والشكل الموالي يوضح مفهوم النمو عند "مالتوس":

الشكل رقم (2-3) : نموذج مالتوس حول النمو الاقتصادي

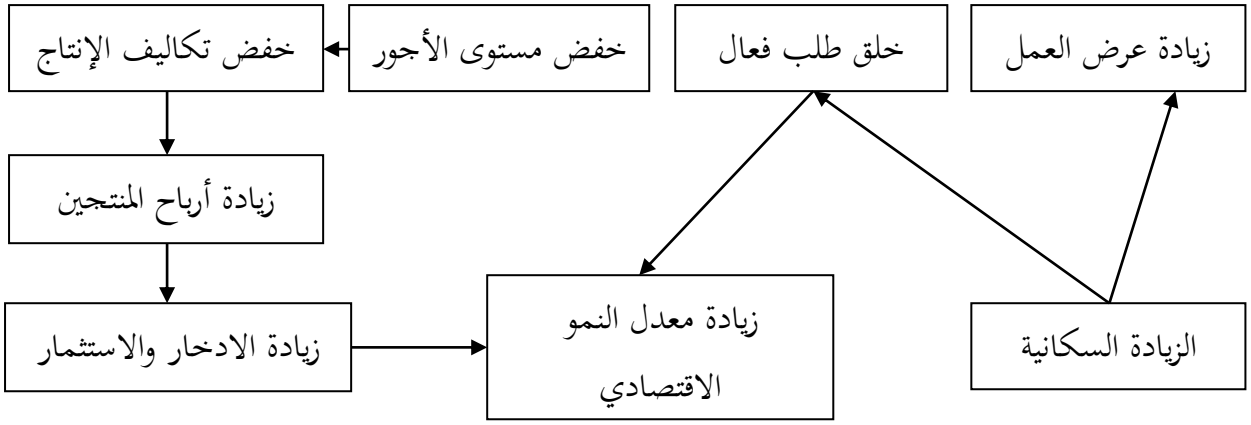

المصدر : سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص : 63.

أما فيما يخص الاقتصادي "دافيد ريكاردو" فهو يرى أن الاقتصاد يميل نحو الاستقرار وهذا عائد إلى تدني وانخفاض إنتاجية الأرض، فالأراضي المستغلة في القطاع الزراعي صغيرة المساحة وهذا مقارنة بحجم النمو السكاني، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة حدة استغلالها فيميل الخرج الكلي لها إلى الزيادة بمعدل متناقص، ومن أجل حل هذه المشكلة عمد "ريكاردو" إلى اقتراح أسلوبين يمكن من خلال استخدامهما تأخير حدوث الاستقرار.

أ. **التطور التكنولوجي** : السعي المستمر من أجل تحسين الأساليب الإنتاجية التي تساهم في تحسين أقصى ربح ممكن.

[1]- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985، ص ص: 17-24.

ب. الانفتاح التجاري : أما عن التبادل الدولي فهو مهم جدا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التقسيم الدولي للعمل وهذا بتخصص كل قطر في إنتاج السلع والمواد التي باستطاعته إنتاجها بتكاليف نسبية دنيا.

ويمكن في الأخير أن نضع مخططا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي في الأجل الطويل في الشكل التالي :

الشكل رقم (2-4) : مآل النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الاقتصاد الكلاسيكي

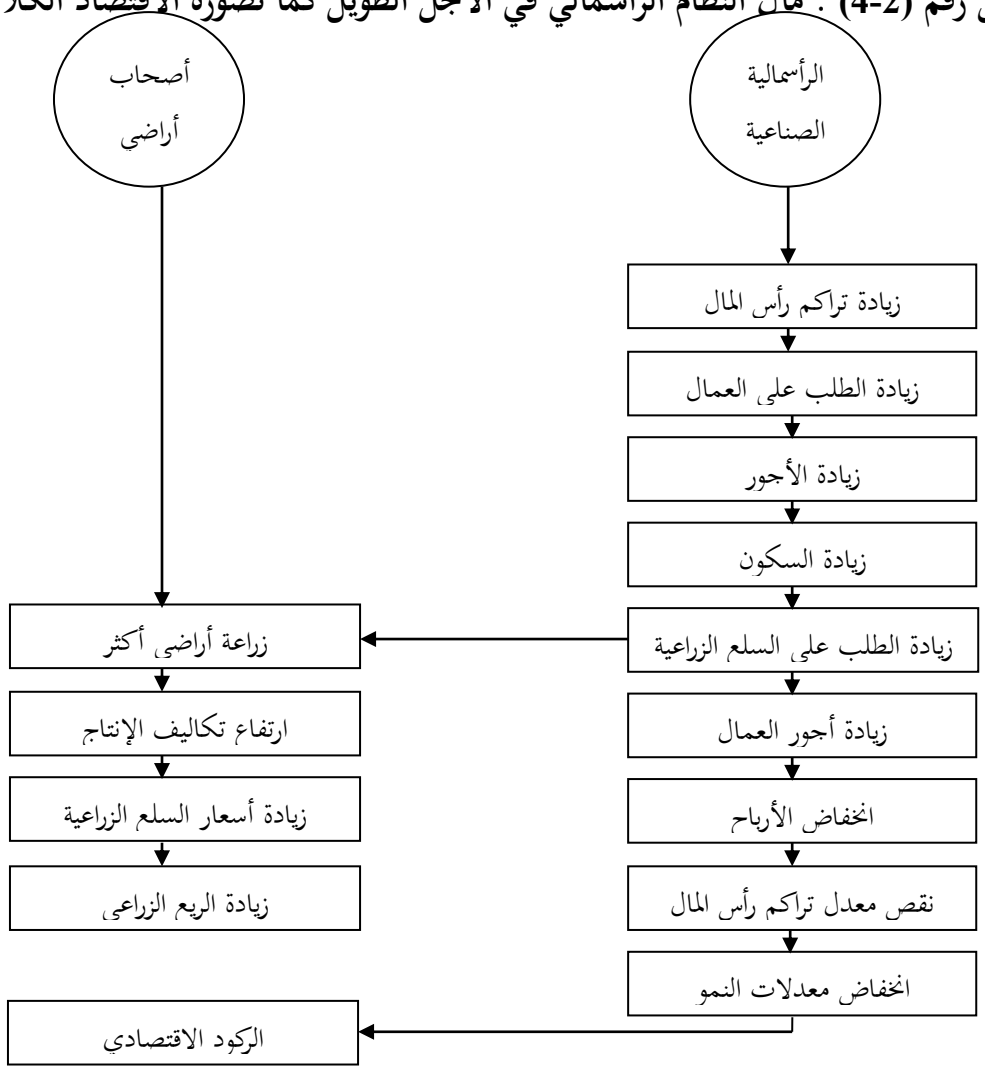

المصدر : رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997، ص : 195.

ومما يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنه ليس باستطاعتها التنبؤ بتوسع الثورة التكنولوجية فبالرغم من إقرار الكلاسيكيون بالتطور الفني وبانعكاساته على الإنتاجية فإن هذا التطور التقني حسب أفكارهم ليس بمقدوره أن يلغي أثر تناقص الغلة، لأن التطور الفني لا يمكن استخدامه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن الدول المتقدمة استطاعت استغلال هذا التقدم التقني في المجال الزراعي مما تولد عنه فائض في الإنتاج وبلوغها مرحلة التصدير، بالإضافة إلى ما

سبق عدم قابلية إسقاط نظرية "مالتوس" على الاقتصاديات المتطورة نظرا لتراجع عدد المواليد مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في هذه الدول المتقدمة، ففي الربع الثالث من القرن 19 فاق بكثير الأجر الحد الطبيعي بالإضافة إلى نموه بمعدل مقبول، الأمر الذي يجعل من هذه النظرية عاجزة عن تحليل النمو في الأقطار النامية.

المطلب الثالث : نظرية ماركس، شومبيتر وجون مينارد كينز في النمو الاقتصادي

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى نظرية النمو الخاصة بكل من الاقتصادي "ماركس"، "شومبيتر"و "جون مينارد كينز"

أولا : نظرية كارل "ماركس *K.Marks*"

تقوم نظرية الماركسيين على اعتبار أن العالم يتحرك وفق نواميس وقوانين مادية يمكن اكتشافها وهي التي تنتج أشكالا من التنظيمات الاجتماعية وتتغير وتتجدد باستمرار. ويرى "كارل ماركس *K.Marks* " في شأن التنمية الاقتصادية بأنها انتقال المجتمع من نظام إنتاجي معين إلى نظام آخر خيرا منه، وذلك عن طريق الملكية العامة للدولة[1].

كما يعتمد ماركس في تحليله على[2] :

1. القيمة في العمل : فيرى أن العمل هو أساس كل القيم، وأنه سلعة تباع وتشترى والقيمة تتحدد بكمية العمل الممكن.
2. فائض القيمة : يرى كارل ماركس أن العامل ينتج سلعا تحتوي على كمية من العمل أكبر من تلك اللازمة.
3. التراكم والتوزيع لا يقوم بها إلا أصحاب الملكيات الذين يحصلون على فائض القيمة.

إن تحليلات "*Marks*" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي[3].

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 30.

[2]- المرجع السابق، ص : 30.

[3]- كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 37.

وما يعاب على "كارل ماركس" هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، واعتبار العمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن النظرية الماركسية لم تكن مبنية على أسس منطقية، فرغم وجود تكنولوجيا وتألية للإنتاج إلا أن العمال بقوا في أماكنهم (لا وجود للبطالة) وازدادت أجورهم (لا وجود لحالة حد الكفاف) ففناء الدول التي تتبع الرأسمالية لم يرد بالمرة، إذ أن طبقة العمال تعايشت مع طبقة الرأسماليين بعد أن أخذت لها بعض الحقوق، كما أن التاريخ بين أن الرأسمالية ما تقع في أزمة (اقتصادية، مالية،...) إلا وتخرج منها، على عكس الاشتراكية التي ما لبثت أن سقطت فلم تقم إلى حد الساعة إلا من بعض الدول التي بقيت متمسكة بأفكارها[1].

ثانيا : نظرية شومبيتر

تعتبر نظرية "شومبيتر" التي ضمنها في كتابه "التطور الاقتصادي" من أهم النظريات الاقتصادية. حيث أن هذا الكتابه الذي صدر باللغة الألمانية عام 1911 وترجم بعدها سنة 1934 إلى الانجليزية لم يثر الانتباه إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبدأ حركة التعمير والبناء وقد استحدث فكرتي المنظم والدورات.

وقد بين "شومبيتر" أن سبب التعاقد الدوري لمراحل الازدهار والانكماش يعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعا آخر حتى أنه من الممكن القول أن الإبداع يشكل حلقة متصلة تؤدي إلى إطلاق التوسع الاقتصادي.

كما يرى هذا الاقتصادي أن ما يقوم به المنظم من اختراعات التي تتخذ أنماطا عديدة، مثل اكتشاف منتجات جديدة أو أساليب إنتاج جديدة، هي المحفز الرئيسي للنشاط الاقتصادي التي تضمن بقاء النمط الاقتصادي الحر. إذ ينجر عن الابتكارات الجديدة توسع العملية الإنتاجية وزيادة معدل النمو الاقتصادي[2]. وتصنف نظرية "شومبيتر" ضمن نظريات النمو التقليدية الحديثة إلا أنها تركز على دور المنظم الذي يقوم به من خلال عملية التجديد[3].

ولقد ميز "شومبيتر" بين عدة دورات اقتصادية وهي :

1. الدورة الاقتصادية طويلة الأجل ومدتها 55 عام.
2. الدورة الاقتصادية متوسطة الأجل ومدتها من 9 إلى 10 سنوات.
3. الدورة الاقتصادية قصيرة الأجل ومدتها 40 شهرا.

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

[2]- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978، ص : 46.

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص : 335.

ويرى "شومبيتر" أن النمو يتزامن مع مرحلة توسع الدورة طويلة المدى كما أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون دوريا.

ولقد ميز "شومبيتر" بين خمسة أصناف من الابتكارت[1] :

1. إعادة تنظيم صناعة ما.
2. استعمال وسيلة جديدة في الإنتاج.
3. إيجاد سوق جديدة.
4. السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام.
5. إدخال واستنباط سلع جديدة.

ومن الانتقادات الموجهة إلى نظرية "شومبيتر" نجد :

1. النمو في نظرية جوزيف "شومبيتر" مرده إلى المبتكر الذي يعتبر شخصا مثاليا، بينما وظيفة الابتكارات في الزمن الحالي تعد من مهام الصناعات ذاتها، وهكذا فإن نموذج "شومبيتر" يصبح غير ملائم للواقع الراهن.
2. انهيار النظام الرأسمالي، وهذا راجع إلى زوال مهمة المنظمين.

وعلى الرغم من الأخطاء التي وقع فيها "شومبيتر" فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة إلى يومنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار وليس عدد السكان ورأس المال وهذا الدافع يأتي أيضا عن طريق التطورات الدورية[2].

ثالثا :"كينز"

لقد انصب اهتمام "كينز" بدراسة التوازنات على المدى القصير من أجل وضع الخطوط العريضة للتنمية الاقتصادية، فقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال، وقد رأى "كينز" أن العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي هو الاستثمار، الذي يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، حيث اعتبر أن الطلب الفعال يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار، ويعتمد الدخل والتشغيل أساسا على مستوى الاستثمار والذي يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 34.

[2]- صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص : 35.

بالمضاعف الكنزي[1] الذي يوضح أثر الاستثمار. أي أن الزيادة في الانفاق الاستثماري سيؤدي إلى زيادة الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة.

وعلى العموم نستطيع القول أن "كينز" لم يضع نموذجا واضحا للنمو الاقتصادي حيث ترك هذا لمن أتى بعده وخاصة "هارود ودومار".

لكن "كينز" قدم في مقالة له بعنوان "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا" بعض الاقتراحات حول الشروط الضرورية للتقدم الاقتصادي وتتمثل في [2]:

1. القدرة على التحكم في السكان.
2. التصميم على تجنب الحروب الأهلية.
3. التصميم على التقدم العلمي.
4. معدل التراكم والذي يتحدد بالفرق بين الأرباح والاستهلاك.

وما يجب قوله هو أنه من الصعب على الاقتصاديين أن يبدؤوا أي بحث في النمو الاقتصادي بصورة جدية دونما استعمال المتغيرات الاقتصادية التي أوضحها "كينز" في مختلف مؤلفاته ولقد ظهرت إسهاماته العلمية في قضايا التنمية من خلال مساهمته في إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

[1]- رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي : دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص : 57.

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 37.

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

سوف نتناول في هذا المبحث بعض نظريات النمو النيوكلاسيكية وذلك من خلال تقديم أنموذج "هارود ودومار" ثم نتطرق إلى أنموذج "سولو" وأخيرا نتطرق إلى نموذج "ميد"

المطلب الأول : أنموذج هارود ودومار

لم تتضمن النظرية العامة لكينز على أي نموذج منهجي للنمو الاقتصادي وقد ترك هذا الموضوع إلى من جاء بعده مثل "هارود ودومار". ويعتمد نموذج "هارود ودومار" على التجارب المستوحاة من الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة. ويسعى كل من هذين الأنموذجين إلى تفسير متطلبات النمو المستقر في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة.[1]

والفكرة الأساسية للأنموذج تنطلق من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع (والتي تعني جانب العرض)، والدخل (وتعني جانب الطلب) مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد قدم كل منهما نموذجهما على حدة بناءا على حزمة من الفرضيات لكن هناك مجموعة من الفرضيات المشتركة منها :

- اقتصاد مغلق.
- توظيف كامل.
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة والميل الحدي للادخار ومعامل رأس المال.
- لا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية.
- لا توجد تجارة خارجية مع غياب التدخل الحكومي.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية عند التوازن.
- ثبات كمية العمل.

أنموذج هارود:

يعد الاقتصادي الانجليزي "روي فورباس هارود *RF. Harrod*" من بين الأوائل الذين طوروا الفكر الكنزي، وفي سنة 1939 كتب مقالة بعنوان "بحث في النظرية الحركية" طرح من خلالها نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية أوضح فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي وزيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج. يكون عندئذ معدل زيادة الناتج الوطني يعتمد بشكل تام على معدل الادخار وإنتاجية رأس المال.[2]

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص :89.

[2]- محمد العمادي، **التنمية الاقتصادية والتخطيط**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحياة، دمشق سوريا، ص ص : 86-87.

وقد وضع "هارود" مجموعة من الفرضيات لنموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن والتي يمكن إيضاحها على الشكل التالي[1] :

1. الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، وأن هذا الادخار يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن. وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزيد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.
2. أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
3. على ذلك تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

وقد ميز "هارود" في نموذجه بين ثلاثة معدلات للنمو الاقتصادي :

1. **معدل النمو الفعلي** : يتمثل هذا الأخير في النمو الفعلي في كل من الناتج أو الدخل الوطني، والذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/الناتج)؛ بافتراض ما يلي :

$$S = sY$$

$$k = \frac{K}{Y} = \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

S: الإدخار. s : الميل الحدي للإدخار. K : رأس المال. k : الميل الحدي للإدخار. Y: الناتج الوطني.

$$I = S \quad \text{(شرط التوازن)}$$

$$I = \Delta K \quad \text{من تعريف الاستثمار}$$

I : الاستثمار. Δ : التغير.

$$I = \Delta K = k\Delta Y = sY = S \Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$$

ومن العلاقة $k\Delta Y = sY$ نجد $g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$

إذن معدل النمو الفعلي يساوي نسبة كل من الميل الحدي للادخار المتوسط على معامل رأس المال[2].

2. **معدل النمو المرغوب** $G(w)$: هو المعدل الشامل الذي إذا تحقق سيترك رجال الأعمال في حالة نفسية يكونون فيها على استعداد للقيام بتقدم متشابه.

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 132.

[2]- صواليلي صدر الدين، مرجع سبق ذكره، ص : 36.

$$G(w) = \frac{S}{CR}$$

حيث : CR معامل رأس المال الذي يمكن من تحقيق معدل النمو المرغوب.

3- معدل النمو الطبيعي $G(n)$: وهو أكبر معدل نمو يمكن تحقيقه في ظل التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي.

والشكل الموالي يبين نموذج هارود ودومار

الشكل رقم (2-5) : نموذج هارود

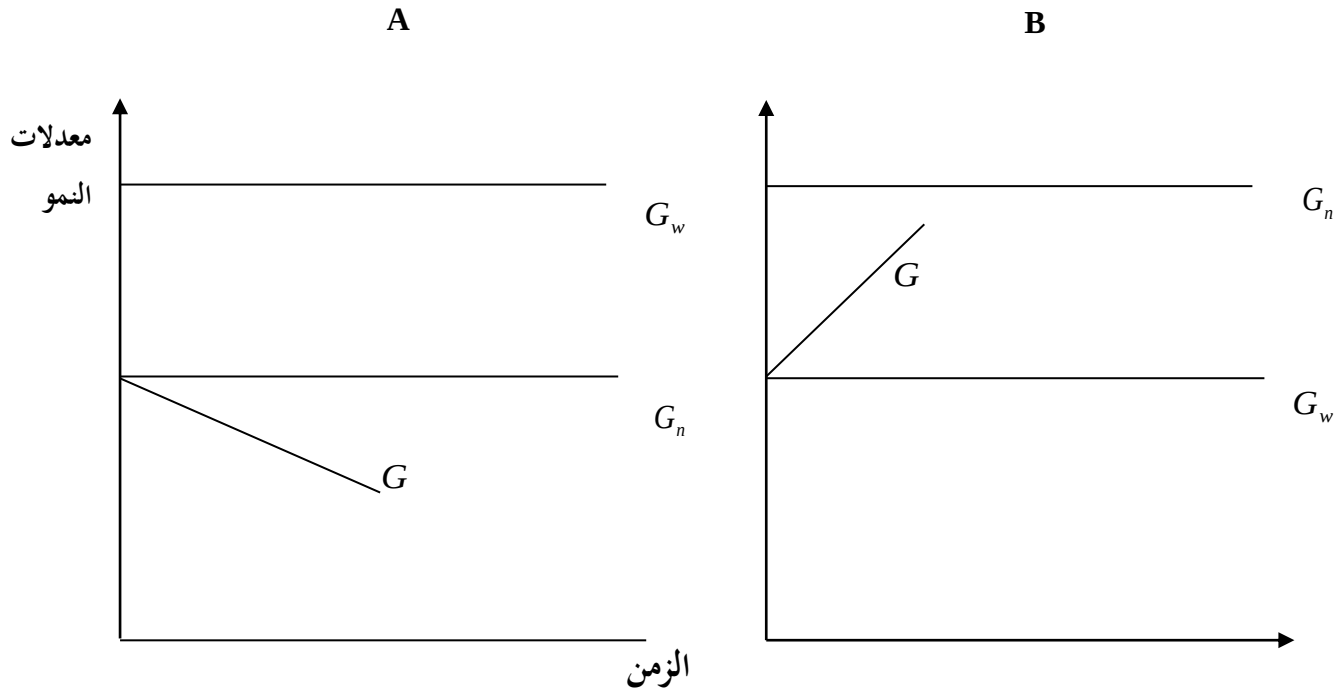

المصدر :ضياء مجيد الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

حيـــث: A: نمـــوذج "هارود " في حـــالة ما يكون النـــمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي.

C : الاستهـــلاك. S : الادخار و B : نموذج "هارود " في حالة ما يكون النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون.

عندما يكون $G_n \prec G_w$ فإن $S \succ C$ وبالتالي سوف يكون هناك فائض في السلع الرأسمالية، ويدخل الاقتصاد في حالة الكساد المرضي، وفي هذه الفترة يجب توجيه جزء من المدخرات نحو الطلب على جميع المنتجات.

عندما يكون $G_W \prec G_n$ فإن $S \prec C$ وهكذا سوف يكون هناك فائض في الطلب، ويدخل الاقتصاد في حالة التضخم المرضي، و في هذه الحالة يستوجب توجيه رفع حجم المدخرات التي توجه للاستثمار.

من خلال ما سبق استنتج هارود الكثير من الحالات التي يمكن أن يكون عليها الاقتصاد منها[1] :

1. إذا كان $G \prec G_W$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.
2. إذا كان $G_W \prec G$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد.
3. إذا كان $G_W = G$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه.
4. إذا كان $G_W \succ G$ و $G_W \prec G_n$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال
5. إذا كان $G_W \succ G$ و $G_n \prec G_w$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال

نموذج "دومار"

أما الاقتصادي "دومار" نشر سنة 1948 بحث أسماه "التوسع والعمال" ضمنه نموذجه للنمو الاقتصادي، وكان قد أسس نموذجه على الفرضيات التالية [2]:

1. جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستعملة في النموذج هي قيم صافية أي بعد طرح الاستقطاعات الخاصة بكل منها.
2. جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا مما يعطي إيحاءات باستمراريتها.
3. المستوى العام للأسعار ثابت خلال مدة التحليل.

وقد انطلق "دومار" في بناء نموذجه من السؤال التالي : بما أن الاستثمار يزيد الدخل من ناحية والطاقة الإنتاجية من الناحية الأخرى، ما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام. وكان الجواب هو ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار[3].

وطرح "دومار" نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب الطلب (متمثلا في زيادة الدخل) والعرض واستنتج أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية : $\frac{\Delta I}{I} = \alpha.\theta$

وأوضح دومار أنه من أجل المحافظة على استمرارية التشغيل الكامل يجب أن يزيد الاستثمار بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار.

ΔI : التغير في الاستثمار، I : حجم الاستثمارات، θ : الانتاجية المتوسطة للاستثمار ، α : الميل الحدي للادخار.

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 97.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 140.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، مرجع سبق ذكره، ص : 90.

ومن جملة الانتقادات التي سجلت على نموذج "هارود"و" ودومار" نجد الفرض الخاص بثبات الميل الحدي للادخار والذي يعتبر صحيح في الأجل القصير ولكنه غير ذلك في الأجل الطويل، وهذا ينسحب على فرضية ثبات العلاقة الموجودة بين رأس المال والناتج وكذلك على تدخل الحكومات واستقرار مستوى الأسعار.[1]

تبعا للانتقادات التي وجهت لكل من أنموذج "هارود"و" ودومار". قام "هارود" بتطوير الأنموذج بنفسه ونشره في طبعات تالية في كتابه، وتمثلت هذه التعديلات في إضافة متغير سعر الفائدة كعامل ذو تأثير على كل من الطلب والعرض للادخار وتوصل إلى المعادلة التالية : $R_n = \frac{P_c.G_n}{e}$

حيث : R_n : معدل الفائدة الطبيعي، P_c : نصيب الفرد من الناتج، G_n : معدل النمو الطبيعي. e : المنفعة المتناقصة للدخل وهي دائما أقل من الواحد[2].

وتنص هذه المعادلة على أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يعتمد في الأساس على المنفعة المتناقصة للدخل e، ووفقا لذلك فإن كل من معدل الفائدة الطبيعي والمنفعة المتناقصة للدخل يرتبطان وفق علاقة عكسية. غير أن هذا النموذج عانى من مشكلة تتمثل في كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل.

المطلب الثاني: نموذج سولو

إن نموذج "سولو" يعنى بتفسير الملاحظات التاريخية اتجاه أنماط النمو الاقتصادي في العالم وفي الدولة الغنية، حيث أظهرت الملاحظات التاريخية للنمو الاقتصادي في هذه الدول العديد من الحقائق نذكر منها [3]:

1. أن هناك اختلاف كبير في دخول الأفراد بين دول العالم وخاصة بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة.
2. كذلك سجل هناك تفاوت كبير في معدل النمو بين الأقطار.
3. عدم ثبات معدل النمو الاقتصادي بالضرورة مع الزمن.

وقد وضع سولو لنموذجه مجموعة من الفرضيات نذكر منها :

1. الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بإنتاج مركب واحد.
2. الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة الكاملة.
3. هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
4. سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.

---

[1]- *Debraj Ray,* ***Developement Economics****, Princeton Univercity Press, New Jersey, 1998, pp: 58-60.*

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 98.

[3]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص : 189-190.

5. دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وهي دالة في العمل ورأس المال $F(\lambda K,\lambda L)=\lambda F(L,K)$
6. هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.
7. إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال، فعن طريق نسبة رأس المال/ العمل) يمكن فقط تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن وحيث معامل رأس المال يعرف بـ $k=\frac{K}{L}$.

بالإضافة إلى[1] :

8. نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل ينمو هو الآخر بمعدل n وتكتب صيغته $\frac{d\log L}{dt}=\frac{\frac{dL}{L}}{dt}=\frac{\dot{L}}{L}=n$

الاستهلاك بأخذ شكل دالة كينز ..... $C=CY\Rightarrow S=(1-C)Y=sY$

من خلال الفرضيات تعرف دالة الإنتاج لكل فرد كمايلي : $Y=f(K,L)\Rightarrow\frac{Y}{L}=f\left(\frac{K}{L},\frac{L}{L}\right)$

$$\Rightarrow y=f(k,1)=f(k)$$

ولدينا التغير في رصيد رأس المال هو عبارة عن فرق بين الاستثمار الإجمالي والاستثمار الإحلالي

$$\frac{\delta K}{dt}=\dot{K}=I-\delta K$$

وتعرف δ على أنها معدل اهتلاك رأس المال

وحيث أن نقطة التوازن تعطى بـ $I=S=sY$

نجد أن : $\dot{K}=SY-\delta K$

ومن ناحية أخرى لدينا نصيب الفرد من رأس المال

$$k=\frac{K}{L}\Rightarrow\log(k)=\log(K)-\log(L)$$

$$\Rightarrow\frac{d\log(k)}{dt}=\frac{\delta\log(K)}{\delta t}-\frac{\delta\log(L)}{\delta t}$$

$$\Rightarrow\frac{\dot{k}}{k}=\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}\Leftrightarrow\frac{sY-\delta K}{K}-n=s\frac{Y}{L.k}-n-\delta$$

مع العلم أن : $y=\frac{Y}{L}$

[1] – البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الجزائر– منتدى الاقتصاديين المغاربة**، بدون تاريخ، ص : 4.

وهكذا نتحصل على المعادلة الأساسية لنمو معدل رأس المال الفرد:

$$\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k$$

وتقرأ المعادلة كالتالي : التغير في حصة العامل من رأس المال $\dot{K}$ يتحدد على أساس عاملين هما : حصة العامل من الاستثمار $Sf(k)$ وذلك الاستثمار الذي يجب للحفاظ على حصة العامل الحالية من رأس المال.

ومن المعادلة الأساسية للنمو في هذا النموذج نجد أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل أساسية :

أ $sf(k)$ الاستثمار للفرد حيث تؤدي الزيادة فيه إلى زيادة نسبة رأس المال للفرد.

ب δk معدل اهتلاك رأس المال للفرد حيث يؤدي الارتفاع فيه إلى تدني نسبة رأس المال للفرد.

ج nk معدل تراجع رأس المال للفرد نظرا للنمو السكاني والذي ينتج عن ارتفاعه تدني نسبة رأس المال للفرد.

ويمكن شرح النموذج بالشكل التالي :

الشكل رقم (2-6) : التمثيل البياني لمخطط سولو

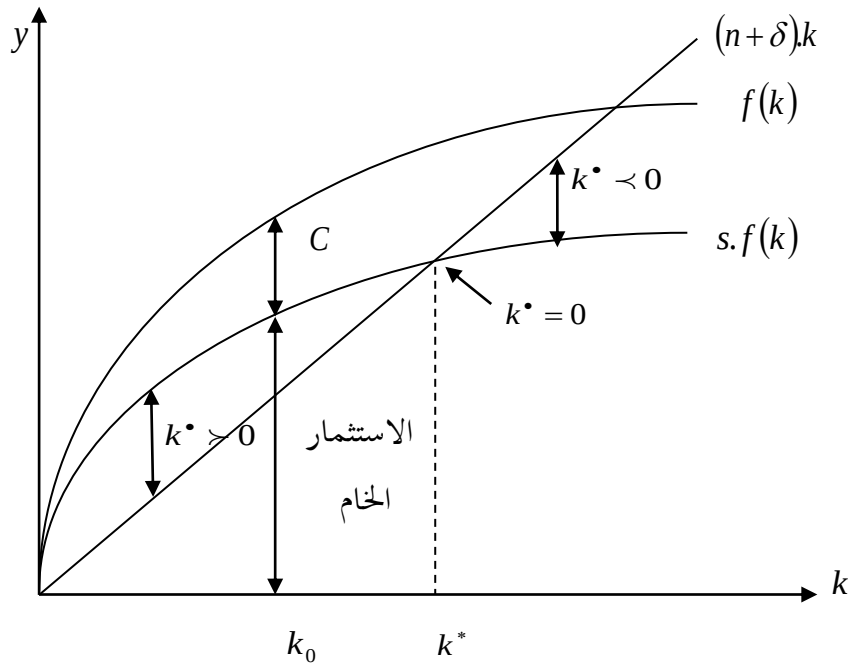

المصدر: دحمان بواعلي سمير، **محددات دالة الإنتاج وسياسات الحد من الدورات الاقتصادية –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 2005/1970**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2005-2006، ص: 137.

إن الحالة المستقرة من خلال الشكل توافق $\dot{k} = 0$ وهي تعطي ما يعرف بالتقارب المطلق أو الشرطي.[1]

– فإذا كان نسبة العامل من رأس المال أقل من النقطة النظامية فسوف يستمر النمو حتى يصل النقطة النظامية.

– كلما كان الاقتصاد بعيدا عن النقطة النظامية كان معدل نمو حصة رأس المال كبيرة.

– في الأخير يستقر الدخل عند نفس المستوى في جميع الدول.

كثيرا ما يتم دراسة النمو على المدى الطويل عندما يحقق الاقتصاد حالة مستقرة، ومن المعادلة الأساسية يلاحظ خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد التي تتحقق عندما يصبح التغير في نسبة رأس المال للعامل يعادل الصفر.

ولتبيان هذه النتيجة نفترض أن دالة الإنتاج تتمثل في شكل دالة كوب دوغلاس حيث α هي نصيب رأس المال في الناتج.

$$\dot{k} = sk^{\alpha} - (n+d)k$$

الحالة المستقرة توافق $\dot{k} = 0$

$$\dot{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = \left(\frac{s}{n+d}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

وبتعويض $\dot{k}$ في دالة الإنتاج نحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل

$$\dot{y} = \left[\frac{s}{n+d}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

وهذه النقطة التوازنية قدمت جوابا للسؤال المتعلق بالملاحظات لماذا يتم مشاهدة بعض الدول فقيرة بينما الأخرى غنية وذلك بملاحظة أنه مع بقاء قيمة العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار مرتفعة كلما كان القطر غنيا نسبيا، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان القطر فقيرا.

[1] – للمزيد من التفصيل في هذا الموضوع أنظر :

*Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique,** Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, p :30-37.*

وبناء على ما تقدم يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة، ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني[1].

الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو" نجد[2] :

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- إهمال "سولو" لمدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في الدول المتخلفة.

المطلب الثالث : نموذج ميد

يعد الاقتصادي الانجليزي "ميد" من أبرز أنصار المدرسة الكلاسيكية، وقد قام خلال فترة عمله بجامعة كمبرج بتقديم محاولة وضع من خلالها إمكانية الوصول إلى نمو متوازن تبعا لفرضيات الاقتصاد الكلاسيكي. وقد تم نشر هذه المحاولة التي عرفت باسم نموذج "ميد" سنة 1961 وذلك في كتابه الموسوم بـ "النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي"[3]، وقد استعمل "ميد" دالة الإنتاج تتسم بوفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، كما افترض أن هناك منتج واحد يمكن استعماله للاستهلاك أو الاستثمار.

وقد استند على مجموعة من الفرضيات عند صياغة نموذجه الخاص بمدى الوصول إلى نموذج النمو المتوازن هي[4] :

1. الاقتصاد مغلق.
2. سيادة المنافسة الكاملة.
3. ثبات عوائد الحجم.
4. السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية يتم إنتاجها محليا.

---

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 110.

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الضاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 196.

[3]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 107.

[4]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد القاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 198.

5. الآلات والماكينات هي الشكل الوحيد لرأس المال في الاقتصاد مع افتراض تشابه جميع الماكينات في الاقتصاد.
6. ثبات معدل الاهتلاك.
7. الاستخدام التام للأرض والعمل.
8. ثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
9. نسبة العمل للآلات يمكن تغييرها في الزمن القصير والطويل.
10. الإحلال الكامل بين السلع الرأسمالية وبعضها البعض، وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

وقد انطلق "ميد" في نموذجه من أن الزيادة في متغير من متغيرات دالة الإنتاج أو في تركيبة من عناصرها سوف ينجر عنه ارتفاع الإنتاج بكميات غير محددة وهذا في ظل ثبات عنصر الأرض. في حين العمل ورأس المال يتغيران مع وضع الزمن عنصر بديل للتقدم التقني.

وعليه فإن دالة الإنتاج التي انطلق منها تأخذ الصيغة التالية[1] :

$$Q = f(K, L, N, T)$$

Y :الناتج الصافي أو الدخل الوطني.

K : المخزون الصافي لرأس المال والمتجسد في الآلات.

L : القدر المتاح من قوة العمل.

N : القدر المتاح من الاستخدام الفعلي للأرض والموارد الطبيعية، ويفترض ميد ثباته.

T : عامل الزمن يؤثر في التطور التقني.

وعليه فإن ميد يرى أن الناتج الصافي بإمكانه أن يزداد من عام لآخر بتغير العوامل الثلاثة تبعا للمعادلة التالية :

$$Q = V\Delta K + W\Delta L + \Delta q'$$

حيث يمثل :

V : الناتج الحدي لرأس المال.

W : الناتج الحدي لقوة العمل.

$\Delta q'$: حجم الإنتاج نتيجة لتغير المستوى التكنولوجي T.

ΔK : التغير في عنصر رأس المال.

ΔL : التغير في عنصر العمل.

[1]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 108.

وهكذا فإن النمو وفقا لهذا النموذج يأخذ الصيغة التالية : $\frac{\Delta Q}{Q}=\frac{VK}{Y}.\frac{\Delta K}{K}+\frac{WL}{Y}.\frac{\Delta L}{L}+\frac{\Delta q}{q}$

حيث :

$\frac{\Delta Q}{Q}$: معدل النمو السنوي في الإنتاج أو الدخل.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل النمو السنوي في رأس المال.

$\frac{\Delta L}{L}$: معدل النمو السنوي في العمل.

$\frac{\Delta q}{q}$: معدل التغير في الإنتاج الناجم عن التغير التقني.

$\frac{VK}{Y}$: تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال. أما $\frac{WL}{Y}$: تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

ويمكن أن نختزلها بالشكل التالي : $Q=MP_K.G(K)+MP_L.G(L)+G(q')$

وتوضح هذه المعادلة أن نمو الناتج Q هو ناتج لمحصل جمع لثلاث معدلات نمو مرجحة :

1. معدل نمو مخزون رأس المال (K) مرجح بالناتج الحدي لرأس المال MP_K .

2. معدل نمو السكان (L) مرجح بالناتج الحدي للعمل MP_L . و معدل النمو التقني $G(q')$.

ويمكن توضيح هذا النموذج في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-7) : نموذج النمو المتوازن لميد

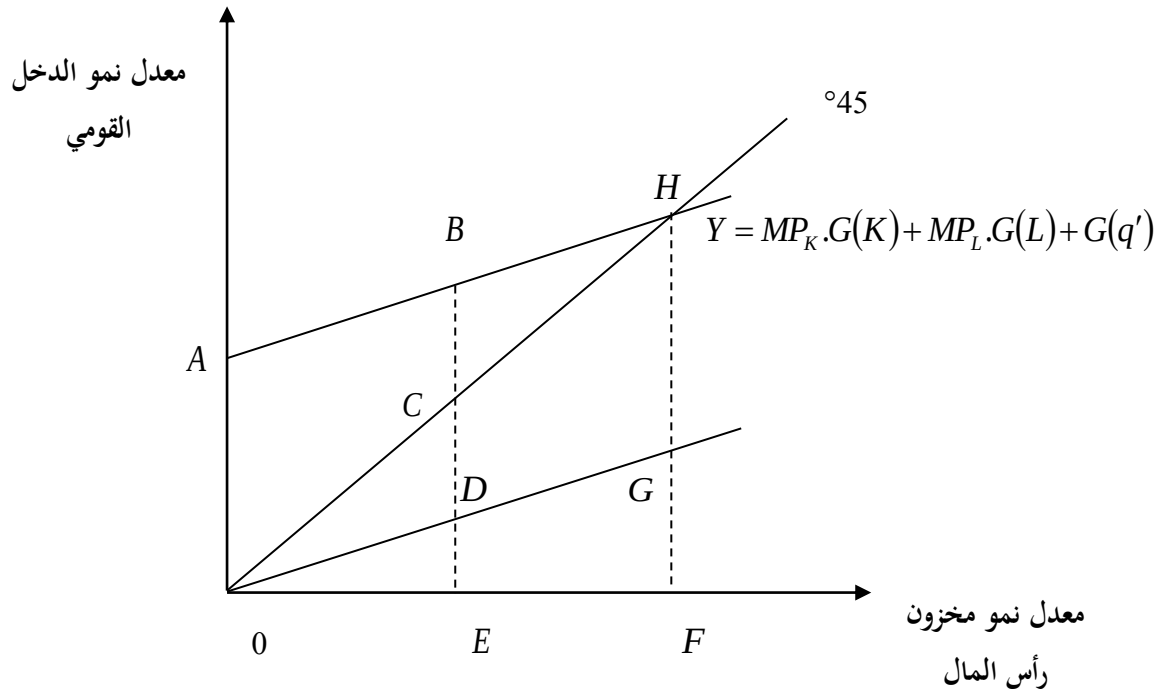

المصدر : محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص : 205.

يوضح الشكل الأخير معدل النمو في الدخل الوطني على المحور الرأسي ومعدل النمو في مخزون رأس المال على المحور الأفقي.

المنحنى 45° يمثل معدل نمو مخزون رأس المال K .

المنحنى AY يمثل معدل النمو الكلي للدخل القومي.

من خلال الشكل : عند استعمال معدل نمو لمخزون رأس المال فترة OE، حيث يكون معدل نمو الدخل القومي BE وحيث أن $BE = BD + DE$ (الشكل)

نجد BD : تتحدد اعتمادا على النمو السكاني والتقدم التقني $MP_L.G(L)+G(q')$

DE : تتحدد بمعدل تراكم رأس المال $MP_k.G(k)$

وعند هذه النقطة (بإسقاط E على 45° نجد C) نجد أن قيمة Y أكبر من قيمة K أي أن $CE \prec BE$ وهكذا فإن قيمة K ستبدأ بالتزايد حتى النقطة F على المحور الأفقي والتي تتحدد عند النقطة H على خط 45° (إسقاط F على 45°) لتحقق التساوي بين K و Y أما معدل النمو فهو يعطى بـ بيانيا $HF = \frac{GH}{1-GF}$

ولقد تعرض نموذج ميد إلى مجموعة من الانتقادات تمثلت في :

1. أن افتراض وجود المنافسة الكاملة في الأسواق هو افتراض غير واقعي.
2. أن افتراضات نمو ميد يلائم الأقطار المتقدمة على عكس الدول الأخرى.
3. افتراض غلة الحجم الثابتة هو افتراض غير واقعي.
4. سيادة حالة الاقتصاد المغلق ولم يراعي فيه دور للتجارة الخارجية وإهمال الدور المؤسسي في المجتمع.
5. حصر رأس المال في الرأس المال المادي.
6. لم يفرق في النموذج بين إحلال الآلات في المدى القصير وإحلالها في المدى الطويل.

المبحث الثالث : نظريات النمو الاقتصادي الحديثة

سوف نتناول في هذا المبحث نظريات النمو الحديثة من خلال التطرق إلى نموذج "رومر"، نموذج "بارو" وأخيرا نموذج "لوكاس".

المطلب الأول : نموذج رومر 1990

إن نموذج "رومر" 1990 يعتبر من أبرز النماذج في نظريات النمو الداخلي، إذ عمل على تقديم حلة جديدة لنماذج النمو التي ترى في أن التقدم التقني مصدر خارجي للنمو، ويرى هذا الاقتصادي بأن التقدم التقني عنصر داخلي معبرا عنه في صورة البحث عن الأفكار الجديدة من طرف المخترعين والمبتكرين تحت وازع الربح، كما يرى أن المعرفة سلعة اقتصادية عامة غير تنافسية، فقد اهتم "رومر" بالتناقضات التي ظهرت عن فرضية "صولو" التي يرى من خلالها أن التقدم التقني نابع أساسا من الخارج. فلم يتبنى "رومر" هذه الفكرة، ورأى أن التغيرات هي عبارة عن ناتج البحث الأكاديمي[1].

وقد وضع "رومر" مجموعة من الافتراضات لنموذجه هي[2] :

1. في هذا النموذج الرقي التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
2. يبحث النموذج في تفسير كيف ولماذا البلدان الأكثر تقدما تعرف نموا مساندا (مضاعفا).
3. الرقي التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير (R et D) هو أساس التفسير.
4. دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي :

$$Y = K^{\alpha}\left(AL_Y\right)^{1-\alpha}$$

حيث :

$0 \prec \alpha \prec 1$

A : رصيد الأفكار.

K : رصيد رأس المال.

5. إن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_Y و K، ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة، ويتراكم K مثل "صولو" بتحويل الاستهلاك

[1] – *Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, op cit, p : 6-63.*

[2] – البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص ص : 17-18.

الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت S، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ، وعليه نكتب :

$$\dot{K} = sY - \delta Y$$

6. إن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n، حيث : $\frac{\dot{L}}{L} = n$.

7. في نموذج "صولو" كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج "رومر" يكون داخلي المنشأ حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t، و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ)، وعليه تكتب المعادلة التالية :

$$\dot{A} = \gamma L_A$$

$$L = L_A + L_Y$$

حيث : L_Y الإنتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار أو التكوين.

8. يمكننا افتراض أن $\gamma = bA^{\rho}$

وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية حيث : b و ρ ثوابت، فعندما يكون $(\rho \succ 0)$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة، أما عندما يكون $(\rho \prec 0)$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف.

9. فإذا فرضنا أن عدد الاكتشافات يرتفع مع عدد الباحثين يكون لدينا :

$$LA = L_A^{\lambda} \qquad (0 \prec \lambda \prec 1)$$

حيث يكون عدد الاكتشافات يساوي عدد الباحثين عندما يكون معامل الاهتلاك المعرفي λ يساوي 1 ومنه فإن التغير المعرفي يأخذ الشكل التالي :

$$\dot{A} = bA^{\rho} L_A^{\lambda}$$

حيث نلاحظ أنه يأخذ كل باحث على حدى فإن (λ) يعتبر ثابت —مردودات ثابتة– أما على المستوى الكلي فإن (γ) يتغير متأثرا بنشاط المجموعة — ظهور الآثار الجانبية *Externalities* وفي نفس السياق يتم معاملة A^{ρ} بطريقة خارجية المنشأ من طرف الأفراد مع أنه داخلي المنشأ من طرف المجموعة.

في سبيل صياغة نموذجه افترض "رومر" ثلاثة قطاعات مكونة للاقتصاد هي[1] :

1. **قطاع البحث والتطوير** : في هذا القطاع تكون المعرفة غير تنافسية وغير محتكرة، أي تعتبر سلعة عامة بحتة فأي باحث باستطاعته أن يستخدم تشكيلة من المعارف المتوفرة من أجل تقديم ابتكارات واختراعات جديدة تساهم في صنع أنماط سلعية جديدة كنتيجة للاستثمار الفعال في مجال البحث والتطوير.
2. **قطاع السلع الوسيطية** : يفترض "رومر" أن المنشآة i في قطاع إنتاج السلع الوسيطية تنتج سلع رأسمالية x_i بواسطة براءة الاختراع المشتراة من قطاع البحث والتطوير، وقدر معين من السلع النهائية، وهناك عدد A من السلع الوسيطية محتكرة من طرف عدد A من المؤسسات في هذا القطاع، كل منها له وضع من الاحتكار يبيع فيه إنتاجه، قوة هذا القطاع ناتجة عن وجود نظام براءة اختراع المعتمد من طرف الدولة، ويفترض "رومر" أن شراء براءة الاختراع يكلف المؤسسة P_A وهو تكلفة براءة الاختراع المحددة من قبل الشخص المحتكر.
3. **قطاع السلع النهائية** : من خلال هذا القطاع يتم إنتاج السلع النهائية بمقدار رأس المال البشري (الأفكار الخاصة بقطاع السلع النهائية) وجزء من العمل ورأس المال وقدر معين من التكنولوجيا.

وتتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج كوب دوغلاس مع بعض التغيير فيها والتي تعطى وفق الشكل التالي:

$$Y(H,L,X) = H_Y L \sum_{i=1}^{X} X_i^{1-\alpha-\beta}$$

حيث :

Y : هو الإنتاج النهائي. H_Y : رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية، L : العمل المادي، $\sum X_i$: يمثل رأس المال المادي.

ولقد أوضح "رومر" في هذا النموذج أن مستوى إنتاج سلع الاستهلاك لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال بل على الآلات المختلفة التي يستخدمها هذا الأخير (أي رأس المال) ومن ثم فإن زيادة مخزونه من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها ستكون بفضل البحث والتطوير، وهكذا أوضح "رومر" أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديد تعتبر القلب النابض في عملية النمو مع بقائها محتكرة على منتجها ستحقق فائدة إضافية[2].

[1]- حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 150.

نقد النموذج :

– لقد انتقد نموذج "رومر" على أنه يفسر النمو في الاقتصاديات المتقدمة فقط، لأن هذه الاقتصاديات هي الوحيدة التي يمكنها في أغلب الأحيان تحقيق التفاعل بين مخزون المعرفة ورأس المال البشري من أجل إنتاج اختراعات جديدة، وذلك للمستوى الراقي لرأس المال البشري الذي تتمتع به تلك الدول، وعلى العكس من ذلك فإن الدول النامية تعاني من ضعف في رأسمالها البشري كما تعجز على تحقيق الابتكار التكنولوجي.

– افتراض النموذج ثبات مخزون رأس المال البشري غير صحيح فقد ينمو في ظل افتراض ثبات بقية عوامل النمو الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع كبير لمعدل النمو الاقتصادي (لاحظ فقط نمو رأس المال البشري في الجزء الشمالي من كوكب الأرض وما ترتب عليه من نمو ملحوظ في معدل النمو)[1].

المطلب الثاني : نموذج بارو لتراكم رأس المال العام

في سنة 1991 نشر ر"وبرت جوزيف بارو *R.J.Barro* " مقال بعنوان *" Economic Growth in cross section of countries "*، حيث حاول فيه إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو الاقتصادي[2]. وقد اعتمد في دراسته على دراسة كل من "أشوي (*Aschauer*)" في أواخر الثمانينات وكذا مينل (*Munnell*) في أوائل التسعينات التي تضمنت تأثيرات رأس المال العام (البنية التحتية) على أداء القطاع الخاص الأمريكي حيث وجد انخفاض في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وذلك بسبب انخفاض الاستثمار العام، ويعتبر بارو من الأوائل الذين عالجوا الاستثمار العام للبنية التحتية والتأثيرات الخارجية[3]. حيث قدم نموذجا للنمو الداخلي يتسم بعائدات ثابتة وذلك بإدخال النفقات الحكومية الممولة من الجباية[4].

إن نموذج "بارو" ينطلق من فكرة أن المنشآت التحتية تساعد على الرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص، فالنفقات المخصصة لتجهيز البناءات القاعدية كالطرق السيارة وخطوط السكك الحديدية وشبكات الاتصال الخاصة، يحفز نشاط المؤسسات الخاصة ويجعلها أكثر فاعلية[5].

---

[1]– حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص : 64.

[2]– اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 154.

[3]– طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2012/1970–**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2013-2014، ص : 129.

[4]– حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 47.

[5]– حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 47.

وبالنسبة لـ "بارو" فإن النفقات العمومية تفرض تأثيرين متعاكسين :

1. الأول هو رأس المال العام يجعل رأس المال الخاص أكثر إنتاجية، ويحد من تناقص إنتاجيته الحدية تدريجيا عندما يزيد الدخل.
2. مصدر النفقات العمومية وهي الضريبة لها تأثير سلبي على إنتاجية رأس المال الخاص، لأنها تقلل من عائدها الخاص وتقتطع جزءا من دخلها.[1]

وفي صياغته لهذا النموذج اعتمد "بارو" على مجموعة من الفرضيات[2] :

1. دالة الإنتاج المستخدمة في النموذج هي دالة كوب دوغلاس.
2. تدرج التكاليف العمومية في خانة الاستثمارات العمومية.
3. استخدام النفقات العمومية لصالح المنشآت القاعدية للعام الواحد بدلا عن مخزون البيانات القاعدية الهيكلية.

كما سبق فإن نموذج "بارو" يبنى أساسا على دالة كوب دوغلاس، حيث تخضع هذه الدالة لغلة الحجم الثابتة، فبالنسبة للمنشأة فإن دالة الإنتاج تصاغ على الوجه التالي :

$$Y_i = AL_i^{1-\alpha} K_i^{\alpha} G_i^{1-\alpha}$$

G : النفقات العمومية المقدمة من طرف الدولة، K : رأس المال الخاص، L : العمل $(0 \prec \alpha \prec 1)$

وهكذا يتبين لنا من خلال هذه المعادلة أن النفقات العمومية الموجهة للمنشآت القاعدية تعتبر بالنسبة للمؤسسات مدخل من مدخلات الإنتاج، إلا أنه يعتبر خارجي بالنسبة لها ودون أي نفقة أي غير مكلف. وتمويله عن طريق الضريبة. كما يفترض "بارو" أن النفقات العمومية تمول من خلال نسبة محددة T من الضرائب المفروضة على كل المداخيل أي : $T = \tau Y$

إذا فإن دالة الإنتاج تتحدد عن طريق كمية رأس المال الخاص K وعلى نسبة الاقتطاع الضريبي τ، وذلك مع ثبات مستوى كل من التقدم التقني وعنصر العمل وفقا لحالة الاقتصاديات المتطورة وهي تأخذ الصيغة التالية :

$$Y = A^{\frac{1}{\alpha}} KL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} T^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$$

وهكذا يتحصل على معدل الضريبة المثلى الذي تفرضه الدولة لتمويل نفقاتها العمومية لتحقيق النمو الاقتصادي ويعطى بـ $\tau^* = (1-\alpha)$[3].

---

[1]- طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص : 129.

[2]- حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 47.

[3]- حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 47.

لقد لاحظ "بارو" أنه يوجد مستوى أمثل للإنفاق العام أعلى من ذلك المستوى المتوازن في الأسواق التنافسية يسمح بمعدل نمو مستمر للاقتصاد أكثر ارتفاعا ويصل الاقتصاد إلى هذا الحجم حينما تتساوى النفقات العامة مع مقدار مساهمتها النسبية في الإنتاج، بحيث يصبح الاقتطاع من الاستهلاك الجاري الذي يتم من خلال الضرائب فيما وراء هذا الحجم الأمثل مرنا جدا وغير مبرر في ذات الوقت بالنظر إلى أنه لا يتم تعويضه من خلال زيادة معدل النمو في المستقبل[1].

الشكل رقم (2-8) : أثر معدل الضريبة على النمو الاقتصاي

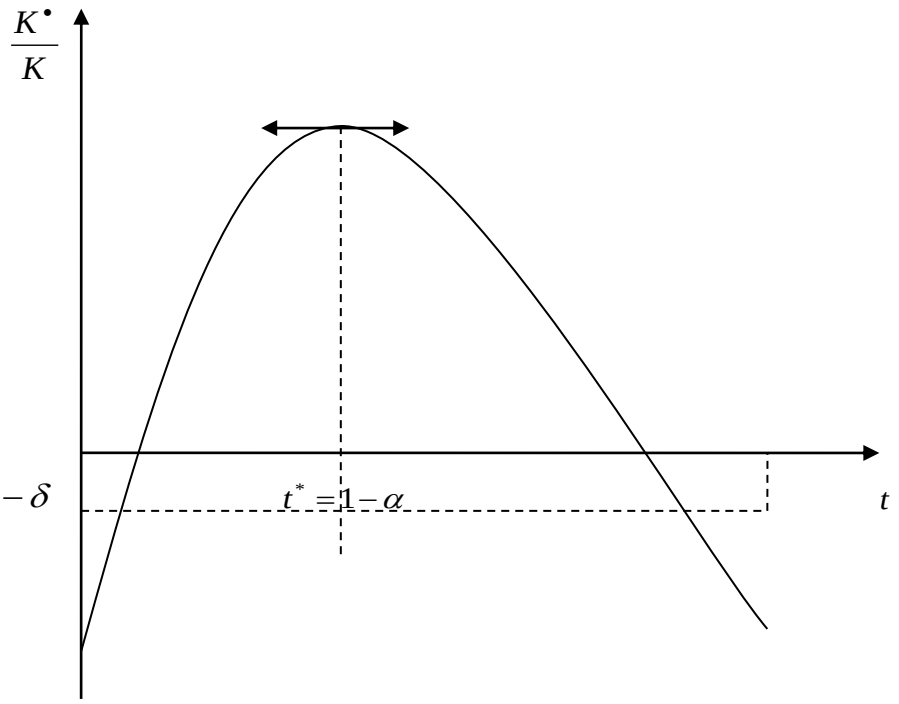

المصدر : بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص :59.

من خلال المنحنى نلاحظ الأثر الضريبي[2] :

– عندما $t \prec t^{*}$ ازدياد معدل الضريبة يحفز النمو لأن الأثر الإيجابي لنفقات رأس المال العام على الإنتاج يتفوق على الأثر السلبي للضريبة في عرقلة الاستهلاك.

– لما $t \succ t^{*}$ يتناقص معدل النمو، لأن الأثر السلبي للضريبة على الاستهلاك يفوق الأثر الإيجابي على الإنتاج.

[1]- *Artus, Patrik and Kaabi, Moncef,* ***Dépenses Publiques****, Progrés techniques et croissance, Revue économique, Vol 44 no 1, 3 Janvier-Mai , 1993, p : 289.*

[2]– بنابي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص : 59.

نتائج النموذج والنقد :

وبناءا على ما سبق توصل بارو إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيمايلي[1] :

1. أكد على وجود وفورات خارجية إيجابية للنفقات الحكومية، وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بين معدل النمو الثابت ومساهمة النفقات العامة في الإنتاج.
2. إن ثبات الإيرادات والإنتاج الذي يعتمد على مساهمة تراكم رأس المال الخاص والعام يجعل النمو يولد ذاتيا.
3. إن الضريبة لها دور إيجابي وسلبي من حيث التأثير على النمو الاقتصادي، فعند ارتفاعها إلى مستوى معين تؤدي إلى زيادة حصة رأس المال العام ومن ثم ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإيرادات العامة وعليه يزداد النمو، ومن ناحية أخرى عند ارتفاع الضرائب إلى مستوى يفوق قدرة القطاع الخاص عليها يؤدي إلى تثبيط أنشطة القطاع الخاص مما ينجر عنه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

والنتيجة الأهم من نموذج "بارو" هو تحديده لنسبة الضريبة التي تحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد.

وعلى الرغم من هذه النتائج تم توجيه ملاحظتين نقديتين[2]:

1. الإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في إنجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.
2. تتعلق بالطابع الداخلي للنفقات العامة، فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من كل هذه الانتقادات إلا أن النتائج التجريبية أثبتت صحة جزء كبير لما توصل إليه بارو في نموذجه ومن أهم هذه الأعمال نجد أعمال :

- *Achauer (b 1989-a 1989)*
- *Ford- Poret (1991)*
- *Kormendi-Koester (1989)*
- *Conard et Seitz (1992)*
- *Munnel (1992)*
- *Morrisson et Schwarz (1992)*
- *Leynde et Richmond (1992)*

[1]- *Rajhi, Toufik,* ***Croissance Endogène et externalités des dépenses publiques****, Rev.eco, Vol 44, No 2, Mars 1993, pp : 335-337.*

[2]- اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص : 156.

المطلب الثالث : نموذج لوكاس

لقد استعملت دراسات النمو العديد من الافتراضات لإضفاء تغييرات على النظرية النيوكلاسيكية للنمو حتى تتمكن من تفسير معدلات النمو في المدى الطويل بالاعتماد على أدوات السياسة الاقتصادية عوضا من الارتكاز على معدلات النمو في العنصر التقني والعامل الديموغرافي[1].

قام "لوكاس" في نموذجه لسنة 1988 بمعالجة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث اعتمد في دراسته على أعمال بعض الاقتصاديين الذي سبقوه مثل "ماديسون 1987 *Maddison*" الذي أدخل في نموذجه نوعية اليد العاملة، وكذلك أعمال "بيكر 1964 *Beker*" الذي بين أن التعليم هو اختيار عقلاني لتحقيق النمو، وكذلك نموذج " إيزووا 1965 *Uzowa*" الذي أدخل عنصر رأس المال في دالة الإنتاج إلا أنه اعتبر إنتاجيته الحدية متناقصة.

وقد تميز نموذج "لوكاس" عن النماذج السابقة بأنه اعتبر متغير رأس المال البشري متغير داخلي يتأتى من التراكم، كما أنه رفض فكرة تناقص العوائد الحدية لتراكم رأس المال البشري، وكان يرى أن العوائد تكون ثابتة على الأقل مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي، وقد أوضح أن إنتاجية الأفراد ترتفع إذا ارتفع عدد الأفراد الأكفاء في الاقتصاد، وهكذا فإن أي فرد سترتفع فاعليته إذا أحيط بمجموعة من الأفراد ذوي كفاءة عالية[2].

وقد قدم "لوكاس" نموذجه بالاعتماد على الفرضيات التالية[3] :

1. يتكون الاقتصاد من قطاعين :

أ. قطاع إنتاج السلع والخدمات وتكون الدالة على شكل دالة كوب دوغلاس وتأخذ الصيغة التالية :

$$Y = A_t K^{\alpha} (u_t h_t)^{1-\alpha} h_a^{\lambda}$$ وتتميز بعوائد ثابتة

حيث :

Y_t : إنتاج الفرد (المؤسسة)، K_t : رأس مال الفرد (المؤسسة)، u_t : الوقت الذي يأخذه الفرد لإنتاج السلعة، h : مخزون رأس المال البشري للفرد، h_t : متوسط مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد، A_t : مقدار تأثير المعرفة الخارجية على دالة الإنتاج المتأتي من تأثير رأس المال البشري على النشاط الإنتاجي.

ب. القطاع الثاني هو قطاع يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول ويعطى بالصيغة التالية : $h_i = Q(1-u)h$

---

[1]- حايد حميد، مرجع سبق ذكره، ص : 48.

[2]- *Philippe aghion, petre howitt,* ***Théorie de la croissance endogène****, traduit par fabrice mazerolle, Dunod, Paris, 2000.*

[3]- طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص : 125.

حيث : h : مقدار التغير في رأس المال البشري، Q : معلمة تعبر عن فعالية نشاط تراكم رأس المال.
$(1-u)$: تمثل الوقت المخصص للتكوين والتدريب المتعلق بتراكم رأس المال البشري.
وتتميز هذه الدالة بعوائد حجم ثابتة وهذا لضمان تحقيق النمو الداخلي، كما أن العائد الحدي لرأس المال البشري ثابت.

2. الأعوان الاقتصاديين عددهم ثابت (N) وكلهم متماثلين.
3. الاستثمار في قطاع الإنتاج يأخذ الصيغة $I_t = \dot{K}_t - \delta K_t$.
4. التوازن يأخذ الصيغة $Y_t = C_t + I_t$

إذن مفهوم رأس المال البشري هو عبارة عن مخزون المعارف المكتسبة عن طريق التأهيل والإعداد الخاصة بالأشخاص والتي تزيد من إنتاجيتهم وهي لا تنحصر في الكفاءة فقط بل يتعداه إلى الصحة والنظافة والغذاء[1].

وفي هذا النموذج قام "لوكاس" بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم وتكوينهم، وفي هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات هما : مخزون رأس المال المادي وتراكم العمال الفعال. أي عرض العمل المادي بعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفعالية الذي يعبر عن تأثير الوفورات الإيجابية لإعداد أو التكوين على إنجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين[2].

وقد استنتج لوكاس من نموذجه خلاصتين أساسيتين :

1. فصل النمو الأمثل عن النمو المتوازن، بفضل وجود وفورات خارجية إيجابية، فمعدل نمو رأس المال الأمثل يعتبر أكثر ارتفاعا من معدله المتوازن –الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية–[3].

2. الاقتصاد الذي يولي أهمية لرأس المال المادي والبشري سوف يضل دائما محققا لنمو أفضل من غيره من الاقتصادات الأخرى، وهذا يدل على أن هذا النموذج يفسر الاستمرار في التباعد في مستويات الدخول بين الأقطار[4].

---

[1]- *Delalande, Daniel,* ***Croissance Economique****, Les Cahier Français, Découverte de l'économie, 1. Concepts et mécanismes, La documentation francaise, n° 279, 1997, p : 46.*

[2]- وفاء عبد الباسط، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي : نظريات النمو الذاتي "دراسة تحليلية نقدية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص : 52.

[3]- *Muet, Pierre-Alain,* ***Croissance et Cycles : Théories contemporaines****, Paris, Economica, 1993, p : 349.*

[4]- *Henin, Pierre- Yves et Ralle,* ***Pierre, les nouvelles théories de la croissance****, Revue économique, hors série, 1994, p : 83.*

وفي الأخير نجد أنه حتى يحدث نمو ذاتي في نموذج لوكاس يجب أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري (المخصصة للتكوين والإعداد) ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق[1].

[1] - *Guellec, Dominique et Ralle, Pierre,* ***Les nouvelles théories de la croissance****, édition la découvert, Paris, 1996, p : 49.*

خلاصة الفصل الثاني

إن الكثير من النظريات الاقتصادية التي عمدت إلى تحديد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي كانت تنطلق من دالة إنتاج تؤثر فيها حزمة من المتغيرات المفسرة ويمكن تمثيل هذه الدالة بالصيغة التالية:

$$\gamma = Af(K, L, Z)$$

حيث ترمز المتغيرات:

γ : الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

A : التكنولوجيا المستعملة أو المعرفة وهي تستخدم من أجل تحسين إنتاجية الفرد أو رأس المال أو كلاهما معا.

f : دالة الإنتاج وهذه الدالة لها مجموعة من الخصائص المميزة لها، فهي قد تتسم بمعدل ثابت في التزايد أي أنه لو أضيف نفس القدر من المتغيرات في العملية الإنتاجية فإن الناتج النهائي سيرتفع بنفس الزيادة من المدخلات المضافة، أما الميزة الثانية فهي تتجسد في كونها تخضع لقانون تناقص الغلة أي مع تثبيت أحد عناصر الإنتاج وإضافة المدخل المتبقي فإن الإنتاج سوف يتناقص مع مرور الزمن، ومن الدوال المشهورة في هذا المجال هي دالة كوب دوغلاس.

K : رأس المال ونعني به كل المدخلات من أدوات، الآلات، مصانع وشبكات نقل التي تستخدم في /أو تسهل عملية إنتاج السلع والخدمات التي تفي رغبات الأفراد ويصطلح على تسميته موارد رأس المال.

L : العمالة ونعني به كل المهارات العقلية والجسدية التي تستعمل في إنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات الأفراد ويصطلح على هذا المتغير إسم رأس المال البشري.

Z : المتغيرات الباقية المؤثرة في دالة الإنتاج.

من خلال الدالة f نجد أن النمو الاقتصادي وفقها يعزى إلى الموارد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال والتقدم التقني، فالموارد الطبيعية المتوفرة في الاقتصاد تكون ثابتة نسبيا ولا تؤدي إلى زيادات مهمة في القدرة الإنتاجية مع الزمن وهذا راجع إلى كون بعض الموارد الطبيعية كالاحتياطي من الغاز والنفط الذي يكون في باطن الأرض ولم يكتشف بعد، فهي تحدث نموا اقتصاديا معتبرا بعد اكتشافها، أما زيادة حجم العمالة في الاقتصاد الوطني أو ارتفاع عدد الساعات المخصصة للعمل في اليوم أو الأسبوع سوف يساهم في زيادة قدرة الإنتاج المحلي، كما أن ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي وتحسن مهارات اليد العاملة الحالية تعزز من طاقة الإنتاج وتراكم رأس المال، إذ ارتفاع عدد المصانع والآلات والأدوات يعتبر من أهم العوامل ذات الأثر

الكبير على النمو الاقتصادي، فبواسطة تراكم رأس المال يستطيع الاقتصاد المحلي الاستفادة من رأس المال كالآلات باعتباره بديلا لعنصر العمل في إنتاج بعض السلع عن طريق إحلال الآلات محل العمال وهذا ما يرفع من القوة أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك لأن عنصر العمل يغدوا متوفرا لإنتاج المزيد من السلع والخدمات الأخرى، أما التقنية أو التكنولوجيا فهي تطوير واستعمال معارف جديدة من أجل تحسين العملية الإنتاجية كما قد تنطوي على الاستثمار في تجهيزات جديدة ذات فعالية أكبر أو أدوات أكثر فعالية في المزج بين عوامل الإنتاج.

الفصل الثالث: علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي

تمهيد :

يعتبر هيكل التجارة الخارجية من بين أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي للدولة وباقي اقتصاديات العالم، لما ينطوي عليه من تدفق للسلع و الخدمات إلى داخل الدولة وخارجها و ما ينجر عنه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وإذا ما قمنا بالتعبير عن هيكل التجارة الخارجية بوضع الميزان التجاري والمتمثل في الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري، وإذا ما عبرنا عن النمو الاقتصادي بالنمو الحاصل في نصيب الفرد منه أو عبرنا عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإن العلاقة التبادلية التي تربط بين هيكل التجارة والنمو الاقتصادي لم تصل إلى محل اتفاق.

وفي هذا الفصل سوف نتناول العلاقة التي تربط بين مختلف مكونات هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تناول المباحث التالية:

المبحث الأول : التجارة والنمو

المبحث الثاني : ديناميكية التجارة والنمو

المبحث الثالث : السياسات التجارية

المبحث الأول : التجارة الخارجية والنمو

سوف نتناول في هذا المبحث التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية كما سوف نتطرق إلى منافع التجارة الخارجية وأخيرا نستعرض علاقة الصادرات والوردات بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول : علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في مختلف المدارس الفكرية

تعد الأفكار التي أتى بها الكلاسيك في النمو والتجارة الدولية المرجع الذي اعتمد عليه الكثير من الاقتصاديين الذين تبنوا هذه الأفكار أو الذين نقدوها من الاقتصاديين، وتعد أفكار كل من "آدم سميث" و"ريكاردو" و"جون ستيوارت ميل" أهم الأفكار التي تناولت التجارة الخارجية والنمو في الفكر الكلاسيكي.

يعتبر الاقتصادي "آدم سميث" أن التجارة الخارجية تمكن من بلوغ تقسيم العمل لحده الأقصى، وهذا لأن التجارة الخارجية تساعد على التغلب على صغر السوق المحلية، لأن السوق الخارجية تسمح للإنتاج المحلي أن يفوق الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وكذلك يساعد على زيادة ثروة المجتمع بشكل غير مباشر.

إن الاقتصادي "آدم سميث "يعتقد أن هناك دورا إيجابيا للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة الطلب، لأن التجارة الخارجية ترفع كمية الطلب على الموارد العاطلة التي ليس لها استخدام محلي، حيث تستعملها في إنتاج السلع المطلوبة من الخارج.

وعليه فإن النمو الاقتصادي يعتمد على تقسيم العمل، والذي من جهته يتوقف على حجم السوق بمعنى الطلب، لهذا فقيام التجارة يعد وسيلة لتوسيع السوق، وهذا ما يترتب عليه تحقيق معدلات نمو اقتصادية أكبر.

وفقا للاقتصادي "دافيد ريكاردو" فإن قيام التجارة الخارجية ينجر عنها كفاءة أكبر للموارد في الاستعمالات المتنوعة، فإذا قامت كل دولة بالتخصص تبعا للميزة النسبية سيتعاظم كل من الإنتاج والاستهلاك، الأمر الذي يتيح للدول الداخلة في التجارة استهلاك توفيقات تقع خارج منحنى قدرات الإنتاج الخاص بكل منها، وبهذا ستستفيد جميع الدول من التجارة الخارجية، حتى وإن كانت بنسب مختلفة، ويعتمد توزيع المكاسب من التجارة الخارجية على ظروف الطلب العالمي ونفقات الإنتاج بالنسبة للسلع.

إذن فإن "ريكاردو" على العكس من "سميث" يركز على الجانب الإيجابي للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من ناحية العرض.

ويعد الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" من أبرز الاقتصاديين التقليديين إدراكا لواقع الآثار الديناميكية للتجارة الخارجية، وهي عبارة عن تطوير أفكار "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو". وحسب "جون ستيوارت ميل" فإن قيام التجارة الخارجية ينجر عنه نوعين من المكاسب هي المكاسب الستاتيكية والمكاسب الديناميكية، كما يرى "جون ستيوارت ميل" أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدي بالأفراد إلى طلب حاجات جديدة، ومن ثم العمل على إشباعها، وهذا ما يدفعهم إلى مزيد من العمل والادخار والتراكم الرأسمالي.

كما يرى أن هناك آثار اجتماعية تفوق الآثار الاقتصادية عن طريق الاحتكاك بين أفراد الدول المختلفة، مما يترتب عليه نقل عوامل التقدم إلى الدول الأقل نموا، وهذه كلها مكاسب ديناميكية.

ويؤكد "جون ستيوارت ميل" على المنافع الديناميكية للتجارة الدولية ويعدها كثورة صناعية من جهة آثارها الإيجابية على عملية التنمية، فمن وجهة رؤية "ميل" فإن التجارة الدولية ترفع معدلات النمو من خلال نقل العادات والثقافات التي تزيد منه لتحل محل التقاليد والعادات المثبطة للنمو الاقتصادي.

كما أن النظرية النيوكلاسيكية تصل إلى نفس النتائج التي أشار إليها "ريكاردو" لأثر التجارة على النمو الاقتصادي، على الرغم من التباين في الفروض وفي تفسير أسباب قيام التجارة، فالتجارة تبعا للكلاسيك والنيوكلاسيك ينجم عنها زيادة الإنتاج الفردي والعالمي وتعود بالفائدة على كل الأطراف.

وتؤدي التجارة إلى ارتفاع الدخول والمدخرات مما يؤدي إلى تراكم أكبر لرأس المال الذي بدوره ينتج عنه نمو أكبر في الدخل بالمقارنة مع النمو الذي كان ممكن أن يتحقق في ظل عدم وجود تجارة.

وقد ظهرت عدة تحليلات في مجال التجارة كمحرك للنمو الاقتصادي لعل أهمها تحليل" *Kindelberger*" الذي يعرض آلية عمل التجارة كمحرك النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى نمو الصادرات ومن ثم بروز نمو قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى، فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر. سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات، أو بسبب ارتفاع دخول العناصر المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب فإنها تسمح كذلك باستغلال وفورات الحجم والإنتاج حسب

قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكمي[1].

التجارة الدولية ونظرية النمو الداخلي[2] :

ثمة تطوير في نظرية النمو الداخلي "*Endogenous Growth theory*" يبدأ من دراسة "رومر *Romer* 1986 " و "لوكاس *Lucas* 1988 " ليوفر أساسا نظريا مقنعا للعلاقة الموجبة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المدى الطويل وتحديدا فإن النظرية الجديدة في النمو الاقتصادي الداخلي توضح أن تخفيض عوائق التجارة سوف تسرع النمو الاقتصادي والتنمية في المدى الطويل من خلال ما يأتي:

1. تسمح للدول النامية أن تمتص أو تستوعب التكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع مما هو الوضع مع درجة انفتاح أقل للاقتصاد الوطني.
2. زيادة المنافع التي تتدفق من البحث والتطوير (R et D)
3. تقليل التشوهات في السعر وتقود إلى استعمال أكثر كفاءة للموارد المحلية عبر القطاعات المختلفة.
4. تشجيع تخصص أكبر وكفاءة أكثر في إنتاج المدخلات الوسيطية.
5. تقود إلى الإدخال الأكثر والسريع لمنتوجات وخدمات جديدة.

وهكذا فإن نظريات النمو الداخلي تحاول تبيان كيف أن التغير التكنولوجي الداخلي يخلق وفورات خارجية التي تعوض أي ميل نحو تناقص العوائد الذي فرضته نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة (يتجلى تناقص العوائد لما يستخدم وحدات أكثر من عامل إنتاج متغير مع كمية ثابتة من بقية عناصر الإنتاج الأخرى.)

[1]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 80.

[2]- محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الاردن، ص : 246.

المطلب الثاني : منافع التجارة الخارجية

إن للتجارة الخارجية العديد من المنافع ندرجها فيما يلي:

1. المنافع الساكنة :

تنجم هذه المكاسب وفق الاقتصادي "دافيد ريكاردو" في قانونه عن الميزة النسبية عندما يتخصص القطر في إنتاج السلع التي له فيها أفضلية أو ميزة نسبية، ثم يقوم بمبادلة الفائض من إنتاجه وفق معدل تبادل يكون ضمن مجال أو حدود معدلي التبادل بينه وبين القطر الشريك له في التجارة ووفقا لهذا المبدأ فإن كلا القطرين في هذه العملية التجارية سوف يحقق منفعة أو ربحا وليس بالضرورة أن يكون على حساب القطر الآخر، وهكذا ونتيجة لتقسيم العمل سوف يرتفع دخول الأفراد أو ما تسمى بالرفاهية الاقتصادية للفرد وللمجتمع معا، وذلك لأن الموارد الاقتصادية أصبحت تستخدم بأقصى طاقاتها مما يؤدي بوصول الإنتاج إلى أقصى طاقاته، نظرا لتقسيم العمل وفق قانون الميزة النسبية بين الدول. بالتالي تعم الفائدة من التجارة على جميع الأقطار لأنها أتاحت لنفسها الفرصة للحصول على السلع الإنتاجية من الدول الأخرى بأقل تكلفة، الذي لم يكن لولا مبدأ التخصص الذي أشار إليه "آدم سميث" ومن بعده "دافيد ريكاردو" وإثباتهم لمبدأ سياسة الحرية التجارية كأحسن سياسة لجميع الأقطار. إن "جون هيكس" يعرف المكاسب التجارية في قوله المشهور " المكاسب التجارية هي الفرق بين قيمة الأشياء المتحصل عليها وقيمة الأشياء المفقودة "، إن الفرد يكسب في ظل التقسيم الدولي للعمل أكثر مما يخسر، وأخيرا إذا لم تتوفر الميزة النسبية بين القطرين أو كانت نفسها فلن يكون هناك داع لقيام تجارة متبادلة الميزة بينهما[1].

2. المنافع الحركية :

ترى المدرسة الكلاسيكية أن النمط الثاني المكتسب الذي يمكن أن تتحصل عليه الأقطار من التجارة الخارجية يتمثل في المنافع الديناميكية، وتتجلى هذه المنافع في كون أن التجارة الخارجية تمكن القطر المصدر من توسعة سوق منتجاته المصدرة في الخارج، كما يمكن للقطر أن يحقق منافع ديناميكية أكبر من المنافع الستاتيكية عندما تكون دوال إنتاجه تخضع لقانون تناقص الغلة. نذكر هنا أن "هيكس" يرى أنه من غير المعقول تحليل نظرية التجارة الدولية دونما الأخذ في الحسبان بقانون الغلة المتناقصة لوجود ارتباط وثيق بينه وبين التكوين الرأسمالي، وإذا تحقق وأن خضعت دوال الإنتاج لمبدأ قانون الغلة المتزايدة، فإن كبر حجم سوق الصادرات يؤدي إلى ارتفاع معدل التراكم الرأسمالي. هذا النوع من العلاقات التجارية لا يمكن أن يخدم سوى مصلحة الدول الكبرى من حيث تعداد السكان لإمكانية بناء قطاعات إنتاجية للسلع الرأسمالية والصناعية نظرا لأن الإنتاج مبدئيا قابل للنمو قبل قيام التجارة الخارجية، ومن المنافع الحركية الأخرى التي

[1]- دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 10-24.

يجنيها القطر من التجارة الخارجية، تكمن في كون أن التجارة تعتبر بمثابة دافع للمنافسة ووسيلة للقطر في الحصول على معارف تكنولوجية جديدة وأحدث التقنيات والفنيات في الإنتاج وانسياب رؤوس الأموال وارتفاع معدل التخصص الذي بدوره يؤدي استحداث طرق وأساليب جديدة في الإنتاج[1].

3. المنافع التجارية من خلال التخلص من الإنتاج الزائد :

يعد "آدم سميث" أول من أشار إلى ضرورة التجارة كطريق للتخلص من الإنتاج الفائض بإضافة إلى كونها وسيلة لتوسعت السوق وإلى رفع مستوى الإنتاجية عن طريق تعزيز تقسيم العمل، والأساس الذي تتم به هذه المنافع، هو كون التجارة الدولية تعد إحدى الطرق للتخلص من الإنتاج الفائض الذي يزيد عن حجم السوق المحلي والذي يعتبر بالنسبة لهذا الأخير هدرا للموارد الاقتصادية، وترتفع أهمية هذا المصرف إذا كانت الموارد الاقتصادية المستخدمة في إنتاج هذا النوع من الفوائض ليس لها استغلال آخر غير هذا المنتج وغير قابلة للتحويل للاستغلال المحلي. إن المنافع الناتجة عن منفذ الإنتاج الفائض يعتبر من الأسباب المباشرة الداعية إلى توسعت حجم الصادرات المحلية، حتى إن بعض المنظرين من الاقتصاديين يرى في نظرية منفذ الفائض من أهم الأسباب والدواعي لقيام التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد يرى "*Myint*" أن نظرية منفذ الفائض هي أقرب النظريات إلى الواقع من نظرية التكاليف النسبية في تفسير الارتفاع المطرد في صادرات الدول النامية في القرنين الماضيين ومن الأسباب التي ارتكز عليها "*Myint*" في تفضيله هذا نذكر:

– الارتفاع المطرد في الصادرات ما كان ليبقى لو لم يكن هناك عوامل إنتاج عاطلة لم تستغل بعد.

– عجز وقصور النظرية النسبية للتكاليف عن تفسير سبب قيام التجارة بين قطرين لهما نفس التكاليف النسبية، وهنا يأتي دور نظرية المنفذ في تفسير ذلك تحت الضغوط السكانية

– إن شرح بداية وجود التجارة الدولية يجد تفسيرا أفضل في نظرية منفذ الفائض، لأنه من غير الممكن تصديق أن قطاع مثل الزراعة قبل أن يصل فيه الاستهلاك حدوده القصوى وبدون تحقيق فوائض إنتاجية أن تتم فيه عملية التخصص طبقا لقانون التكاليف النسبية[2].

ويمكن شرح نظرية المنفذ الفائض من خلال الشكل التالي :

---

[1]– عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مكز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد 28، 2005، www.drabid.net/paper2.pdf ، ص : 10.

[2]- المرجع السابق ، ص ص : 11-13.

الشكل رقم (3-1) : نظرية منفذ الفائض

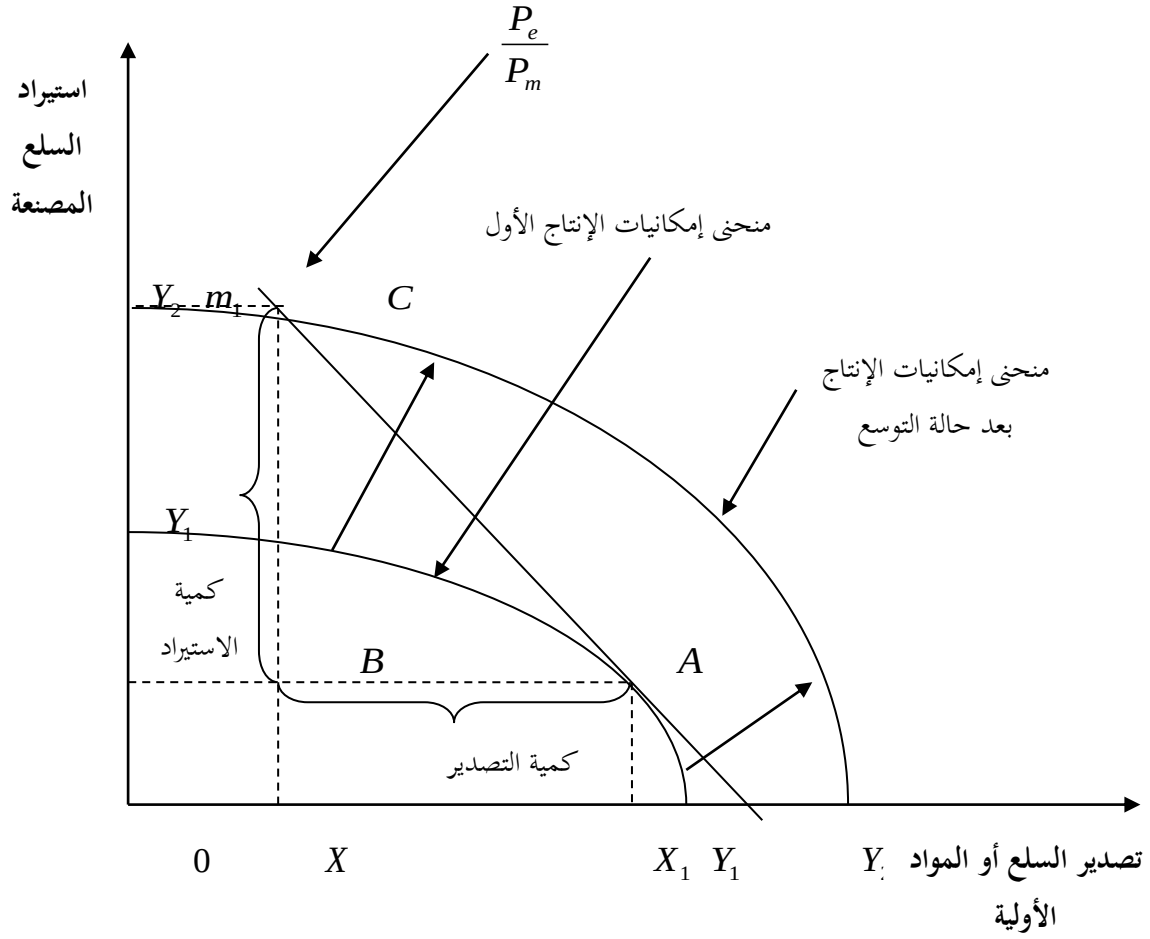

المصدر : محمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص : 241.

يبين الشكل السابق نقطة الإنتاج والاستهلاك قبل الاندماج في التجارة الدولية وهي ممثلة في النقطة (B) إلا أنه عند ولوج الدولة النامية في التجارة الدولية الخارجية لتنتج وتصدر السلع أو الموارد الأولية (*Primary Products*) فسوف تتغير نقطة الإنتاج من النقطة(B) إلى النقطة (A)، وعند معدل السعر الدولي $\left(\frac{P_e}{P_m}\right)$ تكون الكمية التي يمكن أن تصدر من المواد الأولية وهي(AB) من أجل الحصول على (BC) من السلع المصنعة المستوردة، أما بعد الولوج في التجارة العالمية فإن نقطة الاستهلاك الجديدة هي النقطة (C)، حيث كان الاستهلاك الداخلي قبل الولوج في التجارة العالمية عند النقطة(B) كما أسلفنا سابقا، ذلك أن نفس الكمية من المواد الأولية تستهلك (OX) كما حدث في حالة ما قبل التجارة الدولية، ولكن (m_1m) هي الكمية الإضافية من السلع المصنعة التي توفرت نتيجة للمساهمة في التجارة الدولية، يعني أن الاستهلاك هو (Om_1) بدلا من (Om) فقط. إن التوسع في أسواق السلع الأولية يمكن

أن يقود إلى زيادة الاستثمار الأجنبي وزيادة عرض العامل الماهر وغير الماهر وكذلك زيادة المعروض من الادخارات المحلية، وكل هذه العناصر تعتبر مكملات لعناصر الإنتاج الثابتة مثل المواد الأولية الطبيعية والأرض، وبهذا فإن المشاركة في التجارة العالمية لا تؤدي فقط إلى أن الاقتصاد يتحرك من نقطة الإنتاج الأقل من منحنى إمكانيات الإنتاج الأول أي الانتقال من النقطة (B) إلى النقطة (A)، ولكن يمكن أن ينزاح منحنى قدرات الإنتاج إلى الخارج من (Y_1Y_1) إلى (Y_2Y_2) في الشكل السابق، وهكذا يتمكن اقتصاد الدولة النامية من إنتاج المزيد من السلع المستوردة والمصدرة.

المطلب الثالث : علاقة الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي

لقد تطرقت النظرية الاقتصادية إلى علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي إلا أن معظم الدراسات التجريبية عالجت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي من خلال اتجاهين أساسيين :

أ- النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الصادرات :

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي في حد ذاته يمكن أن يشكل عاملا مهما لنمو الصادرات منها[1]:

أ. زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى دعم المهارات والتكنولوجيا ويترتب على هذا زيادة في الكفـــاءة، مما يؤدي إلى خلق ميزة نسبية في سلع معينة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات من هذه السلع.

ب. إن آلية النمو الاقتصادي التي تنتج بشكل داخلي سوف تشرح بشكل أفضل نمو الصادرات.

ج. طبقا لنظريات التجارة الخارجية الجديدة فإن اقتصاديات الحجم تكون متسقة أكثر مع النمو المسبب لزيادة الصادرات.

ب- زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي :

تناولت الكثير من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو بالتقدير والدراسة مستعملة في ذلك أساليب مختلفة قياسية منها وإحصائية، ولقد بدأ جل تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي تزعم أن للصادرات أثر إيجابي على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومن أهم القنوات التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي نجد[2] :

[1]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص : 46.

[2]- وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49-50.

أ. التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ب. سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.

ج. التوسع في الصادرات ساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

د. سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

هـ. سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدول مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة وإلى زيادة الوفورات الاقتصادية المتاحة لها ومن ثم دعم النمو الاقتصادي فيها.

ويمكن أن نستعرض مختلف الدراسات التي تناولت الصادرات والنمو بالدراسة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-1) : حوصلة لأهم النماذج والدراسات الحديثة للعلاقة بين الصادرات والنمو

الرقم	صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج	المتغيرات الأخرى	النتائج
1	*Emery 1967*	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى 1963	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني		النتائج تدعم انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات
2	*Maizels 1968*	سلسلة زمنية تشمل تسع دول خلال الفترة من 1950 إلى 1962	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي		النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
3	*Voivodas 1973*	سلسلة زمنية تشمل 12 دولة خلال الفترة من 1956 إلى 1967	تأثير الصادرات على الناتج الإجمالي		النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
4	*Michaely 1977*	بيانات 41 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1973	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي		النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
5	*William 1978*	سلاسل زمنية تمثل بيانات 22 دولة خلال الفترة من 1960 إلى 1974	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة ورأس المال الأجنبي	النتائج تؤكد أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
6	*Fajana 1979*	سلاسل زمنية لبيانات 20 دولة خلال الفترة من 1954 إلى 1974	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري والحسابات الجارية	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
7	*Schenzler 1982*	سلاسل زمنية لـ 30 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 1979	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات والنفقات الحكومية والمعونات الخارجية والاستثمارات المباشرة	أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
8	*Chakraborty*	بيانات أربع دول في جنوب شرق آسيا : تايوان، كوريا، ماليزيا، سيريلانكا	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج		النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
9	*Kavoussi*	بيانات 73 دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج		أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

المصدر : وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية : الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص ص: 68-69.

ج- الواردات والنمو :

تبين النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حيث تعتبر الواردات أداة مهمة في النمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية غير أن دراسة وتحليل هذه العلاقة لم يحظ باهتمام بالغ لدى الاقتصاديين، كما كان الحال للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وتعتبر دراسة كل من " *Esfahani* 1991 " ودراسة " *romer* 1990 " من الدراسات التي توصلت إلى علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي[1]. كما أشار "ميزلز *Maizels* 1970 " إلى دور استيراد السلع الرأسمالية خاصة في المراحل الأولى من التنمية، حيث ربط معدل النمو بزيادة الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية والمواد الكيميائية في المجموع العام للواردات، كما دعى لتخفيض التعريفة الجمركية على هذه السلع.

إن الواردات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد. وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد، الأمر الذي يؤثر على احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، لذلك لا بد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للواردات، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد، خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى انخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات، وهكذا ترتبط الواردات برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والمواد المطلوبة في عملية الإنتاج للبلد المضيف حيث ترتكز فرضية "الواردات تقود للنمو الاقتصادي" على عملية التحديث ونقل التكنولوجيا والمواد الضرورية للإنتاج، أي تتوقف هذه الفرضية على نمو عوامل الإنتاج الكلية[2].

[1]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص : 47.

[2]- بن البار احمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (2009/1970)**، 20011-2012، مجستير، جامعة الجزائر 3، ص : 101.

المبحث الثاني : ديناميكية التجارة والنمو الاقتصادي

من خلال الفصل الأول قمنا بمناقشة أسس ومكاسب التجارة الدولية في ظل ثبات التكنولوجيا والأذواق وعامل الوفرة النسبية في كل دولة، وتبعا لهذا قمنا بتحديد الميزة النسبية والمكاسب من التجارة الخارجية، ويعد هذا التحليل تحليلا ساكنا *Static Analysis* إلا أننا في هذا المبحث سنتناول تغيرات عوائد العوامل الإنتاجية عبر الزمن والتحسن في التقنية الذي يؤدي إلى تغير قدرات الدولة الإنتاجية، وبالمثل فقد يحدث تغير في الأذواق يؤدي إلى تغيير خريطة منحنيات السواء المجتمعية للدولة، وكل هذه التغيرات سوف تؤثر على شروط التجارة وحجمها.

المطلب الأول : نمو عوامل الانتاج

عندما تتغير كمية أو نوعية عوامل الانتاج عبر الزمن سوف يحدث أثرا على النمو الاقتصادي لأي بلد.

أولا :شكل منحنى قدرات الإنتاج (إمكانيات الإنتاج)

مع تعاقب الزمن، يمكن أن يحدث نمو سكاني في أي بلد ينجر عنه زيادة في حجم العمالة ونموها في هذا البلد، وباستعمال جزء من موارد البلد لإنتاج الأدوات الرأسمالية *Capital Equipment* التي بدورها ينجم عنها نمو وزيادة المخزون من رأس المال، حيث يشير رأس المال إلى ما يصنعه الإنسان من خلال الإنتاج (مصانع، مباني، وسائل نقل، طرق وسائل اتصال،...) بالإضافة إلى تدريب وتثقيف العمالة، وعليه فإن هذه العوامل تزيد من قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات.

المجموعات الثلاثة الرئيسية لعوامل الإنتاج أو الموارد الاقتصادية أو المدخلات هي : العمل، رأس المال والأرض، ويمكن تقسيم كل مجموعة إلى عدد من المجموعات الأصغر، مثلا العمل يشمل غير المـــاهر، وشبه الماهر، والتنظيمي، ورأس المال قد يكون سائلا أو غير سائل (مثل الآلات والمصانع،...إلخ)، والأرض يمكن تقسيمها إلى مناطق زراعية وتعدينية وصناعية وسكنية، وعلاوة على ذلك يمكن تقسيم أبعد لكل هذه المجموعات الأصغر إلى أشكال عديدة أكثر تفصيلا، كل يحكمه سعرا نوعـــيا، وله إنتاجية معينة في كل استخداماته الممكنة، ومرونة طلب وعرض نوعية في الأجل القصير والأجل الطويل، وينبغي أن يكون هناك عوامل غير متجانسة عديدة أكثر من عامل، أو قليل من العوامل المتجانسة[1]. في ما يلي سوف نفترض دائما في تحليلنا سلعتين x و y وعاملين L و K ودولتين A و B لتبسيط الشرح.

[1]– دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص : 31.

أ- منحنى التكاليف الثابتة:

إن الدولة قد تواجه تكاليف ثابتة تنعكس في شكل منحنى إمكانيات الإنتاج عبارة عن خط مستقيم كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3-2) : منحنى التكاليف الثابتة

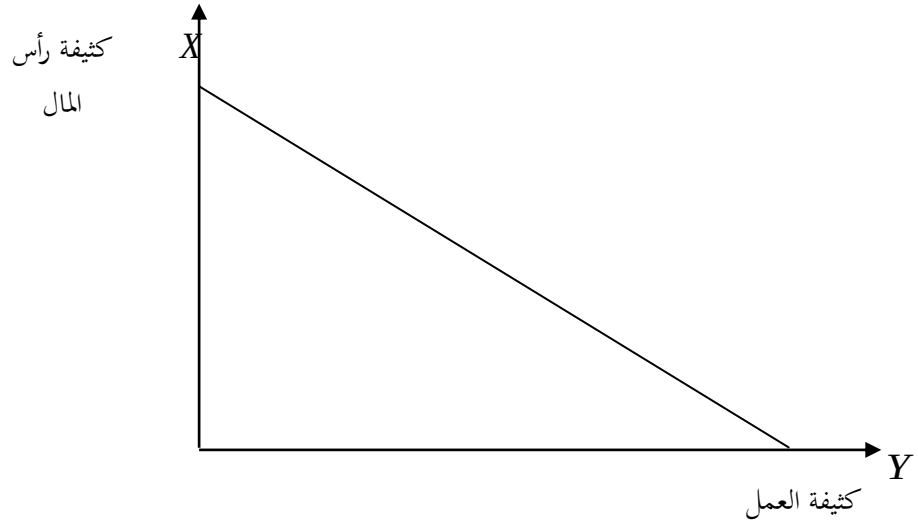

المصدر : هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، 2010، ص : 67.

إن الدولة قد تواجه هذا النوع من التكاليف الثابتة للأسباب التالية :

1. إذا كانت عوامل الإنتاج بدائل كاملة لبعضها البعض، أو تستعمل في إنتاج كلتا السلعتين بنسبة ثابتة.
2. إن كل مدخل من مدخلات الإنتاج وحداته متجانسة أي أنها من نفس النوعية، أما إذا نما في الدولة عرض العمل فقط أو نما عرض العمل بنسبة تفوق نمو عرض عامل رأس المال، فإن منحنى قدرات الإنتاج سوف يزاح إلى الأعلى ولكن إزاحته على المحور الذي يقيس مورد العمل سوف تكون أكبر من الإزاحة التي يتعرض لها على محور رأس المال، وينتج العكس إذا نما عرض رأس المال فقط أو نما عرض رأس المال بنسبة أكبر من نمو عرض العمالة.

ب- منحنى التكاليف المتزايدة:

كلما حول البلد عوامل الإنتاج من إنتاج سلعة إلى سلعة أخرى لن يكون مضطرا أن يستعمل عوامل الإنتاج أقل كفاءة لإنتاج السلعة الأخرى، وينتج عن هذا أن القطر سيتخلى على نفس الكمية من السلعة الأولى مقابل إنتاج وحدات إضافية من السلعة الأخرى، وهذا النوع من التكاليف الثابتة نادر في العالم الواقعي. أما في الحالة العادية فقد تواجه الدولة تكاليف فرصة متزايدة وتنعكس هذه التكاليف في شكل منحنى تكاليف متزايدة كما هو موضح أدناه :

الشكل رقم (3-3) : منحنى التكاليف المتزايدة

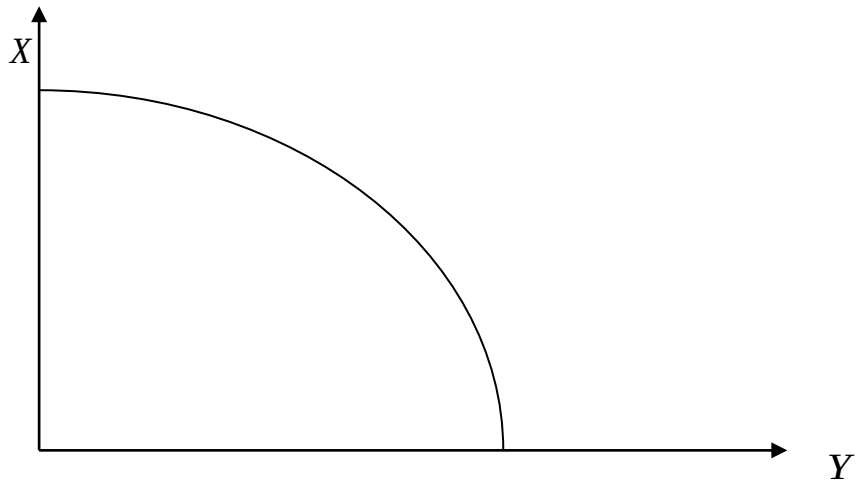

المصدر : هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص : 67.

وتنتج هذه التكاليف المتزايدة إذا :

1. عوامل الإنتاج تكون ليست بدائل كاملة بل بدائل جزئية لبعضها البعض.
2. إنتاج كل سلعة يتم بنسب مختلفة من عوامل الإنتاج.

وهكذا فكلما حولت الدولة موارد الإنتاج من سلعة ما إلى سلعة أخرى سوف تستعمل موارد أقل فأقل كفاءة لإنتاج السلعة الأخرى، وتبعا لهذا فإن الدولة سوف تكون مضطرة للتخلي عن كميات أكثر فأكثر من السلعة الأولى لإنتاج وحدات إضافية من السلعة الثانية، ونتيجة لهذا نتحصل على تكاليف فرصة متزايدة ومنحنيات قدرات الإنتاج مقعرة باتجاه نقطة الأصل وعلى العكس من هذا نتحصل على تكاليف فرصة متناقصة.

ج- النمو المتوازن لعوامل الانتاج

إذا اعتبرنا أن التكنولوجيا تبقى ثابتة في حين تزيد موارد الإنتاج المتاحة للدولة، فإن منحنى قدرات الإنتاج للدولة سوف ينزاح نحو الأعلى، وتكون هذه الإزاحة منتظمة (أي أن منحنى قدرات الإنتاج الجديد يحافظ على نفس شكله القديم) وهذا في حالة ارتفاع كمية العمل ورأس المال بنفس النسبة، ويمكن تمثيل هذه الحالة في الشكل التالي :

الشكل رقم (3-4) : النمو المتوازن لعنصري العمل ورأس المال

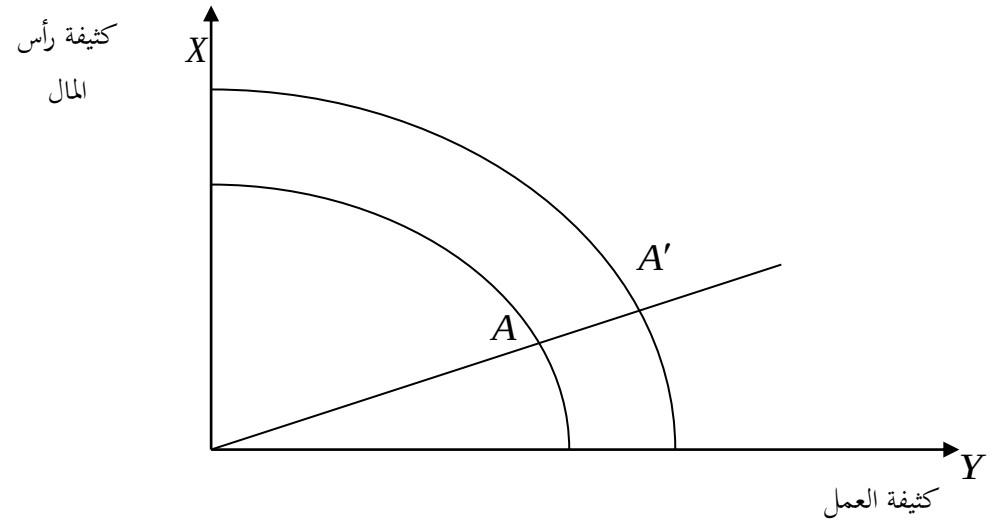

المصدر : عبد الرحمن يسرى أحمد، أيما محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص: 135.

نلاحظ أنه عندما ينمو العمل ورأس المال بنفس النسبة فإن منحنى قدرات الإنتاج سوف ينتقل إلى الأعلى بأبعاد متساوية وفي كامل الاتجاهات محافظا على الشكل الأولي له قبل نمو عوامل الإنتاج، وينتج عن هذا تساوي ميلي منحنيات قدرات الإنتاج القديم والجديد عند النقطتين (A', A) التي تقعان على المنحنيين يمر بهما المستقيم المار من نقطة الأصل.

في ظل ثبات الغلة ونمو عناصر الإنتاج بنفس النسبة وثبات معدل التبعية (نسبة السكان المعالين إلى نسبة السكان) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينمو وتزيد ثروة المجتمع[1].

د- النمو الغير متوازن لعوامل الانتاج

الشكل الموالي يوضح الحالة التي يكون فيها النمو الغير متوازن لعوامل الانتاج.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 158.

الشكل رقم (3-5) : النمو غير المتوازن في عرض العمل ورأس المال

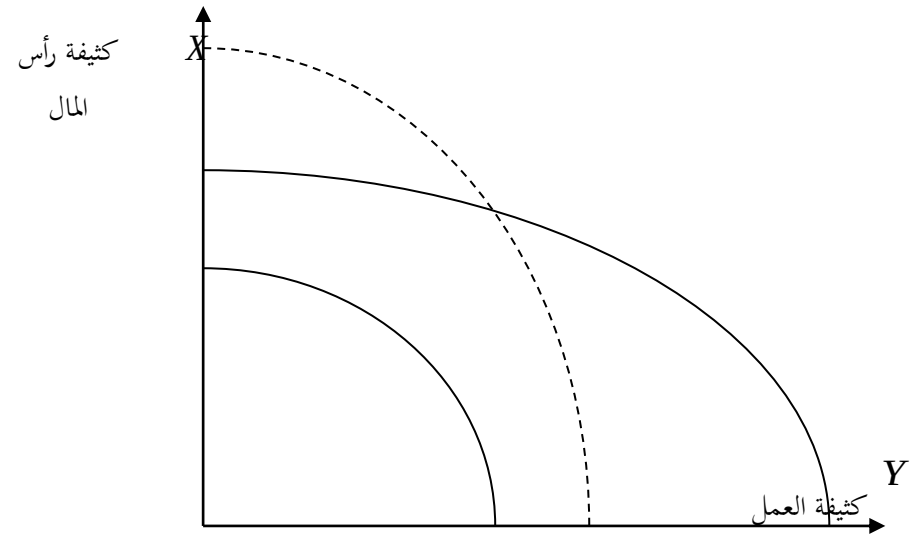

المصدر : ميرندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص : 48.

إذا زاد عنصر العمل بسرعة أكبر نسبيا من مورد رأس المال فإن النسبة $\frac{K}{L}$ سوف تنخفض ويتراجع معها إنتاجية عنصر العمل وعوائده ويتراجع دخل الفرد الحقيقي، وإذا حدث العكس أي إذا زاد رأس المال بسرعة أكبر من العمل فإن النسبة $\frac{K}{L}$ سوف تزيد ويرتفع معها إنتاجية عنصر العمل وعوائده ويزداد دخل الفرد الحقيقي.

ثانيا: نظرية ريبزنسكي *Rybezynski* :

يرى "ريبزنسكي" أن ازدياد مورد واحد من موارد الإنتاج يؤدي إلى ازدياد إنتاج السلعة التي تستعمل بكثافة هذا العامل النامي، في حين سوف تنخفض كميات السلعة الأخرى التي تستخدم بكثافة العامل الثاني في ظل افتراض ثبات الأسعار النسبية للسلع، فمثلا لو ارتفع عرض العمل في دولة ما فسوف تتوسع في إنتاج السلعة x (كثيفة العمل) وتقلل من إنتاج السلعة y (كثيفة رأس المال)، وهذا دائما في ظل افتراض فرض ثبات الأسعار النسبية للسلع.

ويمكن تقديم برهان مناسب لنظرية "ريبزنسكي" وهو كالتالي[1] :

حتى تبقى أسعار السلع النسبية ثابتة (سعر السلعة x / سعر السلعة y) عند نمو أحد عناصر الإنتاج فقط فلا بد أن تبقى الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج ثابتة أيضا (الأجرة/معدل الفائدة). ولكن أسعار عوامل الإنتاج النسبية تبقى ثابتة فقط إذا بقيت نسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة، وإنتاجية كل من عنصر العمل وعنصر رأس المال في إنتاج السلعتين ثابتة أيضا، والطريقة الوحيدة لتوظيف جميع وحدات العمل المضافة (نتيجة

[1] – علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص : 159.

للنمو) توظيفا كاملا، ولبقاء نسبة $\frac{K}{L}$ ثابتة في إنتاج السلعتين هي تخفيض إنتاج السلعة y (سلعة كثيفة رأس المال) وذلك من أجل إطلاق وحدات كافية من رأس المال (وقليلا من العمل) لكي يستبدل مكانها جميع الوحدات المضافة من عنصر العمل، والتي تستخدم في إنتاج السلعة x (سلعة كثيفة العمل) وهكذا فإن إنتاج السلعة x يرتفع بينما ينخفض إنتاج السلعة y وذلك لبقاء الأسعار النسبية للسلع ثابتة وهذا هو جوهر نظرية "ريبزنسكي".

ثالثا: التغير التكنولوجي

يعتمد موقع وحجم منحنى قدرات الإنتاج لأي دولة على الموارد الأولية والتكنولوجيا، فالتقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للدولة، كما له نفس الأثر على منحنى قدرات الإنتاج مثل أثر نمو عرض رأس المال أو العمل أو كليهما معا، ولقد بينت الكثير من الدراسات التطبيقية أن نمو دخل الفرد الحقيقي في الدول الصناعية ناتج عن التقدم التكنولوجي أكثر منه من تراكم رأس المال، وتعتبر تعاريف الاقتصادي "هيكس *Hicks* " الحائز على جائزة نوبل سنة 1972 هي أكثر التعاريف للتقدم التقني موائمة لأغراض البحث والتحليل، ويقسم التقدم التقني تبعا لـ "هيكس" إلى :

1. **التقدم التقني المتعادل** : الذي يعمل على زيادة إنتاجية كل من العمل ورأس المال بنفس النسبـــة، وينطوي على انتقال منتظم ومتماثل في منحنى قدرات الإنتاج للدولة.
2. **العامل التقني الموفر للعمالة** : يعمل في كل اقتصاد على زيادة إنتاجية عنصر العمل بنسبة أعلى من زيادة إنتاجية عنصر رأس المال، ويكون معادلا للنمو في عرض عنصر العمل أكبر من نمو عرض عنصر رأس المال (مع ثبات التكنولوجيا).
3. **العامل التقني الموفر لرأس المال** : يعمل في كل اقتصاد على رفع إنتاجية مورد رأس المال بنسبة أكبر من نمو إنتاجية عنصر العمل، ويكون مماثلا للنمو في عرض عنصر رأس المال أكبر من نمو عرض عنصر العمل (مع ثبات التكنولوجيا).

كما أن هناك :

1. **ابتكار تكنولوجي متحيز للصادرات** : وهو الذي يرفع من إنتاج السلعة التي تصدرها الدولة أكثر من السلعة التي تقوم باستيرادها.
2. **ابتكار متحيز للواردات** : وهو الذي يزيد من إنتاج السلعة التي تستوردها الدولة أكثر من السلعة التي تصدرها.
3. **الابتكار المحايد** : يزيد من إنتاجية كلتا السلعتين المصدرة والمستوردة بنفس الكمية.

المطلب الثاني : أثر النمو الاقتصادي على عمليات الانتاج، التوزيع والاستهلاك

اعتمادا على التحليل السابق للجزئين (نمو عوامل الإنتاج، التقدم التقني) سنحلل أثر النمو الاقتصادي في عملية الإنتاج والاستهلاك والتجارة.

أولا : النمو والتجارة في حالة الدولة الكبيرة

النمو والتجارة في حالة الدول الكبيرة يأخذ عدة أشكال منها:

1. النمو الضار(*Immisering Growth*) : لقد أطلق "باهجواتي *Bahgwati*" هذه التسمية على حقيقة بسيطة مفادها أن التحسن والتطوير والتوسع في عرض بعض السلع المعدة للتصدير يؤدي إلى خفض أسعارها في الأسواق العالمية، وقد يكون هذا التدني للأسعار سيئا بما فيه الكفاية لكي يجعل هذا النمو مؤذيا لثروة المجتمع. ويوضح الرسم البياني التالي حالة النمو الضار[1].

الشكل رقم (3-6) : النمو الضار

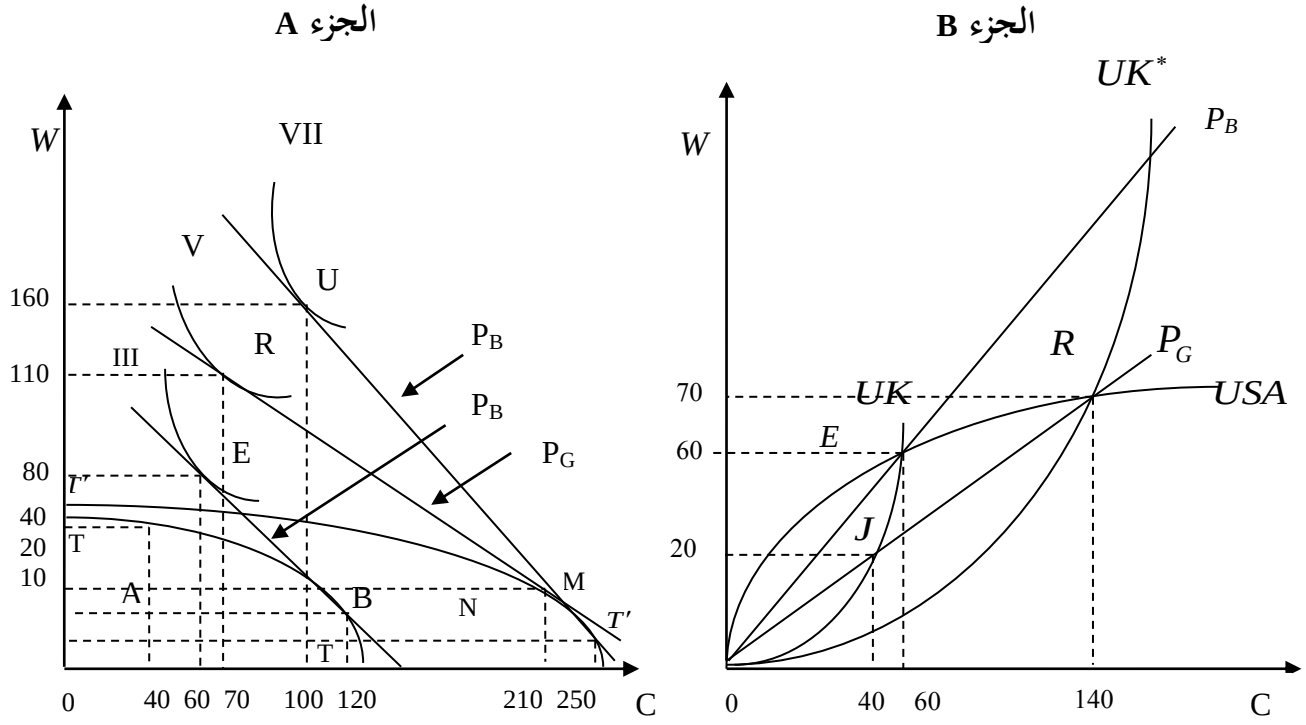

المصدر : دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره، ص :76.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص : 168.

في الشكل أعلاه نلاحظ أن للمملكة المتحدة ميزة نسبية في إنتاج الأقمشة حيث نرى أن منحنى إمكانيات الإنتاج لديها أكثر انبساطا على محور قياس الأقمشة منه على محور إنتاج القمح. ونلاحظ أنه قبل أي تغير في عوائد العوامل أو التكنولوجيا أو كلاهما معا، فإن المملكة المتحدة سوف تنتج عند النقطة B على المنحنى TT، وتقوم بتصدير 60 وحدة من القماش (C) مقابل 60 وحدة من القمح W، وتستهلك عند النقطة E على منحنى السواء رقم III، وهذا يعطي النقطة E على منحنى تبادل المملكة المتحدة في الجزء B، ومع افتراض ثبات الأذواق وعند نفس شروط التجارة P_B ولكن بعد انتقال TT إلى $T'T'$، سوف ترغب المملكة المتحدة في الإنتاج عند النقطة M على $T'T'$ وتصدر 150 C مقابل 150 W وتستهلك عند النقطة U على منحنى السواء 4 وهذا يعطي النقطة U على منحنى تبادل المملكة المتحدة $UK*$ في الجزء B، فإذا لم يكن هناك أي تغير في الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى أن منحنى الولايات الأمريكية يحتفظ بنفس شكله السابق، نجد أنه عند نفس الشرط P_B فإن المملكة المتحدة تريد أن تصدر كميات أكثر من أقمشتها وتقوم باستيراد كميات أكثر من القمح، متجاوزة الكمية التي تكون الولايات المتحدة راغبة في التعامل بها عند شرط التجارة P_B.

تبعا لما سبق فإن شروط التبادل سوف تتحرك ضد المملكة المتحدة من P_B إلى P_G وعند شرط التجارة P_G فإن المملكة المتحدة سوف تنتج عند النقطة N على $T'T'$، وتقوم بتصدير 140 C مقابل 70 W، وستستهلك عند النقطة R على منحنى السواء 5 وهذا يعطي نقطة توازن حديثة R في الجزء B، أين يتقاطع منحنى التبادل للمملكة المتحدة الجديد UK^* مع منحنى تبادل الولايات المتحدة القديم US وهكذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد من النمو الذي حدث في المملكة المتحدة.

ولو حدث نمو متوازن في العمل أو رأس المال في إحدى الدولتين مع بقاء نفس العوامل دون تغير فإن النتائج ستبقى على حالها.

ونفس الشيء لو حدث نمو متحيز لصادرات القمح ورغبت هذه الأخيرة في توسعت تجارتها عند نفس شرط التجارة مع شرط عدم حدوث أي تغير في المملكة المتحدة، فإن النتائج سوف تكون عكسية.

وبصفة عامة إذا أرادت الدولة عند شروط تبادل ثابتة أن تزيد من حجم تجارتها بعد نمو متحيز للصادرات (زيادة كمية العامل الداخل في السلعة المصدرة)، فسوف تتدهور شروط تبادله ويقتسم جزءا من فائدة نموه مع شركائه في التجارة، ولكن إذا رغبت الدولة في أن تنقص حجم تجارتها فإنها لا تستحوذ على جل فوائدها من النمو فقط بل يتعدى أن تحصل على شروط تبادل أحسن.

2. النمو المفيد للتجارة :

بافتراض وجود دولتين تنتجان سلعتين x و y، حيث x سلعة كثيفة العمل و y سلعة كثيفة رأس المال، إذ تنتج الدولة (1) السلعة x لحوزتها على وفرة نسبية في العمل وتستورد السلعة y كثيفة رأس المال التي تنتجها الدولة رقم (2)، والجدول الموالي يوضح وضع الدولة رقم (1) قبل النمو.

الجدول رقم (3-2) : وضع الدولة رقم (1) قبل النمو

الإنتاج	100 وحدة من السلعة x، 15 وحدة من السلعة y
حجم التبادل التجاري	مبادلة 50 وحدة من السلعة x بـ 50 وحدة من السلعة y
معدل التبادل التجاري	1=50/50 أي 1:1
الاستهلاك	50=50-100 وحدة من السلعة x، بالإضافة إلى 65=15+50 وحدة من السلعة y

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص : 169.

فإذا كان عنصر رأس المال في الدولة (1) يتميز بندرة نسبية وقد نما وتضاعف (أو حدث ابتكار تقني موفر لرأس المال) وهذا ما ينجم عنه زيادة في حجم ثروة المجتمع وهذا ما يؤدي إلى سحب منحنى إمكانيات الإنتاج للقطر إلى الخارج وبنسبة أكبر على المحور الذي يقيس السلعة y كثيفة رأس المال، إن هذا النمو في رأس المال سوف يخفض حجم التجارة عند نفس معدل التبادل السابق كما يعمل على تحسين معدل التبادل التجاري للدولة، والجدول التالي يوضح نتائج التجارة عند نفس معدل التبادل التجاري عند النمو.

الجدول رقم (3-3) : وضع الدولة رقم (1) بعد النمو

الإنتاج	80 وحدة من السلعة x، 75 وحدة من السلعة y
حجم التبادل التجاري	مبادلة 10 وحدات من السلعة x بـ 10 وحدات من السلعة y
معدل التبادل التجاري	1=10/10 أي 1:1
الاستهلاك	70=10-80 وحدة من السلعة x، بالإضافة إلى 85=10+75 من السلعة y

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص : 170.

إذن من خلال الجدول السابق نجد أنه عند نفس معدل التبادل التجاري المساوي 1 فقد انخفض حجم التجارة من 50 وحدة من السلعة x مقابل 50 وحدة من السلعة y إلى 10 وحدات من السلعة

x مقابل 10 وحدات من السلعة y، أما فيما يخص استهلاك الأفراد من السلعتين فقد أصبح أكثر منه قبل النمو، وقد ارتفعت ثروة المجتمع إلى 155 وحدة وإذا كانت الدولة كبيرة فإن معدل التبادل لديها سوف يتحسن وهذا عائد إلى رغبتها في تصدير وحدات أقل من السلعة x مقابل وحدات أكثر من السلعة y ويمكنها فعل ذلك لأن لها أثر أكبر في السوق العالمية للسلعة، وعندما يتحسن شرط التبادل التجاري لصالح الدولة الكبيرة من (1 مقابل 1) إلى (1 مقابل 2) فإن كميات الإنتاج المعروضة في السوق العالمية سوف تزيد كما يرتفع الاستهلاك وثروة المجتمع وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-4) : وضع الدولة رقم (1) عندما يتغير معدل التبادل التجاري من (1 مقابل 1) إلى (1 مقابل 2)

الإنتاج	90 وحدة من السلعة x ، 70 وحدة من السلعة y
حجم التبادل التجاري	مبادلة 10 وحدات من السلعة x بـ 20 وحدة من السلعة y
معدل التبادل التجاري	20/10 أي 2:1
الاستهلاك	90-10=80 وحدة من السلعة x بالإضافة إلى 70+20=90 من السلعة y

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص : 171.

ثانيا : النمو التجارة في حالة دولة صغيرة

إذا كانت إحدى الدولتين صغيرة، حيث أنها لا تستطيع التأثير على سعر السلعة في الأسواق العالمية فإنه إذا حدث نمو تكنولوجي موفر للعمالة أو رأس المال أو نما عرضها كل على حدى أو مع بعضهما فإن القطر الصغير إذا حدث له نمو فسوف يتاجر بأسعار السلع النسبية داخل القطر الثاني قبل التجارة وسوف يستحوذ على كامل مكاسب التجارة الخارجية، لأن منحنى تبادل الدولة الأصغر سوف يتقاطع مع الجزء المستقيم من منحنى تبادل الدولة الأكبر وبالتالي فإن شروط التجارة سوف تبقى نفسها كما قبل النمو ويمكن توضيح هذا الوضع من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (3-7) : التجارة ومكاسبها في وجود قطر صغير

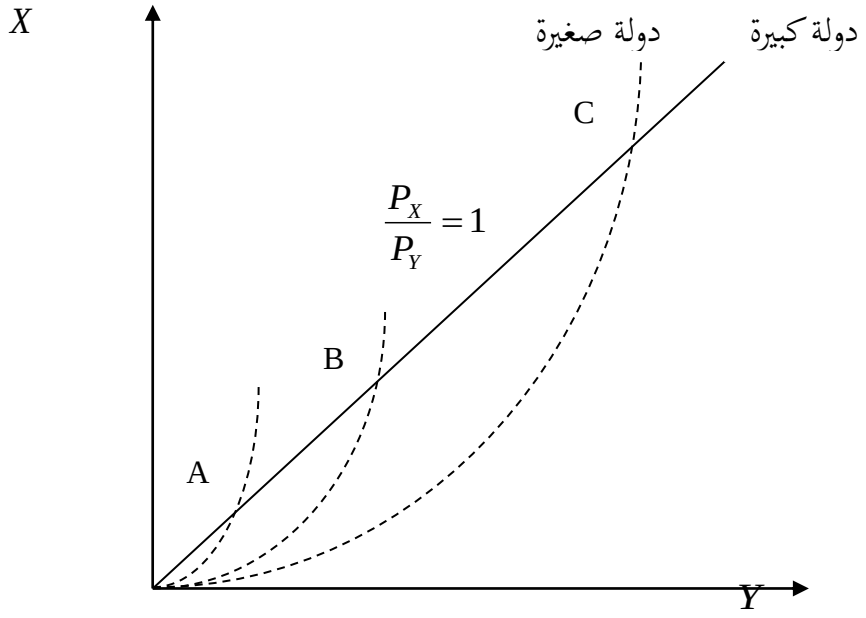

المصدر : حسام علي داوود، أيمن أبو خضر، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الكتاب الحديث، عمان، 2002، ص : 45.

المطلب الثالث : التغير في الأذواق والتجارة

إلى حد الآن افترضنا أن النمو يحدث في دولة واحدة فقط، وتبعا لهذا فإن النمو يغير منحنى قدرات الإنتاج ومنحنى العرض لتلك الدولة من مكان لآخر، وفي هذا المطلب سوف نوسع تحليلنا ونفترض وقوع النمو في كلتا الدولتين (الدولة الأولى والدولة الثانية) مما ينتج عنه تغير في كل من منحنيات الإنتاج والعرض في الدولتين، وسنستعمل الآن منحنيات التبادل أو العرض في تحليل نتائج تغير الأذواق والنمو في الدولتين :

الشكل رقم (3-8) : التغير في الأذواق والتجارة

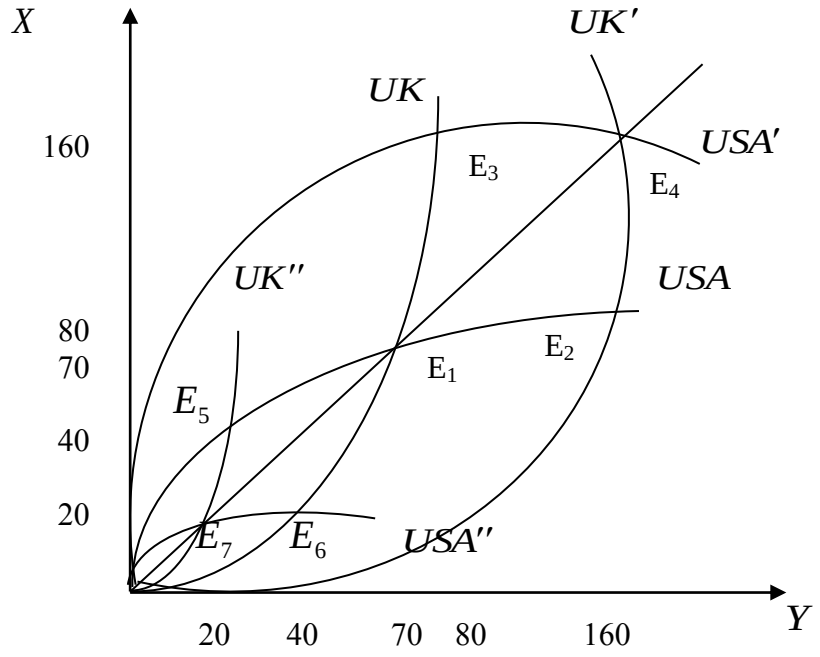

المصدر : هجيرة عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، مرجع سبق ذكره، ص : 121.

يبين الشكل السابق تأثير مختلف أنماط النمو في حجم التجارة ومعدل التبادل التجاري في دولة وحدها أو الدولتين معا، وحتى نقوم بالتحليل نفترض :

1. دولتين كبيرتين *UK* و *USA*.
2. منحنيات العرض للدولتين *UK* و *USA* قبل النمو.
3. منحنيات العرض لما بعد النمو هما : *UK′* و *USA′* .

كما يمكن حساب معدل التبادل التجاري في الدولة الأولى (1) عند نقطة التوازن بقسمة كمية السلعة y على كمية السلعة x المتاجر فيهما عند نقطة التوازن وبهذا يكون معدل التبادل التجاري في الدولة الثانية عند نفس نقطة التوازن للدولة الأولى (1) هو عكس أو مقلوب معدل التبادل التجاري الخاص بالدولة الأولى (1).

قبل حدوث النمو في كلتا الدولتين فإن نقطة التوازن هي عبارة عن تقاطع منحنى العرض في المملكة المتحدة والولايات المتحدة عند النقطة E_1 وتبادل المملكة المتحدة 70 وحدة من السلعة x مقابل 70 وحدة من السلعة y مع الولايات المتحدة وبسعر نسبي يقدر بـ (70:70) أي (1:1) وتمثله النقطة E_1

في الشكل السابق، من جهة أخرى إذا زاد عرض العمل في UK فإن منحنى التبادل لها سوف يتحرك باتجاه عقارب الساعة من UK إلى UK' وتقوم UK بتصدير 160 وحدة من السلعة x مقابل 80 وحدة من السلعة y وهذا ما توضحه نقطة التوازن E_2. وينجر عن هذا تدهور في معدل التبادل التجاري للمملكة المتحدة ويصبح (160:80) أي (2:1) بينما يتحسن معدل التبادل الدولي للولايات المتحدة ويصبح (1:2=80:160).

بينما إذا وقع النمو في رأس المال الولايات المتحدة فقط فسوف يدور منحنى تبادلها بعكس اتجاه عقارب الساعة وينتقل من USA إلى USA' وتكون نقطة التوازن هي E_3 وعند هذه النقطة فإن الولايات المتحدة سوف تبادل 160 وحدة من السلعة y مقابل 80 وحدة من السلعة x مع المملكة المتحدة، وعليه فإن معدل التبادل التجاري للولايات المتحدة سوف يتدهور ويصبح (80 إلى 160) بينما معدل التبادل التجاري للمملكة المتحدة يتحسن ويصبح (1:2=80:160).

وعندما يحدث نمو في الدولتين معا في نفس الوقت (نمو متحيز للصادرات) فإن منحنى التبادل للدولتين سوف يصبح UK' و USA' ويحدث التوازن عند النقطة E_4 وعندها سوف يتم تبادل 160 وحدة من كل سلعة بينما معدل التبادل سوف يظل ثابت في الدولتين (1:1=160:160).

غير أنه لو حدث نمو في عنصر رأس المال لأي سبب في المملكة المتحدة فإن منحنى تبادلها سوف ينزاح في اتجاه معاكس لعقارب الساعة وينتقل من UK إلى UK'' ونتحصل على نقطة توازن جديدة هي E_5 وتبادل المملكة المتحدة عند هذه النقطة 20 وحدة من السلعة x مقابل 60 وحدة من السلعة y مع الولايات المتحدة، ونتيجة لهذا سوف يتحسن معدل التبادل للمملكة المتحدة (3:1=60:20) في حين معدل التبادل للولايات المتحدة سوف يتدهور ويصبح (1:3) أي (20:60).

ومن جهة أخرى إذا وقع نمو في العمل في الولايات المتحدة فإن منحنى تبادلها سوف ينزاح باتجاه عقارب الساعة إلى USA'' وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي E_6، وعند هذه النقطة فإن الولايات المتحدة تقوم بمبادلة 20 وحدة من السلعة y مقابل 40 وحدة من السلعة x مع المملكة المتحدة، وعليه يصبح معدل التبادل الدولي للولايات المتحدة هو : 2:1=20:40 وعندها سوف ينخفض معدل التبادل التجاري للمملكة المتحدة ويصبح 2:1.

وعندما يحدث نمو في كلتا الدولتين ويكون في العنصر النادر في كل دولة فإن منحنى إمكانيات المملكة المتحدة يصبح UK'' والولايات المتحدة هو USA'' وتصبح نقطة التوازن الجديدة هي E_7، وعند هذه النقطة سوف ينخفض حجم التجارة الدولية حيث يتم مبادلة 20 وحدة من كلتا السلعتين وتبقى شروط التجارة ثابتة أي (20:20) بمعنى (1:1).

وعندما يحدث نمو متوازن أو تقدم تقني متعادل في إنتاج السلعتين (y,x) في الدولتين معا فإن منحنيا التبادل للدولتين سوف ينتقلان إلى الخارج ويقتربان من المحور الذي تقاس عليه السلعة المصدرة. وفي هذه الحالة فإن حجم التجارة الدولية سوف يزيد بينما معدل التبادل الدولي سوف يظل ثابتا أو يكون لصالح إحدى الدولتين وينخفض في الدولة الأخرى، وهذا يرجع إلى شكل منحنى التبادل لكل دولة ودرجة إزاحته.

وهكذا، بمرور الوقت يحتمل أن ينمو الاقتصاد في الدولة وتتغير أذواق الناس، والنمو يؤثر في منحنى تبادل الدولة وذلك من خلال النتيجة التي يتركها منحنى إمكانيات الإنتاج للدولة، وبالمثل فإن التغير في الأذواق يؤثر في منحنى عرض الدولة، وذلك من خلال الآثار التي يتركها تغير الأذواق على خريطة منحنيات السواء للدولة. وفي حالة زيادة رغبة المملكة المتحدة في استيراد السلعة y (y سلعة مصدرة من USA)، فإنها ستكون مستعدة لزيادة عرض كميات أكبر من السلعة x (x سلعة مصدرة من UK) لكل وحدة واحدة من السلعة y المستوردة، وهذا يزيح منحنى تبادل المملكة المتحدة باتجاه عقارب الساعة من UK إلى UK' كما هو واضح في الشكل السابق مؤديا إلى ارتفاع حجم التجارة وانخفاض في معدل التبادل التجاري، ومن ناحية أخرى إذا زادت رغبات وأذواق الولايات المتحدة باتجاه السلعة x فإن منحنى تبادلها سوف يتحرك عكس عقارب الساعة من USA إلى USA' ناتجا عنه ارتفاع حجم التجارة وانخفاض في معدل التبادل التجاري للولايات المتحدة، أما إذا تغيرت الأذواق في اتجاهات متعاكسة فإن منحنيات التبادل سوف تنزاح في اتجاهات متعاكسة، وإذا تغيرت الأذواق في الدولتين معا فإن منحنيا التبادل سوف يتغيران وسوف يعتمد حجم التجارة وشروط التبادل الدولي على نوع ودرجة التغير الحاصل في الأذواق الخاص بكل دولة.

المبحث الثالث : السياسات التجارية

تختلف وجهات النظر إزاء العلاقة التي تربط بين دور التجارة والنمو الاقتصادي، فالنظرية التقليدية الحديثة تعتقد أن تحرير التجارة له أثر مباشر على النمو الاقتصادي. في حين نظريات التجارة الخارجية تدعو إلى ضرورة تحقيق النمو أولا ثم لاحقا يتم تعزيز الصادرات، ومنها يظهر دور الدولة في دعم السلع التصديرية مرتفعة النوعية وعلى العموم هناك قول أن للدول دور رشيد في التأسيس للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية[1].

المطلب الأول : مفهوم السياسات التجارية وأهميتها

لعل من أهم استنتاجات نظريات التجارة الحديثة هي أن التأكيد على كون اعتبار حرية التجارة كسياسة مثلى، هو ليس بالأمر اليقين أو غير القابل للجدل، ويعزى هذا الاستنتاج إلى عدة اعتبارات منها:

أ. أن وجود حالة المنافسة الاحتكارية في الواقع التطبيقي، يمكن أن يساهم في زيادة المنافسة (التجارة) وبالتالي يضغط باتجاه الهوامش الذكية.

ب. أن احتمال تحقيق قانون تزايد الغلة مع الحجم في الإنتاج يمكن أن يبرر التدخل الحكومي، والحجة هنا هي أنه بدون التدخل الحكومي (المقصود) سينتج عن ذلك خفض الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية ذات التأثير، أو الوفورات الخارجية المرتفعة مقارنة بالأنشطة الإنتاجية ذات التأثيرات الخارجية المنخفضة.

وتعتبر الحماية أصلا ثابتا في جميع تجارب الدول المتقدمة حاليا والنامية سابقا، حيث ساهمت فترات الحماية في إيجاد اقتصاد صناعي تنافسي لاحقا على أن تحدد الحماية على أساس من الكفاءة وليس لأغراض إدارية أو سياسية أو لفائدة فئات معينة.

وعموما فإن نظريات التجارة الحديثة لا تتبنى الحمائية بشكل مطلق، كما أنها لا تتبنى الحوافز الحيادية، أو سياسة عدم تدخل الدولة، إلا أنها بدلا من ذلك تؤيد الحكمة القائلة بضرورة المحافظة الاختيارية في دعم قطاعات أو أنشطة تتسم بالوفورات أو التأثيرات الخارجية الكبيرة. معنا ذلك أنه من خلال هذه الاختيارية يمكن التأثير على نمط المزايا النسبية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه في الوقت الذي تعتقد فيه نظرية التجارة التقليدية بإمكانية أن يضمن تحرير التجارة التخصص الأمثل للموارد، إلا أنه في حالة سيادة المنافسة غير التامة (كما تعتقد نظريات التجارة الخارجية الحديثة) فإن المزايا في التحرير تتحقق فقط في حالة إعطاء إجراءات التحرير دفعة قوية لتلك

[1]- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط، الكويت، ص 12.

الصناعات العاملة في ظل وفورات الحجم، مع خفض للهوامش الربحية لهذه الصناعات، أما إذا أدت هذه الإجراءات إلى انكماش (بدلا من نمو) هذه الصناعات ذات وفورات الحجم، فسوف يترتب على ذلك خفض في المنافع الاقتصادية.

إذا فمن الخطأ استمرار قياس تأثير التجارة الخارجية وتقييم دورها بالاعتماد على نماذج تفترض المنافسة التامة ومحدودية الموارد، وصعوبة النقل التكنولوجي. إذا لا بد من إدخال فرض المنافسة الاحتكارية في مثل هذه النماذج لقربها من الواقع.

أما في الحالة التي تمارس فيها إجراءات التحرير ضغوطا على قوى المنافسة الاحتكارية في الاقتصـاد، فإنه لا يوجد ما يضمن كما تقول به نظريات التجارة الحديثة أن يكون الاقتصاد في وضع أفضل، ففي حالة المنافسة الاحتكارية مثلا فإن من شأن خفض الهوامش الذكية (بسب التحرير) أن يساهم بإغلاق عدد من المنشآت التي تم تصميم إنتاجها باتجاه خدمة بعض متطلبات السوق المحلي (مثل مواجهة طلب الفئات الأقل دخلا)، في هذه الحالة تتسبب إجراءات التحرير في آثار توزيعية سلبية (خاصة في الحالات التي تستخدم فيها هذه المنشآت أعدادا كبيرة من العمالة)[1].

إن الاقتصاديين يقسمون السياسات التجارية إلى نوعين أساسين هما : سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية. حيث تشير سياسة الحرية التجارية إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجـارية الـدولية، في حين سياسة الحماية فهي على العكس من السياسة السابقة إذ تستعمل الدول نفوذها وصلاحياتها في التأثير على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على طريقة تنفيذ المعاملات التجارية أو على كل هذه العناصر في نفس الوقت. ولعل الهدف الأساسي للسياسة التجارية الذي لا غبار عليه يتمثل في تحقيق المصلحة الوطنية في مجمل التعاملات التجارية الخارجية، إلا أن هذا الهدف لا يعد هدفا جليا لا نقاش فيه.

من وجهة نظر الدوليين على اختلاف أطيافهم السياسية نجد أن المصلحة الوطنية لأي بلد تعتبر جزءا لا يتجزأ من مصلحة العالم ككل مما يؤدي إلى تحرير مختلف السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من القيود التجارية التي تعوق تحركاتها من بلد لآخر، وتعتبر هذه النظرة مثالية ولم تتحقق في عصر من العصور السابقة وربما لن تتحقق مستقبلا أيضا، أما القوميون على اختلاف ألوانهم وفي أي بلد فإنهم ينظرون إلى العالم على أنه مجموعة من الدول المتنافسة وأن هدف تحقيق المصلحة الاقتصادية الوطنية لبلدهم هو الهدف الأساسي وينبغي تحقيقه ولو على حساب التعدي على المصالح القومية للبلدان الأخرى، ولذلك نجد أن

[1]- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط، الكويت، ص ص : 13-14.

السير في هذا الاتجاه يؤدي إلى ردود فعل من القوميات الأخرى للثأر والانتقام وهذا يتسبب في قطع أوصال العلاقات الاقتصادية الدولية وتدهورها وتعرض الكيان العالمي للخطر[1].

تتنوع مفاهيم السياسة التجارية تبعا لتنوع الأنظمة الاقتصادية وتطورها، أي تختلف من دولة صناعية إلى دولة آخذة في النمو، كما يختلف هذا المفهوم في النظام الاقتصادي الواحد تبعا لمراحل التطور الاقتصادي المختلفة للبلد. وهذا الاختلاف نابع من كون أن كل دولة تستخدم أدوات معينة من أجل تحقيق أهداف خاصة بها وقد تكون هذه الأهداف اقتصادية أو غيرها من الأهداف الأخرى.

ويمكن أن نسوق عددا من هذه التعاريف فيما يلي :

– السياسة التجارية عبارة عن مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية بهدف تحقيق أهداف محددة[2].

– كما نقصد بسياسة التجارة الخارجية " مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة "[3].

– كما تعرف السياسة التجارية على أنها : " وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات...إلخ"[4].

–كما تعبر السياسة التجارية عن " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة"[5].

وبصفة عامة فإن السياسة التجارية هي : " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة "[6].

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص : 355.

[2]– أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982، ص : 147.

[3]– مجدي محمود شهاب، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص : 185.

[4]– عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005، ص: 12.

[5]– غربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص :13.

[6]– رشيد بن ديب، مرجع سابق، ص :15.

أهداف السياسة التجارية :

للسياسة التجارية مجموعة من الأهداف نبرزها فيما يلي:

الأهداف الاقتصادية[1] :

تتمثل الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية في :

1. **تحقيق توازن في ميزان المدفوعات** : تختلف إجراءات تحقيق توازن في ميزان المدفوعات باختلاف نوع الاختلال في هذا الميزان، ففي حالة العجز (وهي الحالة التي تسبب الكثير من القلق والاهتمام) تكمن هذه الإجراءات في زيادة المعروض من الصرف الأجنبي أي تعظيم الصادرات والموارد من النقد الأجنبي، وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد النفقات.
2. **حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية** : والمقصود بذلك عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلبا على الإنتاج المحلي في بعض الفروع، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج، مثل حماية دول أوربا للإنتاج الزراعي من منافسة إنتاجها في الدول النامية.
3. **حماية الاقتصاد من خطر سياسة الإغراق** : الإغراق هو تطبيق سياسة التميز السعري في مجال التجارة الخارجية.
4. **حماية الصناعات الناشئة** : حماية الصناعات الحديثة والمتوقع أن تصل إلى درجة النضج إذا ما توفرت البيئة الملائمة، والحصول على ميزة نسبية في المستقبل، فإذا كانت هناك ميزة نسبية كامنة أو احتمالية في فرع جاز اعتباره (الفرع الإنتاجي) ناشئا، وتجب حمايته.
5. حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية.
6. إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
7. **تحقيق موارد للخزانة العامة** : حيث أنه يعد من بين أكثر الطرق فعالية وأكثرها قبولا من بعض الطرق الأخرى البديلة لتمويل الخزانة العامة، ويتم عند مرور السلع عبر الحدود الوطنية حيث يتم توفير قدر كبير من نفقات التحصيل.

بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية نذكر منها[2] :

1. حماية مصالح فئات اجتماعية معينة.

---

[1]- مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص ص : 18-19.

[2]- عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010، ص : 62 .

2. إعادة توزيع الدخل الوطني.

أما الهدف الاستراتيجي ويقصد به كل هدف تعلق بأمن المجتمع بأبعاده المختلفة سواء كان اقتصادي أو غذائي أو عسكري.

المطلب الثاني : سياسة الحرية التجارية

سوف نتناول في هذا المطلب سياسة الحرية التجارية من خلال التطرق إلى مفهومها ومضمونها وحجج أنصارها.

1- مفهوم سياسة حرية التجارة :

يمكن أن نعرف سياسة الحرية التجارية بأنها : " إفراز نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر الحدود للدولة[1] حتى تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعقبات، إذ لا يجوز فرض قيود تعيق تدفق السلع والخدمات بالنسبة للصادرات أو الواردات على حد سواء "[2].

كما تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها حزمة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى أنه ليس هناك مجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات[3] وهذا بواسطة رفع أو تخفيض القيود التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية[4].

كما نستطيع تعريفها على أنها عودة مرة أخرى إلى تطبيق المبادئ المثالية للنظرية الاقتصادية التي ترى أن أهم وظيفة للسوق هي تحقيق المنافسة التامة، وهذه الأخيرة تضمن الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، فالكفاءة الاقتصادية تحدد الحد الأقصى من الإنتاج والتوزيع الأمثل للموارد، أما العدالة الاجتماعية تحقق البدائل المختلفة للمستهلك والأسعار المنخفضة والتنافس واتساع نطاق الاختيار[5].

---

[1]- صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 1972، ص : 234.

[2]- أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، الاسكندرية، مصر، 1993، ص : 237.

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص : 249.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات حتى الكويز**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص : 133.

[5]- مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص : 158.

كما يتضمن هذا المفهوم التقليل من التدخل الحكومي في التجارة الدولية حيث تحقق التجارة الداخلية تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد، وتحقق التجارة الخارجية تقسيم العمل بين الشعوب وبما أن كل فرد أدرى بمصلحته الشخصية فإن الربح من التجارة الدولية سيكون أعظم في حالة حرية التجارة[1].

2- مضمون حرية التجارة :

يمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة "فرانسوا كيني" (1694-1774) ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن المجزي (العادل) وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ويعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين[2].

لقد انتهجت المملكة المتحدة سياسة حرية التجارة، وقامت بالدفاع عنها لمدة طويلة وقد ألغت قوانين الغلال في 1846، وألغت قوانين الملاحة سنة 1854 التي كانت تمنح السفن البريطانية معاملة خاصة، وبقيت تدافع عن حرية التجارة حتى الحرب العالمية الأولى إلى أن تعرض اقتصادها إلى مشاكل تطلبت ضرورة تدخل الدولة وتبني سياسة حمائية منها سياسة التميز الامبراطوري[3].

3- حجج أنصار مذهب حرية التجارة :

تتمثل حجج أنصار هذا المذهب في:

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي** : يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني، وهذا يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن البلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي، وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من

[1]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدرا الجامعية، بيروت،1988، ص : 224.

[2]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 118.

[3]- محمد عبد العزيز عجايمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977، ص :130.

الرفاه الاقتصادي وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا[1].

2. **حرية تشجع التقدم الفني** : التقدم الفني له من الأهمية بمكان في ميدان التجارة الخارجية وخاصة عند سيادة وضع الحرية فيها التي تؤدي إلى التنافس، والذي بدوره يؤدي بالمنتجين إلى محاولة تطوير وسائلهم الإنتاجية من خلال إدخال التحسينات أو جلب وسائل تكنولوجية جديدة بديلة عن الوسائل القديمة، والتي تعمل على الزيادة في الإنتاج مما يكسب المنتج ربحا إضافيا عنه في السـابق، وهنا تكون المنفعة متبادلة بين المنتج والمستهلك في آن واحد، وما ينطبق هنا على المنافسة الداخلية ينطبق على المنافسة الدولية، وكذا فإن ارتفاع مرونة الطلب وحرية الاختيار للمستهلك إزاء تعدد المنتجات وخصائصها يدفع بالمنتجين نحو تبني فكرة الجودة وتحسين منتجاتهم ومحاولة اكتساب المجموعات المختلفة من المستهلكين في إطار المنافسة الحادثة في السوق.

وما يعاب على هذه الحجة أنها تقدم مصلحة المستهلك على حساب مصلحة المنتج لأن المنافسة في السوق تقوم على مبدأ البقاء للأصلح والقضاء على المنتج الضعيف، من هذا فإن حصول المنتج الخارجي على تقدم فني من شأنه أن يضعف حصة المنتج الداخلي في السوق المحلي أو يعمل على القضاء عليه وهذا ينطبق على حال الدول المتخلفة ذات القطاعات الإنتاجية التقليدية والهشة في بنائها[2].

3. **الحماية تؤدي إلى سياسة إفقار الغير** : لقد ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وأساسها هو أن الرسوم الجمركية العالية قد تدعوا إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لأن تقليل حجم الواردات ينتهي عادة بنقص في حجم الصادرات، وحيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي[3].

4. **الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية** : انسجاما مع مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة بين الدول تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف عالية، وهذا يعود بوفرة على الدولة ويحقق زيادة في دخلها الحقيقي، وتعود

---

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، الطبعة الثانية، مرجع سبق ذكره، ص : 356-357.

[2]- عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص : 64.

[3]- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص : 62.

الحرية في هذه الحالة بالمنفعة على كل من المستهلك والمنتج على حد سواء فالمستهلك يستفيد من انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض التكاليف، أما المنتج فيصبح بإمكانه التوجه نحو فروع الإنتاج التي يستطيع توظيف رؤوس أمواله فيها بفعالية أكبر[1].

5. **المساعدة على الإنتاج الكبير** : يرى أنصار الحرية التجارية أنه لو سادت سياسة التجارة الحرة بين الدول لساعد ذلك على وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى حجومها المثلى، وأساس هذه الحجة يتلخص في أنه قد لا تتمكن بعض المشروعات الإنتاجية في كثير من الدول الصغيرة أن تصل أحجامها المثلى بسبب ضعف الطلب المحلي على السلع التي تنتجها، ومن هنا فهي لا تستطيع تخفيض التكاليف إلى أقصى حد ممكن، فالدولة التي تغلق أبوابها إزاء المنافسة الأجنبية أو التي تعتمد على تشجيع صناعتها المحلية بمنع أو تقييد دخول السلع المماثلة الواردة من الخارج قد تسيئ إلى اقتصادها الوطني بوجه عام لأنها تساعد على بقاء مشروعاتها بعيدة عن الأحجام المثلى وتنتج بنفقات بعيدة عن النفقات التي تنتجها المشروعات ذات الحجم الأمثل[2].
6. **حرية التجارة تحد من قيام الاحتكارات** : يرى البعض أن حرية التجارة تمنع الاحتكارات أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية[3].
7. التحرير لا يساهم فقط في تعزيز النمو الاقتصادي بل يعمل كذلك على تحقيق السلام والاستقرار الأمني في العالم عن طريق إحلال المنافسة التجارية عوضا عن الصراعات العسكرية[4].

الملاحظ في هذه الحجج المقدمة من قبل أنصار سياسة حرية التجارة أنها تبرر إيجابيات هذه السياسة، لكن الواقع لا يعكس ذلك، فعادة نجد أن مبدأ التقسيم الدولي للعمل ليس هو السائد دائما، إذ تتنافس عدة دول في فرع واحد من الإنتاج إضافة إلى أن الظروف الإنتاجية التي تدعوا إلى التخصص معرضة للتغير والتطور، كما أن الاهتمام بمصلحة المستهلك على حساب المنتج يضر بمصلحة

[1]- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص : 196.

[2]- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998، ص : 202.

[3]- مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص : 21.

[4]- محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص : 55.

المنتج والمنتوج المحليين، ورغم ذلك فإن آراء أنصار هذه السياسة توجب إنشاء منظمة عالمية تعمل على تحرير التجارة من القيود المعيقة لحركتها وهذه المنظمة هي المنظمة العالمية للتجارة[1].

المطلب الثالث : سياسة الحماية التجارية

نتناول في هذا المطلب سياسة الحماية التجارية من خلال التطرق لمفهومها ومضمونها وحجج أنصارها.

أولا : مفاهيم سياسة الحماية التجارية

تعرف سياسة الحماية للتجارة على أنها : " مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الخارجية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية"[2].

كما تعني : " الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها او على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة"[3].

كما يرى "كينز" أنه يتعين على كل دولة في سبيل التحرر من ضغوط التجارة الدولية أن تلجأ ليس فقط لتغيير سعر صرف عملتها وإنما أيضا تفرض قدرا من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق التوظيف الكامل[4].

وبصفة عامة يقصد بسياسة الحماية التجارية تلك الحالة التي تقوم فيها الدولة بتقييد حرية تجارتها الدولية باتباع وسائل الحماية المختلفة رعاية لمصالحها وحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[5].

---

[1]- عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية : دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير، 2011-2012، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص : 27.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص : 410.

[3]- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية)**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص :55.

[4]- جون مانيار كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد....، للنشر، الجزائر، 1991، ص : 484.

[5]- السيد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003، ص : 133.

ثانيا : مضمون سياسة الحماية التجارية

تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، فمازالت حادثة السفينة البريطانية المحملة بالشاي وغيرها من المنتجات في ميناء بوسطن الأمريكي تعود إلى الأذهان لما حاولت المستعمرات الأمريكية التابعة للتاج البريطاني (المملكة المتحدة فيما بعد) إغراق هذه السفن لحماية الإنتاج المحلي لها، في الوقت الذي كانت إنجلترا تروج للحرية الاقتصادية بحكم سبقها الصناعي للسيطرة على مستعمرات عديدة ومتنوعة[1]. وترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري الكاتب توماس مان " *Thomas Man* " الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري ويذكر من بينها تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، عدم المغالاة في استهلاك السلع المستوردة، وقصر التجارة الخارجية على السفن الوطنية، وعدم التوسع في الاستهلاك لإيجاد فائض للتصدير، واستيراد المواد الأولية بقصد التصنيع وإعادة التصدير، والسماح بخروج النقود فقط عند الضرورة.....إلخ[2].

وهناك نوعين من أساليب الحماية :

1. **أساليب حماية على المستوى الوطني** : إذ تحمي الدولة عن طريقها أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة في دول العالم وهي تتفرع إلى قسمين هما وسائل محفزة أو مشجعة تهدف إلى تشجيع الصادرات أو التقليل من الواردات، مثل التعريفة الجمركية والإعانات. ووسائل مقيدة تؤدي إلى الإلزام أو منع القيام بعمليات معينة مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.
2. **أساليب حماية على المستوى الإقليمي** : حيث تقوم مجموعة من الدول التي تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقي دول العالم وتتمثل وسائلها في الاتفاقيات السلعية الدولية والتكامل الاقتصادي[3].

[1]- عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص : 66 .

[2]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 120.

[3]- عريبي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص :14.

إن أنصار الحماية لا يعترضون على ما لحرية التجارة من مزايا تتعلق بتقسيم العمل الدولي وأن التبادل يتم على أساس اختلاف نفقات الإنتاج النسبية، إلا أنهم يرون أن هناك أهدافا أخرى يتوجب على الدول تحقيقها، حتى ولو اقتضى الأمر التضحية ببعض مزايا الحرية[1].

ويعتمد مذهب حماية التجارة على عدة حجج تنقسم إلى حجج اقتصادية وغير اقتصادية، إذ تسعى الأولى إلى زيادة الدخل الحقيقي الاقتصادي الوطني ومعالجته في حالات الاختلال، أما الثانية فترى أن هناك أهدافا أخرى غير الرفاهية يجب على الدولة أن تراعيها وهذا كما سبق ذكره[2].

ثالثا : حجج مؤيدي الحماية التجارية

حماية الصناعات الناشئة : تعد هذه الحجة من بين أقدم الحجج المبررة لتقييد التجارة الخارجية، حيث أن الحماية تفرض على الصناعات الناشئة على أساس تكاليف الإنتاج الحدية للسلعة التي تقوم بإنتاجها هذه الصناعة، إذ تكون هذه التكاليف مرتفعة في البداية وهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ولذلك من الضروري أن تعطى الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها[3]. ولقد قام ألكسندر هاملتون *Alexander Hamilton* في سنة *1790* بانتهاج سياسة الحماية التجارية في الولايات المتحدة بغية تطوير المصانع والمعامل في الدولة، كما قام "فريديريك ليست F.List" بطرحه لهذه الفكرة في ألمانيا وأصبح من أبرز مؤيدي سياسة الحماية بفرض الرسوم الجمركية[4]. وقد وضع فريديريك ليست مجموعة من الشروط لتطبيق سياسة الحماية وهي :

– أن تقتصر الحماية على الصناعة دون الزراعة، لأن الزراعة تمثل التخصص الطبيعي ومن ثم فهي مهيأة للتخصص الزراعي والتمتع بالمزايا النسبية بذاتها، وأن حمايتها سوف ترفع من أسعار المواد الغذائية والأوليـــة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأجور، وهذا سلبي للصناعة الناشئة.

– تقتصر الحماية على الصناعات القادرة، أي أن الصناعات التي يمكن أن تتطور بالمزايا النسبية وأن تتنافس في المستقبل هي فقط التي يجب حمايتها، أما الصناعات الأخرى التي لا تتوفر لها مثل هذه الفروق يجب أن تترك قوى السوق تقرر مصيرها.

---

[1]- عبد الرشيد بن ديب، مرجع سبق ذكره، ص : 120.

[2]– عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص : 66.

[3]– عبد الرحمان أحمد يسري، **الاقتصاديات الدولية**، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص : 167.

[4]- *Michel Rainelli, **le commerce international**, op. cit, p.77.*

الحماية المؤقتة : وهي مرتبطة بالظروف والفترة الملائمة للنمو، وبعد تلك الفترة تترك الحرية للتجارة والمنافسة[1].

1. **حجة جذب رؤوس الأموال الأجنبية** : لقد أثبتت التجربة أنه عند نقص الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية الصناعية للاقتصاد الوطني يتم فرض رسوم جمركية عالية على واردات السلع التي ينوي إنتاجها في الداخل وذلك قصد إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها بالداخل، كما تشجع الحماية الجمركية الصناعات الوطنية المقامة على رأس المال الأجنبي إلى ارتفاع أسعار منتجات هذه الصناعة في الداخل فيرتفع معدل الربح المنتظر من الاستثمارات وبالتالي إغراء المزيد من رأس المال الأجنبي للاستجابة وذلك في حالة كون الموارد المستغلة عاطلة إلى النهوض بمستوى الدخل الوطني مع تنمية فروع الإنتاج الجديدة[2].
2. **تنويع الإنتاج** : يتمسك أنصار الحماية بتنويع الإنتاج المحلي وتوسيع بنية الاقتصاد الوطني، وعدم اقتصاره على التخصص في أنواع من الإنتاج، وذلك لأن التنوع في الإنتاج يعتبر ضمان من أخطار الأزمات الاقتصادية التي تزعزع مركز الدولة المالي[3].
3. **تحسين الميزان التجاري** : تعد هذه الحجة من الحجج الأكثر شيوعا، والتي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للعجز المسجل في الميزان التجاري الأمريكي، فتبعا لهذه الحجة، تؤدي تطبيق الرسوم الجمركية إلى تراجع السلع من الواردات ومع افتراض بقاء الصادرات على حالها فإن هذا يتولد عنه تحسن في الميزان التجاري، ومع معرفة أن الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات فإن انخفاض الواردات يقلص من العجز في الميزان التجاري أو يقلب العجز فائضا[4].
4. **حماية الاقتصاد المحلي من خطر الإغراق** : الإغراق هو بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الأجنبية، وبيع تلك السلع في الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة تغطي تلك الخسارة المحققة في الأسواق الخارجية، لذلك فهو وسيلة غير مباشرة لكسب الأسواق الخارجية على حساب المنتجين سواء المحليين أو الأجنبيين، فإذا شعرت الدولة بأي مبادرة للإغراق فإنها تسارع

[1]- مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص : 135.

[2]- عادل أحمد حشيش وآخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص : 207.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 350.

[4]- *Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, **Economie Internationale**, Dalloz, Paris, 2005, p : 324.*

باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية اقتصادها المحلي عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة أو منع الاستيراد نهائيا[1].

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من الإغراق : الإغراق الدائم والإغراق المتقطع الحدوث والإغراق الشرس.

5. حماية الصناعات القديمة المتآكلة : تبعا لهذه الحجة فمن واجب الدولة حماية الصناعات القديمة التي أصبحت تفقد ميزتها وغدت تضعف في الأسواق العالمية وعلى سبيل المثال الصناعات الحرفية[2].

6. تحسين معدل التبادل الدولي : يرى أصحاب الحماية أن فرض الضريبة على الواردات يؤدي إلى اضطرار المصدر لخفض ثمنها للمحافظة على حجم صادراته، وذلك من شأنه تحسين معدل التبادل طالما أن الدولة ستحصل على كمية أكبر من الواردات مقابل ذات الكمية من الصادرات[3].

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (3-9) : أثر التعريفات الجمركية على شرط التبادل

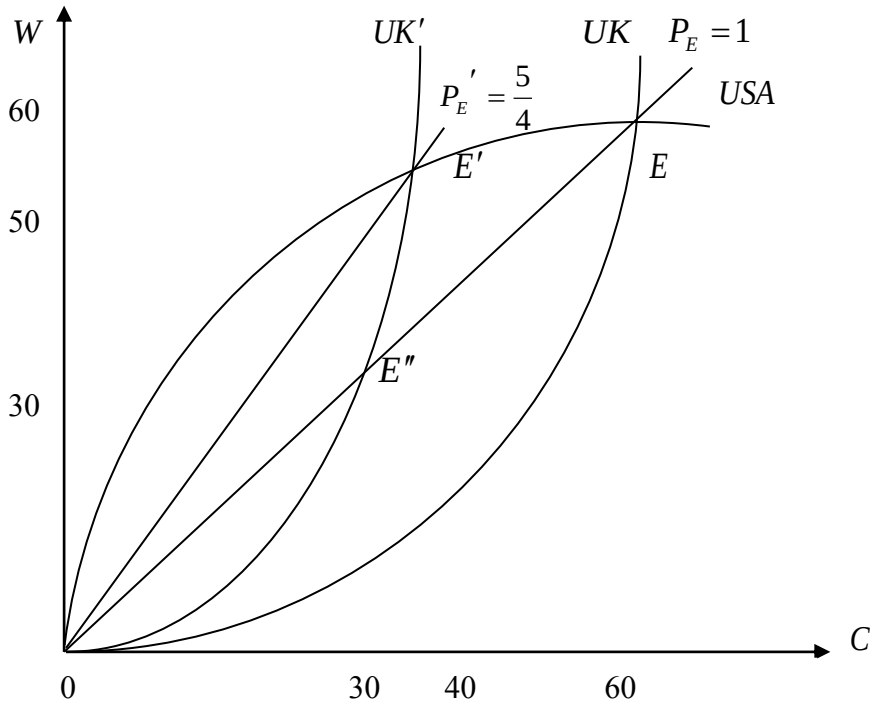

المصدر : دومنيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص : 96.

[1]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص : 120.

[2]- *Jean- Louis Muccheilli, Thierry Mayer, op.cit, p : 325.*

[3]- وفاء عبد الباسط، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص : 29.

في ظل التجارة الحرة يتقاطع منحنيا التبادل للمملكة المتحدة والولايات المتحدة في الشكل السابق عند النقطة E فنحصل على التوازن $P_C / P_W = P_E = 1$ وعنده يتم تبادل 60c مقابل 60w، فإذا فرضت المملكة المتحدة الآن تعريفة جمركية 100% على وارداتها من القمح، فإن منحنى التبادل للمملكة المتحدة يدور إلى أعلى ليصبح UK' والذي هو في كل النقاط بعيدا عن محور الأقمشة ضعف ما يبتعد منحنى التبادل UK وهذا يحدث لأنه مع تعريفة 100% على الواردات من القمح، فإن المملكة المتحدة تريد الآن زيادة في القمح قدرها 100% أو ضعف ما كانت ترغب فيه من قمح من قبل مقابل كل كمية من الأقمشة تصدرها قمح منحنى التبادل UK' تتحسن شروط التجارة إلى $P_{E'} = \frac{5}{4} = 1.25$ إلا أن حجم التجارة ينخفض 40c مقابل 50w، وإذا تعادل الأثر الإيجابي على رفاهية المملكة المتحدة الناجم عن الشرط الأحسن للتجارة مع الأثر السلبي الناجم عن تخفيض حجم التجارة، فإن رفاهية المملكة المتحدة سوف تكون أعظم، فانطلاقا من وضع التجارة الحرة، ومع فرض المملكة المتحدة لتعريفات جمركية أعلى فإن رفاهية المملكة المتحدة سوف تزيد إلى نقطة (التعريفة الجمركية المثلى) وبعدها تنخفض، وحيث أن الوضع المتحسن للملكة المتحدة يأتي على حساب الولايات المتحدة فإنه من المرجح أن ترد الولايات المتحدة على ذلك[1].

7. **محاربة البطالة** : ينصح بحماية المنتجات المحلية في حالات الكساد والركود الاقتصادي، وذلك بهدف تخليص الاقتصاد القومي من مشكلة العمالة، فالحماية ينجر عنها ارتفاع في الطلب على المنتجات المحلية مما يدفع بالصناعات إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة في مستوى التشغيل وامتصاص البطالة[2].
8. حماية الصناعات الهامة للدفاع القومي.
9. مصدر لتمويل للخزينة.

رابعا: الحجج غير الاقتصادية

1. **حجة الدفاع والأمن** : تعتبر من أكثر الحجج رواجا لتقييد التجارة الخارجية، وهي تقوم على حماية الصناعات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الحربي والمنتجات الاستراتيجية لتأمين قدرة الدولة الدفاعية أثناء فترات الحروب.
2. **حجة حماية القطاع الزراعي** : فترك قطاع الزراعة للمنافسة الأجنبية قد يغطي على الزراعة المحلية ما قد يضر بطبقة المزارعين ويهدد الاستقرار الاجتماعي خاصة في الدول النامية.

[1]- دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص : 96-97.

[2]- وفاء عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص : 27.

3. **المحافظة على الطابع الوطني** : فتحرير التجارة الدولية والانفتاح المفرط على العالم الخارجي يؤدي إلى ارتباط السوق الوطنية بالأسواق الأجنبية، وتأتي سياسة تقييد التجارة كوسيلة لتجنب هذه التبعية والحفاظ على السيادة الاقتصادية والطابع الوطني.

خامسا : تحليل التوازن الجزئي للتعريفة الجمركية

ولفهم أكثر للتعريفة الجمركية نورد الشكل التالي الذي يبين التحليل الجزئي للتعريفات الجمركية.

الشكل رقم (3-10) : تحليل التوازن الجزئي للتعريفات الجمركية

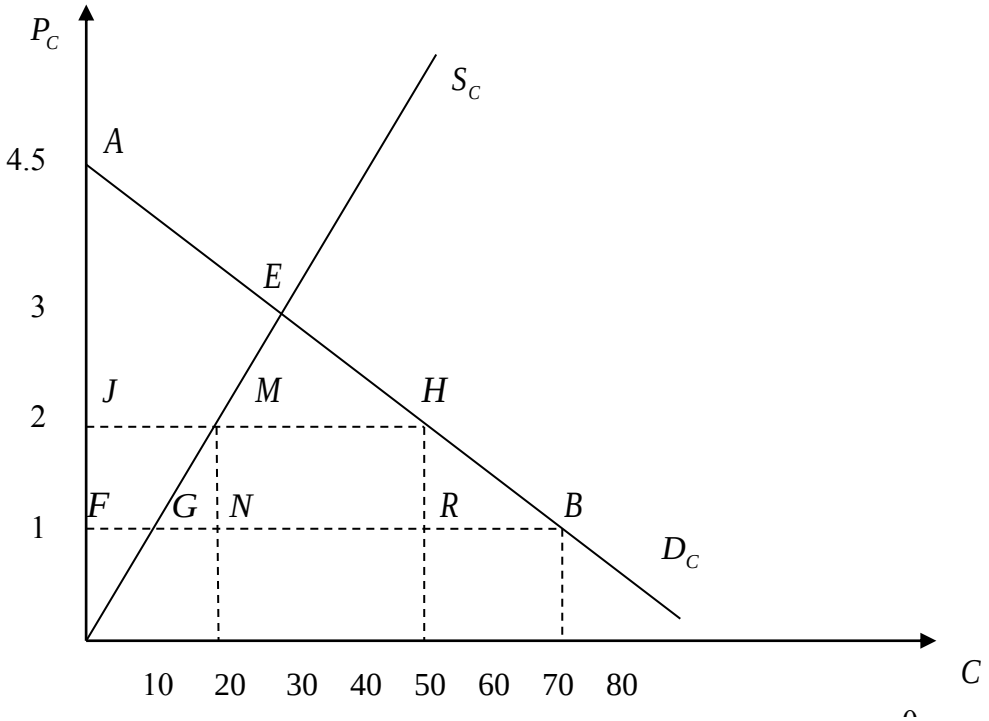

المصدر : دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص : 97.

يمثل D_C طلب الولايات المتحدة، S_C عرض الولايات المتحدة من الأقمشة (C السلعة التي تستوردها الولايات المتحدة) وعند سعر 1 دولار عند التجارة الحرة، تحتاج الولايات المتحدة 70 وحدة من الأقمشة (F,B) فتنتج منها 10 وحدات محليا (FG) والباقي قدره 60 وحدة (GB) يستورد، فإذا فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية قيمة قدرها 100% على استيراد الأقمشة وإذا افترضنا للتبسيط أن سعر العرض الأجنبي للأقمشة لم يتغير فإن (Oj) $P=2$ في الولايات المتحدة وعند $P_C=2$ تطلب الولايات المتحدة (jH) 50C منها (JM) 20 تنتج محليا. (M,H) 30 تستود وعليه فإن الأثر الاستهلاكي يساوي (BR) 20C، وأثر الحماية يساوي (GN)10C+ وتنخفض الواردات بالمقدار $(BR+GN)$30C وتجمع الحكومة الإيراد 30دولار $(NMHR)$ ويكون فائض المستهلك الذي تعبر عنه المساحة التي تقع أسفل

منحنى الطلب وأعلى السعر الجاري للسلعة 122.5 (مساحة المثلث ABF) في ظل التجارة الحرة و62.5 دولار (مساحة المثلث AHj) مع التعريفة الجمركية. ومن التخفيض في فائض المستهلك الذي يبلغ 60 دولار مساحة $FjHB$ = 62.5- 122.5 تجمع الحكومة إيرادا من التعريفة الجمركية قدره $(NMHR)$ 30 دولار ويعاد توزيع المقدار $(FjMG)$ 15 دولار إلى المنتجين في شكل ريع والباقي قدره $(GMN + BHR)$ 15 دولار يمثل تكلفة الحماية للاقتصاد[1].

من خلال كل هذا نجد أن الدول تقوم باختيار السياسة التجارية التي تطبقها انطلاقا من واقع اقتصادها، فلجوؤها إلى الحماية مبرر بحماية صناعاتها إما من المنافسة أو كون هذه الصناعات ناشئة أو ربما لأسباب أخرى تراها ضرورية لذلك، أما لجوؤها للحرية التجارية يكون عندما تبدي الدولة نوعا من الثقة في قدرتها على اقتحام السوق الدولية وتمكنها من المنافسة، بالإضافة إلى حال وجود الدولة في فترات رواج لكسب العديد من المؤيدين في مجال العلاقات التجارية الدولية[2].

[1]- دومنيك سلفاتور، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص : 97.

[2]- عبد الغفار غطاس، مرجع سبق ذكره، ص : 69 .

خلاصة الفصل الثالث

تتفاوت أهمية التجارة ومن ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية. ففي الوقت الذي تنظر فيه النظرية التقليدية الحديثة لأهمية التجارة في بلد معين على أنه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية (هبات العوامل)، وما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية والدولية مع عدم إمكانية النقل التقني ومحدودية الموارد وسيادة المنافسة التامة، ينظر للتجارة من وجهة نظر النظريات الحديثة على أنها تعمل في ظل منافسة احتكارية، وإمكانية للنقل التقني، وإمكانية خلق موارد جديدة من خلال الطبيعة الديناميكية للمزايا النسبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الوقت الذي يحكم قانون ثبات الغلة مع حجم النظرية التقليدية الحديثة، يسود قانون تزايد الغلة مع الحجم في ظل نظريات التجارة الحديثة، الأمر الذي يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الصناعات التي تتميز بهذا النوع من تزايد الغلة. كما يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الانتشار التقني، وكذلك الحماية على أسس مختارة ومحدودة أما فيما يخص علاقة ودور التجارة بالنمو الاقتصادي فقد تفاوتت وجهات النظر، ففي الوقت الذي تعتقد فيه النظرية التقليدية الحديثة بأهمية تحرير التجارة والأثر المباشر على تعزيز النمو فإن نظريات الحديثة للتجارة الخارجية تشير إلى أهمية دمج النمو أولا لتعود لاحقا إلى تعزيز الصادرات وهنا يبرز أيضا دور الحكومة في دعم تلك السلع التصديرية مرتفعة النوعية. عموما فإنه يمكن القول بأن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو.

الفصل الرابع: علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

إن عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي في أي قطر من الأقطار تتجلى من خلال السياسات والاستراتيجيات المنتهجة، بالإضافة إلى الآليات المستخدمة لضبط مجموع الهياكل والأجهزة وتنظيم أدائها في الكثير من الفروع الصناعية والعديد من القطاعات الاقتصادية، وفي زمن قريب، شكل القطاع الصناعي في القطر الجزائري لب عملية التنمية، وهذا من خلال تبني خيار الصناعات المصنعة لتحقيق تنمية شاملة، والتي تم تجسيدها من خلال إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، وهذا في إطار هيمنة الدولة وانفرادها بعملية البناء والتشييد الاقتصادي، ومحاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بتدخلها في شتى المجالات، وتحديدا مجالي التجارة الخارجية والصناعة. غير أن تدني أسعار النفط مع بداية سنة 1986، أماط اللثام عن العيوب التي كان يحجبها قطاع المحروقات، وظهر بذلك ضعف البنية الاقتصادية في الجزائر، من خلال الوضعية الصعبة التي مرت بها المؤسسة الوطنية في تلك الفترة وعدم قدرتها على مواكبة عملية التنمية وعجزها عن التأقلم والاستمرار، وهذا ما أدى في السنوات اللاحقة إلى التفكير في صياغة سياسة تنموية جديدة، وهذا من خلال تبني حزمة من الإصلاحات التي تمس الهيكل الاقتصادي.

ومرافقة مع هذه المشاكل، ظهر في العالم وتحديدا في الأقطار النامية حزمة من المؤشرات الإيجابية على الصعيد الاقتصادي، وأبرزها السياسات الإصلاحية الاقتصادية الهيكلية التي تمس بنية النشاط الاقتصادي على مستوى كل قطر، حيث تمخض عن سياسات الإصلاح الاقتصادية التي تبنتها الكثير من الحكومات نمطا جديدا للتخطيط والتفكير على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. الأمر الذي ساعد بعض الأقطار على الخروج من مشاكلها الاقتصادية، وقد تميزت هذه الإصلاحات بالسرعة والشمولية في أقطار أوربا الشرقية ودول جنوب شرق آسيا، بينما كانت في دول أخرى تدريجية. وقد تبنت الجزائر مع نهاية عقد الثمانينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية مست المؤسسات الصناعية، إلا أن النتائج التي تم تحقيقها لم تكن في مستوى تطلعات أصحاب القرار الاقتصادي، وهكذا برزت البوادر الأولية لتبني النظام الليبرالي من خلال تحرير التجارة الخارجية وحزمة أخرى من التحريرات الاقتصادية. وفي هذا الفصل نقدم دراسة قياسية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا من أجل قبول أو رفض الفرضيات التي تم تبنيها من خلال المباحث التالية.

- ✓ **المبحث الأول** : دراسة وصفية لهيكل التجارة الخارجية والنمو في الجزائر
- ✓ **المبحث الثاني** : مفاهيم التكامل المشترك
- ✓ **المبحث الثالث** : الدراسة القياسية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: دراسة وصفية لهيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر

سنتناول في هذا المبحث الدراسة الوصفية لهيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال التطرق إلى مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ثم نستعرض مرحلة تحرير التجارة الخارجية وأخيرا نتطرق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989

إن تطور هيكل التجارة الخارجية من الناحية النوعية يندرج في سياق الاتجاه العام المتعلق بالتطور الاقتصادي في أي بلد، وبالخصوص في الاقطار التي تحاول تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في شتى قطاعاتها الاقتصادية، وتعد التغيرات التي تطرأ على هيكل البنية السلعية للصادرات والواردات انعكاسا لعمق تأثير العملية التنموية الاقتصادية على بنية هيكل التجارة الخارجية.

إن المقصود بالهيكل للتجارة الخارجية، هو ماهية تلك الصادرات والواردات، من حيث طبيعتها ومن حيث نسبة كل مجموعة من السلع إلى باقي المجموعات السلعية الأخرى، إلا أننا في هذ المطلب سوف نتناول طبيعتها فقط، وأما تطور التركيب السلعي للتجارة الخارجية نقصد به بلوغ مستويات أعلى من التنوع والتصنيع في هيكل صادراتنا بشتى أنواعها.

إن تغيير البنية السلعية للصادرات قد بدأ التخطيط لها مع ظهور المخطط الوطني الأول للتنمية في 1967، الذي يعتبر جزءا من سلسلة مخططات لاحقة تكمل بعضها البعض، التي طبقت سياسة تصنيع تهدف إلى تحقيق تغيير جذري في الاقتصاد من أجل تأمين تصدير جزء من الفائض الإنتاجي لتمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تأمين فرص عمل جديدة، وتحقيق تصنيع قائم على تعويض بعض المنتجات المستوردة خاصة منها صناعات سلع الاستهلاك أو من خلال إقامة صناعات قاعدية منتجة كصناعات الحديد والصلب أو الصناعات الكيمياوية والإلكترونية ومواد البناء وغيرها[1].

عقب فترة الستينات، تم صياغة المخطط الرباعي الأول 1970-1973 ولقد كانت حصة هذه الصناعات في المخطط الرباعي الأول 89.5% والثاني (74 – 1977) 86%، في حين لم يخصص للصناعات الخفيفة على امتداد السبعينات سوى 8% من إجمالي الاستثمارات[2]. كما كشف هذين المخططين نوايا السلطات الجزائرية حيال قطاع التجارة مع العالم الخارجي، فانطلاقا من شهر جويلية 1971 تم وضع حزمة من الإجراءات تؤكد على احتكار الدولة للتجارة مع العالم الخارجي

[1]- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم، مرجع سابق، ص 280.

[2]- نفس المرجع، ص 280.

وهذا من خلال المؤسسات العمومية وذلك حسب تخصص الإنتاج الذي تزاوله كل مؤسسة وطنية. وكانت الغاية من وراء هذا الاحتكار هو إحكام السيطرة على التدفقات التجارية وإدخاله ضمن التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما أدى إلى خضوع ما يزيد عن 80 بالمائة من الواردات المحلية لرقابة الدولة[1]. أما فيما يخص ما شهده الميزان التجاري والهيكل السلعي للصادرات والواردات من تطور، نجد الجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (1.4): تطور هيكل التجارة الخارجية خلال الفترة (1970- 1989) و.م .دج.

السنوات / السلع و المواد	1970		1973		1977		1980	
	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات
التموين الصناعي	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680
مواد أخرى	2	3	5	5	-	4	-	6
المواد الاستهلاكية	42	484	41	678	15	1601	20	2697
السلع الغذائية والمشتريات الأخرى	957	680	872	1218	526	3544	431	7782
الطاقة	3456	112	6206	118	23445	1280	51715	854
معدات نقل ولواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176
سلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442	5	11324
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475	52648	40519
رصيد الميزان التجاري	-1224		-1397		-5065		12129	
السنوات / السلع والمواد	1985		1986		1988		1989	
	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات
التموين الصناعي	863	18517	761	16798	1462	17774	1711	25197
مواد أخرى	-	78	-	50	-	47	-	151
المواد الاستهلاكية	12	2714	26	2854	92	2327	154	4191
السلع الغذائية والمشتريات الأخرى	281	9728	123	7261	178	9296	264	19965
الطاقة	63299	712	34003	619	42934	668	68927	707
معدات نقل ولواحقها	92	5250	06	4842	146	3272	371	4075
سلع التجهيز	17	12492	16	10970	609	10043	510	15786
المجموع	64564	49491	34935	43394	45421	43427	71937	70072
رصيد الميزان التجاري	15073		-8459		1994		1865	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1]- صالح تومي، عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر(1970-2002)**، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006، ص : 32.

يتضح من خلال الجدول الموضح أعلاه أن الواردات المحلية من السلع الغذائية في ارتفاع مطرد، فعقب ما كانت تقدر بـ 680 مليون دينار سنة 1970 أي ما يمثل نسبة 10.95 بالمائة من إجمالي الواردات من المنتجات الغذائية ارتفعت سنة 1989 إلى 19965 مليون دينار جزائري وهو ما يمثل نسبة 28.49 بالمائة، الأمر الذي يوضح أن الثورة الزراعية بشكل خاص والإصلاح الزراعي بشكل عام لم ينجز غايته. وهذا الفشل يبدو واضحا من خلال تدهور الصادرات الجزائرية من هذه السلع الغذائية ففي سنة 1970 بلغ قيمة المصدر منها 957 م.دج، وضل في تناقص مستمر إلى أن وصلت قيمة الصادرات منها 264 م.دج. في سنة 1989.

ويتجلى لنا كذلك ازدياد فاتورة الواردات من التموين الصناعي والتجهيز وهذا انطلاقا من عقد السبعينات، ويعود هذا التضخم في هذه الفاتورة إلى الاختيار المنتهج إبان هذه الحقبة، حيث قامت الدولة بتركيز جهودها لإحداث قفزة نوعية قي قطاع المحروقات وقطاع الصناعات الثقيلة[1]، فقد بلغت قيمة الواردات من التموين الصناعي 2422 م . دج في سنة 1970 وضلت في تصاعد مستمر إلى أن بلغت 25197 م.دج سنة 1989 أما الواردات من سلع التجهيز فقد سجلت مبلغ 1813 م.دج سنة 1970 وبقت في صعود مستمر لتبلغ قيمة 15786 م.دج سنة 1989.

وفيما يخص الصادرات، فيتضح من خلال الجدول السابق، أنها قد أصبحت محصورة في صادرات المحروقات فبعدما كانت سنة 1970 الصادرات من المحروقات تمثل 69.4 بالمائة ازدادت إلى 98 بالمائة سنة 1985، فمن خلال هذا الوزن النسبي الذي باتت تحظى به المحروقات في الصادرات السلعية أصبحت المحروقات الرافد المالي الأول والوحيد في القطر الجزائري من العملة الأجنبية، الشيء الذي يفسر أكبر عجز تم تسجيله في الميزان التجاري كان في عقد الثمانينات 1986 أين توافق تدني أسعار البترول مع انخفاض الدولار الأمريكي.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

عقب الأزمة المالية لعام 1986 وارتفاع أعباء المديونية الخارجية بالإضافة إلى ضغوط المنظمات الدولية لجأت الدولة الجزائرية إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية. أبرز ما اتسم به ذلك الإصلاح بأنه كان مرحلي، فأولى المراحل كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما فيما يخص المرحلة الثانية فأطلق عليها مرحلة التحرير الخالي من القيود، وفي نهاية المطاف مرحلة التحرير التام وقد توافق ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي. ومن بين أبرز الإجراءات المطبقة خلال هذه المراحل نجد:

[1]- *Benissad H.* ***Economie de développement de l'Algérie****. 2 éme édition. Alger: OPU, 1982, p 76..*

- رفع الدعم عن الأسعار.
- تخفيض قيمة العملة المحلية.
- العمل على تبديل السياسة الجمركية بما يتوافق مع سياسة التحرير المتخذة، وإزالة القيود الإدارية والكمية عن الواردات.

الجدول رقم (2.4): تطور هيكل التجارة الخارجية للفترة (1990- 2002) و.م .دج.

السنوات / السلع و المواد	1990		1993		1994		1998	
	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات	صادات	واردات
تموين صناعي	2216	16867	9077	98353	10791	167998	18372.9	163414.8
مواد أخرى	172	302	1	310	-	1005	-	4.9
مواد استهلاكية	187	3980	695	3535	520	4881	765.5	46501.9
سلع غذائية	450	16907	2265	47555	1159	93515	2002.2	145413.2
الطاقة	118600	10840	226782	2679	307230	1762	566616.1	6869.4
معدات نقل	107	11707	38	12236	72	24429	235.6	62253.3
سلع التجهيز	547	26415	356	40367	434	46552	883.3	127900.9
المجموع	122279	87018	239214	205035	320206	340142	588875.6	552358.4
رصيد الميزان	35261		34179		-19936		36517.2	

السنوات / السلع و المواد	1999		2000		2001		2002	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
تموين الصناعي	21685.3	178186.6	38281.7	201889.6	44262.0	244098.4	49029.8	296614.7
مواد أخرى	-	67.9	-	95.5	-	58.3	-	287.5
مواد استهلاكية	924.6	56041.3	165.7	57500.5	296.1	64855.6	1728.7	83841.9
سلع غذائية	2017.2	145485.6	2651.5	167013.1	2220.5	169992.2	3303.8	204480.3
الطاقة	811266.5	9870.2	1611973.6	9427.5	1428968.1	10271.4	1441871.5	10889.8
معدات نقل ولواحقها	1681.0	68344.1	1160.1	90502.5	1924.4	82090.5	1812.8	113528.5
سلع التجهيز	2941.8	152678.4	2983	163997	2664.6	193536.0	3445.2	247390.1
المجموع	840516.4	610674.1	1657215.6	690425.7	1480335.7	764902.4	1501191.8	957032.8
رصيد الميزان	229843.3		966789.9		715433.3		544159	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نجد أنه في عام 1990 عرفت الواردات زيادة ملحوظة حيث أن الميزان التجاري لم يشهد عجزا إلا في عام 1994 قدر بـ -19936 مليون .دج. ويرجع هذا العجز إلى تدني أسعار البترول وإزالة القيود عن الواردات. ما تم تسجيله كذلك هو الزيادة الكبيرة للصادرات عام 2001، حيث بلغت قيمتها 1480335.8 م.دج كنتيجة لارتفاع سعر النفط.

وفيما يخص هيكل الواردات السلعية والصادرات، ومع تفتح السوق المحلية على باقي السلع العالمية، ازدادت كمية الواردات من كل فئة، فلقد ازدادت المنتجات الغذائية من 16907 مليون .دج سنة 1990 إلى 204480.3 مليون دج سنة 2002 أما الصادرات منها فقد شهد ارتفاعا ولكن كان أضعف من نمو الواردات، أما سلع التموين للقطاع الصناعي فقد عرفت وارداتها ارتفاعا مستمرا فقد سجلت سنة 2002 قيمة قدرة بـ 296614.7 مقارنة بعام 1990 أين سجلت16867م.دج، كما عرفت صادراتها نمو ضعيفا فقد سجلت قيمة 2216 م.دج سنة 1990 وبقيت تسجل ارتفاعا حتى بلغت قيمة 49029.8 م.دج سنة 2002. أما فيما يخص الصادرات ونظرا لعدم توفر صناعة محلية تنافسية، ظلت المحروقات تشكل النسبة الأكثر من الصادرات السلعية. كما نسجل تذبذبا في صادرات سلع المواد الغذائية مصدره تذبذب في الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (3.4): تطور هيكل التجارة الخارجية من 2003 إلى 2011

السنوات / السلع و المواد	2003		2004		2006		2007	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
التموين الصناعي	321280.7	44030.2	376591.3	41111.2	538536.1	72747.3	685381.4	82220.2
مواد أخرى	00	00	00	00	00	00	00	00
المواد الاستهلاكية	96486.6	2225.9	122664.2	782.4	138280	893.3	161277.9	1083.7
السلع الغذائية والمشتريات	203072.3	3559.2	245329.7	5294.6	251311	6168	314009.1	6413.2
الطاقة	7408.1	1850067.7	10891.9	2286309.3	13321.9	3895736.2	13171.3	4121790.4
معدات نقل ولواحقها	124662.2	932.4	185491.6	2739.9	219425.2	2261.8	315412.7	1894.2
سلع التجهيز	294531.5	1247.2	373431.1	1210.5	397666.6	1248.3	427576.8	761.4
المجموع	1047441.4	1902053.5	1314399.8	2337447.8	1558540.8	3979000.9	1916829.1	4214163.1
السنوات / السلع و المواد	2008		2009		2010		2011	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
التموين الصناعي	940763.5	78125.4	1045013.5	64788.5	1103483	86219.4	1085795.5	121265.7
مواد أخرى	00	00	00	00	00	00	00	00
المواد الاستهلاكية	198336.2	35946.4	214738.4	1025.1	240768.6	785.7	267185.4	782.1
السلع الغذائية والمشتريات	464487.7	7457.9	391287.8	8464.8	392523.9	24006.9	709561.2	62045.3
الطاقة	16154.5	497005.1	13656.2	3270227.5	37460	4220106	49433.7	5223836.8
معدات نقل ولواحقها	413538.6	1889.2	483912.3	1547.6	489988.2	987.8	517969.7	1207.5
سلع التجهيز	538753	1575.8	706197	706197	747567.1	747567.1	812556.1	812556.1
المجموع	2572033.4	5095019.7	2854805.3	3347636	3011807.6	4333587.4	3442501.6	5374131.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الواردات والصادرات من المواد الغذائية عرفت تزايد مستمرا منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2011 ولكن كانت دائما قيمة الواردات أكبر من قيمة الصادرات على طول الفترة المبينة في الجدول، أما فيما يخص التموين الصناعي فنلاحظ ازدياد الواردات منه على طول الفترة بينما وارداته شغلت الحيز الأكبر عبر السنوات من الواردات الكلية، أما الصادرات منه فقد تزايدت إلى غاية سنة 2008 لتنخفض في سنة 2009 وتعاود الصعود إلى غاية 2011، كما عرفت الواردات من الآلات والسلع التجهيزية نمو مضطردا خلال الفترة الموضحة في الجدول. أما على صعيد الصادرات فنجد أن الصادرات من الطاقة تمثل نسبة كبير من صادرات الجزائر خلال هذه الفترة. وكذلك نفس الشيء بالنسبة للجدول الموالي:

الجدول رقم (4.4): تطور هيكل التجارة الخارجية بين (2012 – 2015) و.م.دج

السنوات / السلع و المواد	2012		2013		2014		2015	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادات	واردات	صادات
تموين صناعي	1148440,0	131997,1	1262604,8	124219,0	1449551,4	180190,3	1 669026,5	171539,9
مواد أخرى	647,2	00	3104,1	00	945,6	0,2	3831,9	0,0
المواد استهلاكية	360111,9	639,9	471701,9	817,6	444599,1	499,2	493830,1	651,1
سلع غذائية	6210 5 7,9	24477,9	656932,7	32300,7	754184,6	26179,0	789 238,6	23723,3
الطاقة	384293,0	5527 736,5	348147,8	5057546,9	231946,1	4709622,4	238684,2	3339435,1
معدات نقل	709403,5	1027,8	778995,4	1108,8	767985,9	251,1	715782,5	1103,5
سلع التجهيز	683118,5	1490,2	847061,7	1106,7	1070495,7	856,0	1283065,8	733,7
المجموع	3826014.1	5687369,4	4368548.4	5217099,7	4719708,4	4 917598,2	5193459,6	3537186,6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

شهد قطاع التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة (2012-2015) موجة من التذبذبات القوية والمطردة جراء تعرضه للأزمات الخارجية مثل عدم استقرار أسعار المحروقات، وتدني سعر عملة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية واستيراده للتضخم والبطالة الخارجية عن طريق السلع التي يتم استيرادها، أما المتغيرات الداخلية مثل انخفاض الإنتاجية وعدم نجاح جل سياسات الإصلاح الاقتصادية المنتهجة خلال هذه المدة ساهمت في انخفاض الإنتاج المحلي وارتفاع فاتورة الواردات والاعتماد على مادة واحدة في التصدير والتي تتمثل في المحروقات.

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في الجزائر

في هذا المطلب سوف نتناول تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين عام 1970 وعام 2015.

أولا– الفترة 1970-1989

سوف نستعرض من خلال الجدول الموالي تحليل تطورات معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال فترات متباعدة.

جدول رقم (5.4) : تطور معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي

الفترة	1979-1970	1984-1980	1989-1985
معدل النمو السنوي	6.50	5.09	0.75

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من المعطيات الناتج الداخلي الخام.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترات المبينة في الجدول غير متجانسة.

فنلاحظ أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر نما في الفترة (1970-1979) بنسبة لامست 6.5 % في المتوسط ومرد ذلك إلى حجم الاستثمارات التي حضي بها الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة.

ونفس الملاحظة لمعدل النمو الذي سجله الناتج الداخلي الخام في النصف الأول من عشرية الثمانينات (1980 – 1984) حيث سجل الناتج الداخلي الخام نمو قارب معدل 5.9%.

أما في النصف الثاني من عشرية الثمانينات (1985 – 1989) فقد سجل النمو في الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو منخفض قدر بـ 0.75 % والسبب في ذلك يعود لانهيار أسعار برميل النفط في هذه الفترة.

مع بداية سنة 1989 انطلقت الجزائر في إعادة تنظيم الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الداخلي وذلك من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كنهج جديد لتسيير الأمور الاقتصادية وغير الاقتصادية في الداخل والخارج، وقد ترافق هذا التحول مع مجموعة من الصعوبات والمعوقات ترجمت في الركود الاقتصادي.

ثانيا– النمو في الفترة الزمنية بين 1990 و1995.

لقد حقق الاقتصاد الجزائري أثناء السنوات 1990، 1991، 1992، 1993، 1994، 1995، نموا في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ 0.8% ، -1.2% ، 1.6% ، -2.2% ، 0.2% ، 3.8% على التوالي، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 0.5% خلال هذه المدة، وتعد هذه الفترة أسوأ فترة يشهدها النمو الاقتصادي في القطر الجزائري، وهذا مرده إلى أثر انخفاض سعر النفط على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية، فنجد مثلا أن قطاع الزراعة عرف نمو قدر بـ -6.2% ، 15.4% ، 2% ، -4.4% ، -5% ، 15% على التوالي، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 2.8%، ويرجع التباين الكبير في معدلات النمو الخاصة بالقطاع الزراعي إلى تأثره العوامل المناخية، كما نجد أن النمو المسجل في قطاع الزراعة كان أكبر من معدل النمو العام الذي عرف معدل نمو قدر بـ 0.5% خلال نفس الفترة، سجل قطاع المحروقات خلال نفس المدة معدل نمو في المتوسط قدر بـ 1.55%، ويعود هذا المعدل المنخفض إلى تراجع أسعار النفط. في حين سجل قطاع الصناعة خارج المحروقات متوسط معدل نمو قدر بـ -1.5% خلال نفس المدة ويعود هذا إلى الاصلاحات التي خضعت لها المؤسسات الجزائرية والتي جعلت القيمة المضافة لها تتراجع كما أن الاوضاع الامنية المتردية ساهمت بجانب وفير في تراجع وتيرة الانتاج الصناعي.

أما في ما يخص قطاع البناء والاشغال فقد سجل هو الآخر متوسط معدل نمو خلال نفس الحقبة قدر بـ -1.83%، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع النفقات العمومية في ما يخص البناء و التشييد وإنشاء الطرقات وغيرها. كما أن قطاع الخدمات سجل متوسط معدل نمو خلال نفس الفترة قدر بـ 0.6% .

ثالثا– النمو في الفترة الزمنية بين 1996 و2000.

لقد سجل الاقتصاد الجزائري أثناء السنوات 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، نموا في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بـ 3.7% ، 1.1% ، 5.1% ، 3.5% ، 2.4% ، على التوالي، أي بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 3.16% خلال هذه المدة، وهو معدل أحسن بكثير من المعدل المتوسط للحقبة السابقة، وهذا مرده إلى بداية ارتفاع سعر النفط واستقراره وارتفاع حجم الاستثمارات الاجنبية الداخلة إلى الجزائر مقارنة بالمدة السابقة، كما أن قطاع الزراعة عرف نمو متوسط خلال نفس الفترة قدر بـ 3.32% وهو أقل من معدل النمو في الفترة السابقة، كما بقي التباين الكبير في معدلات النمو الخاصة بالقطاع الزراعي ويرجع إلى تأثره بالعوامل المناخية، وسجل قطاع المحروقات خلال نفس المدة معدل نمو في المتوسط قدر بـ 5.46%، وهو أكبر من متوسط النمو الذي شهده القطاع خلال الفترة السابقة ويعود هذا المعدل إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة استثمارات الدولة والقطاع الخاص في هذا المجال. في حين سجل قطاع الصناعة

خارج المحروقات متوسط معدل نمو قدر بـ -0.32% وهو أحسن من معدل الفترة السابقة ويعود هذا إلى بطء إعادة بعث هذا القطاع بعد الاصلاحات التي خضع لها هذ القطاع.

أما في ما يخص قطاع البناء والاشغال فقد سجل هو الآخر ارتفاع في متوسط معدل نمو خلال نفس الحقبة قدر بـ 3.18%، وهو أكبر من متوسط معدل النمو مقارنة بالفترة السابقة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة النفقات العمومية في ما يخص البناء و التشييد وإنشاء الطرقات ودخول القطاع الخاص في هذا مجال. كما أن قطاع الخدمات سجل متوسط معدل نمو خلال نفس الفترة قدر بـ 3% وهو معدل أحسن من الفترة السابقة.

رابعا– النمو في الفترة الزمنية بين 2001 و2005.

مقارنة بالفترتين الزمنيتين السابقتين استطاع الاقتصاد الجزائري تحقيق معدل نمو أحسن. فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي متوسط معدل نمو خلال هذه الفترة قدر بـ 4.82%، وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وزيادة الاستثمارات الأجنبية وزيادة اداء شركات القطاع الخاص والعام، كما حقق قطاع الزراعة نموا متوسطا خلال هده الفترة قدر بـ 5.62%، وهو أحسن مما حققه خلال الحقبتين الماضيـــــتين، والتحسن مرده إلى تحسن الظروف المناخية وإلى مختلف التدابير التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا القطاع، أما قطاع المحروقات فسجل هو الآخر متوسط معدل نمو خلال هده الفترة قدر بـ 3% وهو أحسن من المعدل المحقق خلال الفترة 1990-1995. كما واصل قطاع البناء والأشغال العمومية نموه المتزايد حيث حقق معدل نمو متوسط في الفترة قدرة بـ 6.28% وهو أكبر متوسط معدل نمو مقارنة بجميع القطاعات ويعود إلى زيادة استثمارات الدولة في البنى التحتية وازياد حجم الاستثمارات في مجال السكن، أما قطاع الخدمات فقد سجل متوسط نمو قدر بـ 4.74% ، وهو أكبر من متوسط النمو للمرحلين السابقتين، وهذا يعود إلى الاتساع الذي شهده النقل والسياحة والاتصالات.

خامسا– النمو في الفترة الزمنية بين 2006 و2015 .

لم يستطع الاقتصاد الجزائري أثناء هده الحقبة من تحقيق معدلات نمو متوسطة مثل تلك التي حققها خلال الفترة الماضية، فقد تراجع النمو خلال كل الاعوام تقريبا، حيث حقق معدل نمو في المتوسط قدره 2.84% ، وهو يعد أقل من متوسط معدل النمو للفترة الماضية، وهذا يعود إلى تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى تأثير الأزمة المالية العالمية بطريقة مباشرة من خلال تراجع معدلات النمو الاقتصاد العالمي.

إن القطاع الزراعي حقق معدل نمو في المتوسط قدر بـ 5.68% ، ويعد هذا المتوسط أحسن من الفترتين الماضيتين، ويعود هذا التحسن إلى تحسن الظروف المناخية وإلى التدابير التي قامت بها الدولة من

أجل النهوض بهذا القطاع ونذكر منها برنامج التجديد الريفي ودعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف صيغه.

كما سجل قطاع المحروقات متوسط معدل نمو في هذه الفترة وقدره -2.14% ، وقد تراجع مقارنة بالفترة الماضية نظرا لتراجع أسعار النفط في السوق العالمي، أما قطاع الاشغال العمومية فقد حقق متوسط معدل نمو قدره 9.88% ، ويعود هذا إلى البرامج الكبيرة التي قامت بها الدولة والتي تندرج ضمن التهيئة المحلية وبرامج دعم البنية التحتية ضمن اطار برامج دعم النمو الاقتصادي وهذا ما نتج عنه ارتفاع القيمة المضافة في القطاع نظرا لارتفاع النفقات الحكومية فيه.

أما قطاع الخدمات فقد حقق متوسط معدل نمو في هذه الفترة قدرة بـ 6.84% وهو أكبر من متوسط معدل النمو العام خلال نفس الفترة.

ساسا– دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

إن الجدول التالي يبين مصفوفة الارتباط التي يتضح من خلالها قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة حيث نجد أن معامل الارتباط بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي وباقي المتغيرات يتراوح بين 0.86 كحد أدنى و0.96 كحد أعلى وهو ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة قوية وموجبة بين المتغيرات المفسرة والمتمثلة في متغير لوغاريتم الواردات LM، لوغاريتم الصادرات LX لوغاريتم الاستثمار LI، لوغاريتم الاستهلاك LC والمتغير التابع لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي LGDP. حيث أن جميع المتغيرات مقاسة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي وسنة الأساس هي 2005.

الجدول رقم 6.4 : مصفوفة الارتباط

المتغيرات	LX	LGDP	LM	LI	LC
LX	1	0.96	0.518	0.751	0.907
LGDP	0.96	1	0.869	0.875	0.985
LM	0.518	0.869	1	0.931	0.748
LI	0.751	0.875	0.931	1	0.913
LC	0.907	0.985	0.748	0.913	1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج "*Spss* 20" انظر الملحق رقم: 1.

المبحث الثاني: التكامل المشترك.

تعاني بعض النماذج القياسية التي تعتمد السلاسل الزمنية مما يسمى الانحدار الزائف، وتتلخص هذه المشكلة في أنه إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة كما هو الحال في غالبية السلاسل الزمنية، فلا يمكن استخدام قيم اختبار (t) ستيودنت لمعرفة أثر متغير ما على متغير آخر. لذلك فإن تحليل التكامل المشترك من خلال التركيز على سلوك البواقي من هذا الأنموذج يستطيع التغلب على هذه الاشكالية ويحاول استحداث علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر. وإذا ما أثبتنا وجود علاقة تكامل مشترك (وجود ارتباط وثيق) بين المتغيرات المدروسة فإن ذلك يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينهما في الاجل الطويل وبالتالي فانهما لا يبتعدان عن بعضهما خلال تلك المدة، بل سيتحركان بشكل متقارب[1].

وسنتعرض في هذا المبحث إلى الخلفية النظرية للتكامل المشترك والاختبارات المتعلقة به من خلال التطرق إلى اختبارات الكشف عن جذر الوحدة والتطرق إلى مفاهيم التكامل المشترك وأخيرا نستعرض نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المطلب الأول: اختبارات الكشف عن جذر الوحدة.

قبل الشروع في بناء أي نموذج قياسي أو علاقة سواء في (المدى القصير) نموذج تصحيح الخطأ أو المدى البعيد (التكامل المشترك)، نقوم بداية بتحليل خصائص كل سلسلة زمنية على حدة لمعرفة ما إذا كانت مستقرة وتحديد درجة تكاملها. وللقيام بذلك نستخدم الاختبارات الخاصة بجذر الوحدة[2].

أولا– اختبارات دكي فولر:

يعد موضوع استقرار السلاسل الزمنية من بين المواضيع ذات الاهمية البالغة في العديد من البحوث الاقتصادية والمالية التي تستخدم معطيات زمنية، وهذا الموضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في ميدان التحليل القياسي، إذ أن الاستدلال الناتج عن استخدام المتغيرات الغير مستقرة يؤدي إلى نتائج مضللة، وهذا راجع لكون العلاقات التي تربط بين المتغيرات الغير مستقرة غير حقيقة وبالتالي فهي مضللة وهذا ما يطلق

[1]– علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة توازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء** ، علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 9 ،ص 175، 2013.

[2]- *George Bresson, Alain Pirotte. **Economie des séries temporelles**. 1ère Edition, Paris: PUF, 1995, P 419.*

عليه الانحدار الزائف أو المضلل، ويوجد هناك الكثير من الطرق الاحصائية التي تستخدم لاختبار الاستقرارية ولكننا سوف نتعرض لشرح أهمها وهو اختبار جذر الوحدة، حيث يسعى هذا الاختبار إلى فحص كل متغير من متغيرات الدراسة أثناء الفترة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد درجة تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة، وعندما تستقر السلسلة بعد أخذ الفروق الأولى نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، أما إذا استقرت السلسلة الزمنية بعد أخذ الفروق الثانية نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، أما إذا استقرت السلسلة في المستوى نقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة صفر.

وبغية توضيح ما سبق نستعين بنموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة واحدة. $y_t = \varphi\, y_{t-1} + e_t$

وبطرح y_{t-1} من كلا طرفي المعادلة نجد: $\Delta y_t = (\varphi - 1)\, y_{t-1} + e_t$

نميز فيها ثلاثة حالات تبعا لقيم φ :

- $|\varphi| \langle 1$: تكون السلسلة y_t مستقرة، وتتسم المشاهدات الحالية بوزن أكبر من المشاهدات السابقة.
- $\varphi = 1$: تكون السلسلة y_t غير مستقرة، وتتسم المشاهدات الحالية بنفس وزن المشاهدات السابقة، وعليه يجب معرفة درجة تكامل السلسلة y_t .
- $|\varphi| \rangle 1$: تكون السلسلة y_t غير مستقرة، كما أن تباينها يتزايد بشكل أسي مع الزمن وتكون المشاهدات السابقة تتسم بوزن أكبر من المشاهدات الحالية.

أ- اختبار ديكي فولر البسيط:

يرى ديكي فولر إجراء اختبار الفرضيات الموالية: $\begin{cases} \mathbf{H_0} : |\varphi| = 1 \\ \mathbf{H_1} : |\varphi| \langle 1 \end{cases}$

ولنتمكن من اختبار هذه الفرضيات يجب تقدير النماذج الثلاثة الموالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $\Delta y_t = (\varphi - 1) y_{t-1} + \varepsilon_t$

النموذج الثاني: $\Delta y_t = (\varphi - 1) y_{t-1} + c + \varepsilon_t$

النموذج الثالث: $\Delta y_t = (\varphi - 1) y_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$

إذا كان $t_{cal} \langle t_{tab}$: الفرضية الصفرية H_0 صحيحة ويكون هذا دال على وجود جذر الوحدة.

ب– اختبار ديكي فولر المطور(ADF):

عند القيام باختبار ديكي فولار البسيط قد يحدث وأن يكون أحد النماذج المكونة له يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وهذا ما سوف يفرض علينا استخدام اختبار ديكي فولار المطور الذي يتغلب على هذه المشكلة وذلك عن طريق إضافة عدد من التأخيرات الخاصة بالفروق الأولى للمتغير التابع، حيث نقوم بتحديد عدد هذه التأخيرات بالاعتماد على معياري "اكاييك" و "شورتز".

وبعد إضافة عدد k من التأخيرات نحصل على المعادلة التالية[1]:

$$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{i=2}^{k} \alpha_i \Delta y_{t-i+1} + \varepsilon_t \;/\; \lambda = \varphi - 1$$

وبإضافة القاطع ومركبة الاتجاه العام في الصيغة السابقة نتحصل على الصيغ التالية:

النموذج الرابع: $$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{i=2}^{k} \varphi_i \Delta y_{t-i+1} + \varepsilon_t$$

النموذج الخامس: $$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{i=2}^{k} \varphi_i \Delta y_{t-i+1} + c + \varepsilon_t$$

النموذج السادس: $$\Delta y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{i=2}^{k} \varphi_i \Delta y_{t-i+1} + bt + c + \varepsilon_t$$

إن مقدرات نماذج ديكي فولر المطور، ونماذج ديكي فولر البسيط، تخضع لنفس قوانين التوزيع.

ثانيا– اختبار فيليب بيرون: *The Philips-Perron*:

إن توزيع اختبار ديك فولر وديكي فولر المطور مبني على افتراضات أن حد الخطأ مستقل احصائيا و يتضمن تباين ثابت. لذلك عند استعمال طريقة ديكي فولر يجب أولا ان نتأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وانه يتضمن تباين ثابت. وقد قام كل من فيليب و بيرون سنة (1988) بتطوير وتعميم لاختبار ديكي فولر حيث يسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ. وعليه فإن اختبار فيليب بيرون ماهو إلا تعديل للإحصائية t الخاصة باختبار ديكي فولر ليأخذ في الاعتبار قيود اقل على حد الخطأ.

ثالثا– اختبار *KPSS*

قام كل من *Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin* بابتكار اختبار مكمل لاختبار لديكي فولر لاختبار الاستقرارية. حيث فرضية العدم هي أن السلسلة الزمنية مستقرة عكس من طريقة اختبار ديكي فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة. كما أن اختبار *KPSS* هو اختبار مضروب لاجرانج لفرضية أن السلسلة لها مسار عشوائي بتباين صفر.

[1]- *George Bresson, Alain Pirotte. Op.cit, P 421*

وفي الاخير يمكن أن نوضح منهجية اختبار جذر الوحدة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1.4 : منهجية مبسطة لاختبار الجذر الاحادي

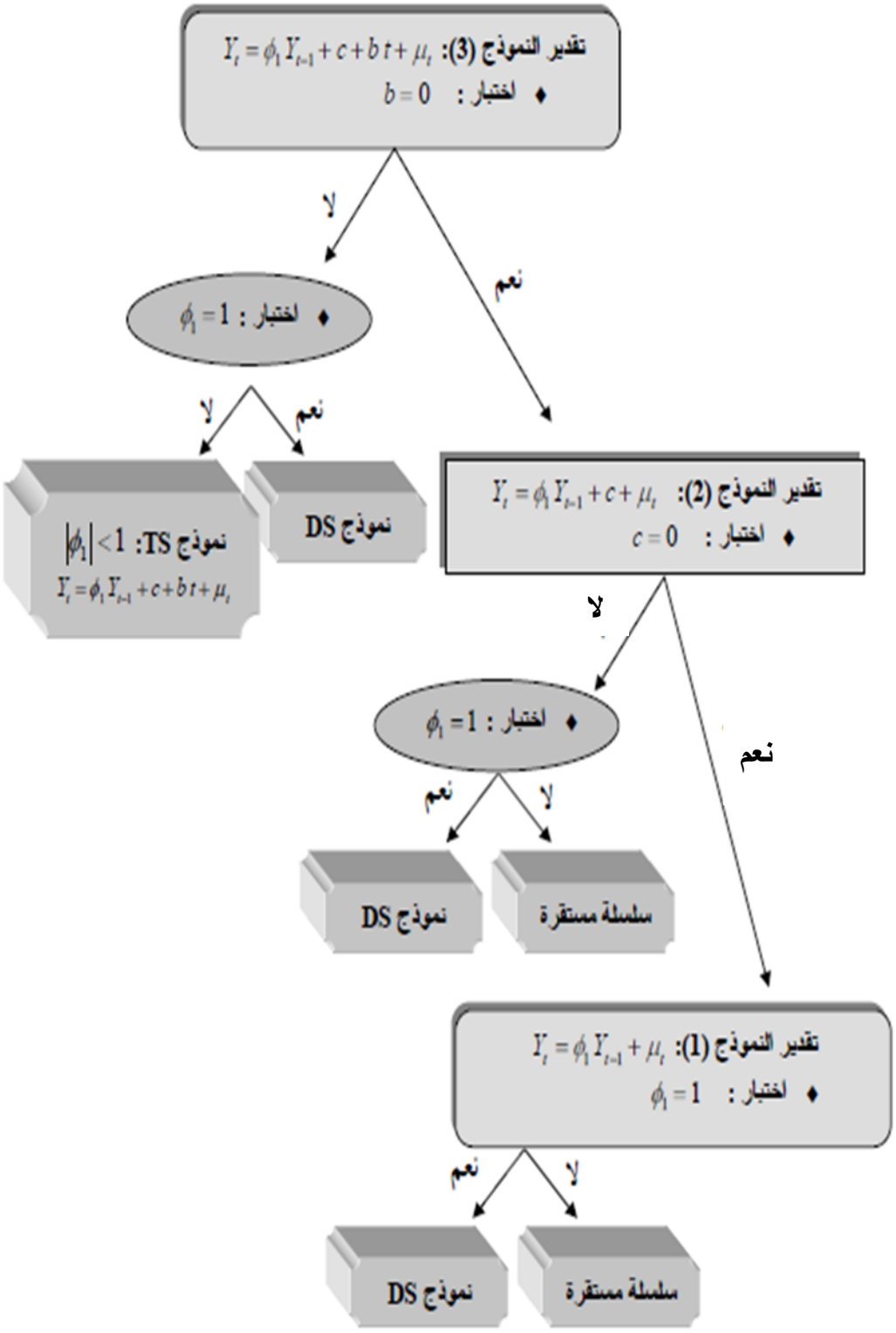

المصدر: سعيد هتهات، دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2005-2006، ص: 145.

تبعا للشكل السابق، فأول خطوة في دراسة استقرارية السلسلة الزمنية تتم باختبار وجود الاتجاه الزمني في النموذج الثالث، فإذا كان موجود نقوم في نفس النموذج باختبار وجود جذر الوحدة فنقول أن السلسلة غير مستقرة إذا وجد وللاستقرارها نقوم بأخذ الفروقات الأولى، أما في حالة عدم وجود الجذر الأحادي ومن أجل جعل السلسلة مستقرة ننزع الاتجاه العام. أما في حالة عدم وجود الاتجاه الزمني ننتقل لتقدير النموذج الثاني من أجل اختبار وجود القاطع فإذا كان موجود ففي نفس النموذج نختبر وجود الجذر الاحادي فعند وجوده تكون السلسلة غير مستقرة ولجعلها مستقرة نستخدم الفروقات وإذا كان الجذر غير موجود تكون السلسلة مستقرة. أما في حالة عدم وجود القاطع نقدر النموذج الأول فعند وجود جذر الوحدة تكون السلسلة غير مستقرة أما في حالة عدم وجو جذر الوحدة تكون السلسلة مستقرة.

المطلب الثاني: مفهوم التكامل المشترك.

يساعد تحليل التكامل المشترك على تحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية التي تجمع بين متغيرين وهذا بالكشف عن وجود شعاع إدماج مشترك.

أ- خصائص حول رتبة التكامل.

✓ إن السلسلة y_t متكاملة من الدرجة (d) ونكتب: $y_t \to I(d)$ ، بمعنى أن جعل السلسلة مستقرة يتطلب إجراء الفروقات (d) مرة على السلسلة y_t ، ومنه $a+by_t \to I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين[1].

✓ إذا كانت y_{1t} و y_{2t} سلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة $(d=0)$ فإن:

$$\left.\begin{matrix} y_{1t} \to I(0) \\ y_{2t} \to I(0) \end{matrix}\right\} \Rightarrow ay_{1t}+by_{2t} \to I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

✓ إذا كانت السلسلة y_{1t} متكاملة من الدرجة (d_1) والسلسلة y_{2t} متكاملة من الدرجة (d_2)، وبشكل عام نكتب:

$$\left.\begin{matrix} y_{1t} \to I(d_1) \\ y_{2t} \to I(d_2) \end{matrix}\right\} \Rightarrow \alpha y_{1t}+\beta y_{2t} \to I(\max(d_1,d_2))$$

إن رتبة التكامل في هذه الحالة متوقفة على المعلمتين α, β الثابتين وغير المعدومين، فإذا كانا من إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تكون متكاملة من الدرجة $d=0$ أما إذا كانا من نفس الإشارة فإن السلسلة الناتجة متكاملة من الرتبة d .

ب- شروط التكامل المشترك:

[1]- *Sandrine Lardic, Valérie Mignon. économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières. Paris: Economica, 2002, p212.*

تكون السلسلة y_t والسلسلة و x_t متكاملتين إذا تحقق الشرطين التاليين:

- ✓ إذا كانت السلسلتين لهما نفس درجة التكامل من الدرجة d.
- ✓ التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

وعندما يكون هناك تكامل مشترك بين السلسلتين السابقتين نستطيع كتابة مايلي:

حيث: $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \to I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

ونكتب: $x_t ; y_t \to CI(d,b)$

$(\alpha_1.\alpha_2)$: يمثل شعاع الإدماج.

ج- نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

قدم جرانجر نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

بفرض أن هناك سلسلتين زمنيتين x_t و y_t متكاملتين من نفس الدرجة وتوجد بينهما علاقة تكامل مشترك، فيمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ الذي يتميز بالجمع بين العلاقة الحركية طويلة المدى مع العلاقة الحركية قصيرة المدى كالتالي:

إن المرحلة الأولى في عملية تقدير نموذج تصحيح الخطأ هي القيام بتقدير الانحدار الخطي للتكامل المشترك $y_t = a + bx_t + \varepsilon_t$ التي تعكس العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل، أما المرحلة الثانية فتتمثل في تقدير معدلة الانحدار التالية:

$$\Delta y_t = a + \sum_{i=1}^{t} \alpha_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=1}^{t} B_j \Delta x_{t-j} + be_{t-1} + u_t$$

Δ : الفرق الأول.

e_t: حد الخطأ وهو ناتج عن تقدير للعلاقة الخطية بين السلسلتين الاصليتين، ويشترط أن يكون معامل هذا المتغير سالب الإشارة وفي نفس الوقت معنويا إحصائيا ويظهر هذا الحد نسبة الاختلال للحد التابع التي بالإمكان تصحيحها من فترة لأخرى.

د- سببية جرانجر.

حسب جرانجر إذا كانت هناك سلستين x_t و y_t زمنيتين لهما نفس درجة التكامل فإنه على الأقل يوجد علاقة سببية في أحد الاتجاهين.

يكون المتغير x_t يسبب المتغير y_t تبعا لجرانجر إذا أمكن التنبؤ بقيمة y_t بشكل دقيق باستخدام القيم السابقة للمتغير y_t بالإضافة للقيم للمشاهدات السابقة للمتغير x_t دون الاقتصار فقط على المشاهدات الماضية للمتغير y_t .

من الشروط الضرورية في اختبارات السببية هو استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة لذا سوف نستخدم الفروق للسلاسل الزمنية إذا كانت تحقق الاستقرار.

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j x_{t-1} + U_t \qquad (1)$$

$$x_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i x_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \beta_j y_{t-j} + V_t \qquad (2)$$

وحتى يتم اختبار السببية نستعين بالفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : $H_0 \qquad \alpha_j = 0$

الفرضية الثانية : $H_0 \qquad B_j = 0$

ونستعين بتوزيع فيشر لاختبار هذه الفرضيات، فإذا كان القيمة المحسوبة لفيشر أكبر من القيمة المجدولة له لا نقبل فرضية العدم أما في حالة العكس فيتم قبولها.

فبالنسبة للفرضية الأولى تكون كالتالي: عندما يكون $F_{CAL} \succ F_{tab}$ نقول أن y_t تسبب x_t وعندما يتحقق $F_{CAL} \prec F_{tab}$ نقول أن y_t لا تسبب x_t . ونفس الشيء بالنسبة للفرضية الثانية.

المطلب الثالث: أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

توجد هناك الكثير من الطرق والاختبارات من أجل الكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة (وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات محل الدراسة) ونذكر منها طريقة أنجل وجرانجر ذات الخطوتين وطريقة جوهنسن واختبار داربن واتسن وغيرها من الاختبارات الأخرى. وإن الاختبارات السابق ذكرها تشترط أن تكون جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة متكاملة من نفس الدرجة. بالإضافة إلى أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج متحيزة في حالة صغر حجم العينة. ولهذه المشاكل غدى منهج اختبار الحدود شائع الاستخدام في الأعوام الأخيرة.

إن منهجية أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطأة طورها كل من (*Pesaran* 1997، *Shinand and Sun* 1998)، و (*psaran and Al* 2001) ويمتاز هذا الاختبار على أنه لا يتطلب أبدا أن تكون المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة، كما يرى (*Pesaran*) أن اختبار الحدود في منهجية *ARDL* يمكن أن يطبق بصرف النظر عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، سواء كانت هذه المتغيرات مستقرة في مستوياتها أو تكون متكاملة من رتبتها الأولى أو جملة خليط بين الحالتين، فالشرط اللازم والوحيد بغية تطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون متغيرات الدراسة المستخدمة متكاملة من الرتبة

الثانية، كما أن منهجية *ARDL* لها خصائص في حالة استخدام متغيرات ذات سلاسل زمنية قصيرة وهذا عند مقارنتها بالطرق الاخرى المستخدمة في اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات والتي سبق ذكرها.

إن أنموذج *ARDL* يأخذ العدد اللازم والكافي من فترات التأخر الزمني وذلك من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام (*Laurenceson and Chai* 2003) كما أن نتائج *ARDL* تعطي أفضل النتائج للمقدرات في الأجل الطويل كما أن الاختبارات المستخدمة في التشخيص نستطيع الاعتماد عليها بشكل كبير.

نموذج *ARDL* يساعدنا في فصل تأثيرات المدى القصير عن المدى الطويل حيث يمكننا من خلال هذه المنهجية أن نحدد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة في الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تحديد حجم تأثيرات كل المتغيرات المفسرة على المتغير التابع. كما أنه في هذه المنهجية يمكننا تقدير مقدرات المتغيرات المفسرة في الأجلين القصير والطويل. وتعد المقدرات في الأجل القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الاخرى مثل انجل–جرانجر 1987 وطريقة جوهانسن 1988 وجوهانسن– جسلس 1990 ومن أجل تحديد طول فترات التخلف الموزعة نستعين بمعيارين هما معيار "أكاييك" ومعيار "شوارتز"، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تجعل قيمة كل من المعيارين في أدنى قيمة لهما.

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج *VECM* يقـــدم (*psaran and Al 2001*) منهجا جديدا لاختبار وقياس العلاقة التوازنية بين المتغيرات في إطار أنموذج متجه تصحيح الخطأ الغير المقيد، وهذا ما يعرف بطريقة بـ (*bound testing approach*)، وهي طريقة تقوم على اختبار الحدود.

ويكون شكل المعادلة المقدرة كما يلي فعلى اليسار يكون المتغير التابع المراد تفسيره وعلى اليمين توجد المتغيرات المفسرة والتي تتمثل في معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة وهناك معلمات الفترة الطويلة بالإضافة إلى معلمات الفترة القصيرة متمثلة في الفروق الأولى للمتغيرات المفسرة، ويتضمن اختبار نموذج *ARDL* في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المفسرة في المدى القصير. ومن أجل هذا يجب حساب احصائية F من خلال (*Wald test*) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) حيث يكون الفرض الصفري يشير إلى عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات الأنموذج، ويكون الفرض البديل هو وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. وبعد القيام باختبار (*Wald test*) نقوم بمقارنة احصائية F

مع القيم الجدولية التي وضعها (*psaran and Al* 2001) حيث نجد بهذه الجداول القيم الحرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند مستوى معنوية معينة موضوعة لتوضيح إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ولا يفرق (*psaran and Al* 2001) بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى والمتغيرات المتكاملة في مستوياتها، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل[1].

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

سوف نتناول في هذا المبحث الدراسة القياسية لمكونات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الزمنية 1970-2015.

المطلب الاول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى

يمكن القيام بدراسة استقرارية أي سلسلة زمنية بداية بملاحظة شكل دالة الارتباط الذاتي فإذا كانت جميع الاعمدة داخل حدود مجال الثقة سوف تكون السلسلة الزمنية مستقرة، أما إذا وقعت خارجها فهذا يدل على أنه يوجد على الأقل تأخير له دلالة إحصائية. وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة في المستوى، ولكن هذا يكون غير كافي ولأجل ذلك نستعين باختبار ديكي فولار، ولاستخدام هذا النوع من الاختبارات يجب أولا تقدير الأنموذج الثالث البسيط الذي يحوي متغير الزمن فإذا كان خاليا من الارتباط الذاتي للأخطاء نكمل الاختبار أما عند وجود مشكل الارتباط بين الاخطاء نضيف الفروقات بتأخير معين حتى يختفي مشكل الارتباط الذاتي، وهكذا نستمر في إعادة هذا الاختبار في إطار الاستراتيجية العامة لاختبارات سكون السلاسل الزمنية. وفيما يلي مختلف اختبارات الاستقرارية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة وهي متغيرات على المستوى الكلي للاقتصاد مثل لوغاريتم الناتج المحلي الاجمال LGDP، لوغاريتم الاستهلاك LC، لوغاريتم الصـــــادرات LX، لوغاريتم الواردات LM ولوغاريتم الاستثمار LI. حيث جميع هذه المتغيرات مقاسة بأسعار الدولار الثابتة بالنسبة لسنة الاساس 2005، وهي مأخوذة من معطيات البنك الدولي.

[1]- دحماني محمد أدريوش ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة**، المؤتمر الدولي تقييم أثار البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف. 2013، ص : 16-17.

دراسة استقرارية لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي LGDP.

الجدول في الأسفل يبين استقرارية سلسلة الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (7.4): اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي LGDP

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.80	-3.51	-1.52	0.12	1.57	0.33	0.96	**6**	**1**	*LGDP*
0.22	-2.92	-2.16	0.02	2.28	-	-	**5**	**1**	
1	-1.94	4.75	-	-	-	-	**4**	**3**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews* 7 ". (أنظر الملحق رقم 2)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة *LGDP* هو (0.33) أكبر من (0.05) عند مستوى معنوية (5%) وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية *LGDP*. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولار سوف ننتقل إلى النموذج الخامس. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة *LGDP* هو (0.02) أقل من (0.05) عند مستوى معنوية (5%) وهذا ما يجعلنا لا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية *LGDP*. وتبعا لاستراتيجية هذا الاختبار نتحقق من وجود جذر الوحدة في هذا النموذج. حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لسلسلة *LGDP* هي (2.16-) أكبر من الاحصائية المجدولة $\left(t_{tab(5\%)} = -2.96\right)$ عند مستوى معنوية (5%)، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم، أي يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة *LGDP* غير مستقرة في المستوى وهي من النوع *DS* ولجعلها مستقرة نستخدم الفروق.

1- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات LM.

الجدول الموالي يوضح استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات.

الجدول رقم (8.4) : اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات LM

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.63	-3.51	-191	0.05	1.95	0.53	0.62	**6**	**1**	*LM*
0.33	-2.92	-1.89	0.06	1.92	-	-	**5**	**1**	
0.98	-1.94	1.80	-	-	-	-	**1**	**0**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews* 7 ". (أنظر الملحق رقم 2)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة LM هو (0.53) أكبر من (0.05) عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية LM. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الخامس. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة LM هو (0.06) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي عدم وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية LM. وعليه سوف ننتقل لتقدير النموذج الأول حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لسلسلة LM هي (1.8) أكبر من الاحصائية المجدولة ($t_{tab(5\%)} = -1.94$) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم، أي يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة LM غير مستقرة في المستوى وهي من النوع DS ولجعلها مستقرة نستخدم الفروق.

2- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك LC.

الجدول الموالي يوضح استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك.

الجدول رقم (9.4) : اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك LC

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.09	-3.52	-3.23	0.00	3.31	0.06	1.91	**6**	**3**	*LC*
0.36	-2.92	-1.82	0.06	1.92	-	-	**2**	**0**	
0.97	-1.94	1.6	-	-	-	-	**4**	**3**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews 7* " (أنظر الملحق رقم 2)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة LC هو (0.06) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية LC. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الثاني. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة LC هو (0.06) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي عدم وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية LC. وعليه سوف ننتقل لتقدير النموذج الرابع حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لسلسلة LC هي (1.6) أكبر من الاحصائية المجدولة ($t_{tab(5\%)} = -1.94$) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نقبل فرضية العدم، أي يوجد جذر

أحـــادي، وبالتالي فالسلسلة LC غير مستقرة في المستوى وهي من النوع DS ، ولجعلها مستقرة نستخدم الفروق.

3- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الصادرات LX.

الجدول الموالي يوضح استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الصادرات.

الجدول رقم (10.4) : اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الصادرات LX

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
$Prob$	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	$Prob$	t_{cal}	$Prob$	t_{cal}			
0.00	-3.51	-4.81	0.00	4.82	0.00	4.66	**3**	**0**	LX

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " $Eviews\ 7$ ". (أنظر الملحق رقم 2).

من خلال الجدول اعلاه نلاحـــظ أن الاحتمال المرافق للاحصائيـــة المحسوبـــة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة LX هو (0.00) أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا لا نقبـــل الفرضـية $H_0 : b = 0$ ، أي وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية LX . كما نلاحـظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لجذر الوحدة هي (-4.8) أقل من الاحصائية المجدولة $(t_{tab(5\%)} = -3.51)$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة LX ، غير مستقرة في المستوى وهي من النوع TS، ولجعلها مستقرة نقوم بتقدير دالة لوغاريتم الصادرات على الزمن ثم نطرحها من السلسلة الأصلية. وبعد التقدير تحصلنا على سلسلة جديدة تمثل لوغاريتم الصادرات منزوعة الاتجاه العام EX والجدول التالي يبين استقراريتها.

الجدول رقم (11.4): اختبار استقرارية الدالة لوغاريتم الصادرات منزوعة الاتجاه العام EX

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
$Prob$	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	$Prob$	t_{cal}	$Prob$	t_{cal}			
0.00	-3.51	-4.81	0.77	0.28	0.78	-0.27	**3**	**0**	EX
0.00	-2.92	-4.88	0.93	0.08	-	-	**2**	**0**	
0.00	-1.94	-4.93	-	-	-	-	**3**	**0**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " $Eviews\ 7$ ". (أنظر الملحق رقم 2).

من خلال الجدول اعلاه نلاحـــظ أن الاحتمال المرافق للاحصائيـــة المحسوبـــة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة EX هو (0.78) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$ ، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية EX . وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الثاني. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد

الثابت لسلسلة EX هو (0.93) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية: $H_0 : c = 0$، أي عدم وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية EX. وعليه سوف ننتقل لتقدير الأنموذج الثالث حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لجذر الوحدة هي (4.93-) أقل من الاحصائية المجدولة ($t_{tab(5\%)} = -1.94$) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا لانقبل فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة EX مستقرة في المستوى، وعليه فالسلسلة لوغاريتم الصادرات متكاملة من الدرجة صفر.

4- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الاستثمار LI.

الجدول الموالي يوضح استقرارية السلسلة الزمنية لوغاريتم الاستثمار.

الجدول رقم (12.4) : اختبار ديكي فولار للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستثمار LI

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.01	-3.53	-4.2	0.00	4.15	0.00	3.9	**6**	**7**	*LI*
0.24	-2.92	-2.08	0.03	2.16	-	-	**2**	**0**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews* 7 ". (أنظر الملحق رقم 2).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة LI هو (0.00) أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا لا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية LI. وتبعا لاستراتيجية هذا الاختبار نتحقق من وجود جذر الوحدة في هذا الأنموذج. حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لجذر الوحدة هي (4.2-) أقل من الاحصائية المجدولة ($t_{tab(5\%)} = -3.53$) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا لا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة LI غير مستقرة في المستوى وهي من النوع TS ولجعلها مستقرة ننزع الاتجاه العام. والجدول الموالي يبين استقرارية سلسلة لوغاريتم الاستثمار منزوعة الاتجاه العام.

الجدول رقم (13.4): اختبار استقرارية السلسلة لوغاريتم الاستثمار منزوعة الاتجاه العام EI

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.01	-3.53	-4.2	0.32	0.01	0.41	-0.83	**6**	**7**	*EI*
0.00	-2.94	-4.42	0.43	0.79	-	-	**5**	**7**	
0.00	-1.94	-4.38	-	-	-	-	**4**	**7**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews* 7 ". (أنظر الملحق رقم 2).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة EI هو (0.41) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية EI. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الخامس. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة EI هو (0.43) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي عدم وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية EI. وعليه سوف ننتقل لتقدير النموذج الرابع حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لجذر الوحدة هي (-4.38) أقل من الاحصائية المجدولة ($t_{tab(5\%)} = -1.94$) عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا لانقبل فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة EI مستقرة في المستوى، وعليه فالسلسلة لوغاريتم الاستثمار متكاملة من الدرجة صفر.

المطلب الثاني: اختبار السكون للفروق الاولى

في هذا المطلب سوف نقوم بدراسة استقرارية الفروق الأولى للسلاسل الزمنية المستخدمة في هذه الدراسة.

1- دراسة استقرارية الفروق الأولى لسلسة لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي DLGDP.

الجدول الموالي يبين استقرارية الفروق الأولى لسلسة لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول رقم(14.4) : اختبار ديكي فولار لسلسلة الفروق الاولى للوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي DLGDP

المتغيرات	درجة التأخير	النماذج	$H_0 : b = 0$		$H_0 : c = 0$		$H_0 : \lambda = 0$		
			t_{cal}	Prob	t_{cal}	Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	Prob
DLGDP	0	3	-1.78	0.08	4.11	0.00	-3.51	-8.46	0.00
	0	2	-	-	4.82	0.00	-2.92	-8.06	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews 7* ". (أنظر الملحق رقم 3).

خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة $DLGDP$ هو (0.08) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية $DLGDP$. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الثاني. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة $DLGDP$ هو (0.00) أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا لا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية $DLGDP$. وتبعا

لاستراتيجية هذا الاختبار نتحقق من وجود جذر الوحدة في هذا النموذج. حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لسلسلة $DLGDP$ هي (8.06-) أقل من الاحصائية المجدولة $\left(t_{tab(5\%)} = -2.92\right)$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا لا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة $DLGDP$ مستقرة في الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

2- دراسة استقرارية الفروق الأولى للسلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات DLM.

الجدول الموالي يبين استقرارية الفروق الأولى للسلسلة الزمنية لوغاريتم الواردات.

الجدول رقم(15.4) : اختبار ديكي فولار لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم الواردات الزمنية DLM

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.00	-3.51	-4.68	0.26	1.13	0.61	-0.51	**3**	**0**	*DLM*
0.00	-2.92	-4.7	0.15	1.44	-	-	**2**	**0**	
0.00	-1.94	-4.42	-	-	-	-	**1**	**0**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews 7* ". (أنظر الملحق رقم 3).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة DLM هو (0.61) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية DLM. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولر سوف ننتقل إلى الأنموذج الثاني. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة DLM هو (0.15) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي عدم وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية DLM. وعليه سوف ننتقل لتقدير الأنموذج الأول حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لسلسلة DLM هي (4.92-) أقل من الاحصائية المجدولة $\left(t_{tab(5\%)} = -1.94\right)$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا نرفض فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة DLM مستقرة في الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى.

3- دراسة استقرارية الفروق الأولى للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك DLC.

الجدول الموالي يبين دراسة استقرارية الفروق الأولى للسلسلة الزمنية لوغاريتم الاستهلاك.

الجدول رقم (16.4): اختبار ديكي فولار لسلسلة الفروق الأولى للوغاريتم الاستهلاك الزمنية DLC

$H_0 : \lambda = 0$			$H_0 : c = 0$		$H_0 : b = 0$		النماذج	درجة التأخير	المتغيرات
Prob	$t_{tabl(5\%)}$	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}			
0.00	-3.51	-5.24	0.02	2.3	0.29	-1.07	**3**	**0**	DLC
0.00	-2.92	-5.12	0.01	2.67	-	-	**2**	**0**	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج " *Eviews* 7 ". (أنظر الملحق رقم 3).

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لمعامل الاتجاه العام لسلسلة DLC هو (0.29) أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية : $H_0 : b = 0$، أي عدم وجود اتجاه عام في السلسلة الزمنية DLC. وحسب استراتيجية اختبار ديكي فولار سوف ننتقل إلى النموذج الثاني. حيث نجد أن قيمة الاحتمال الموافق للاحصائية المحسوبة (t_{cal}) للحد الثابت لسلسلة DLC هو (0.1) أقل من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وهذا ما يجعلنا لا نقبل الفرضية $H_0 : c = 0$، أي وجود الحد الثابت في السلسلة الزمنية DLC. وتبعا لاستراتيجية هذا الاختبار نتحقق من وجود جذر الوحدة في هذا النموذج. حيث نلاحظ أن الاحصائية المحسوبة (t_{cal}) لجذر الوحدة هي (-5.12.) أقل من الاحصائية المجدولة $\left(t_{tab(5\%)} = -2.92\right)$ عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يجعلنا لا نقبل فرضية العدم، أي لا يوجد جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة DLC، مستقرة في الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثالث: تقدير أنموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة

إن القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج *ARDL* يتم من خلال القيام بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية وتحديد درجة التأخير اللازمة:

$$\Delta PIB_t = c_0 + \pi_1 LPIB_{t-1} + \pi_2 LC_{t-1} + \pi_3 LI_{t-1} + \pi_4 LX_{t-1} + \pi_5 LM_{t-1} + \sum_{j=0}^{p_1} B_j \Delta PIB_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_2} \gamma_j \Delta C_{t-j} +$$

$$\sum_{j=0}^{p_3} \lambda_J \Delta LI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_4} \lambda_j \Delta LX_{t-j} + \sum_{j=0}^{p_5} \theta_j \Delta LM_{t-j}$$

أولا– تحديد عدد الفجوات الزمنية اللازمة

من أجل تحديد عدد الفجوات الزمنية المثلى استخدمنا برنامج "*Eviews* 9 " من أجل حساب معيار أكاييك لعدة تبطاؤات زمنية التي يقوم البرنامج باختيارها تلقائيا، والشكل الموالي يبين درجة التأخير التي تم اختيارها.

الشكل رقم 2.4:النموذج الأمثل وفقا لمعيار أكاييك

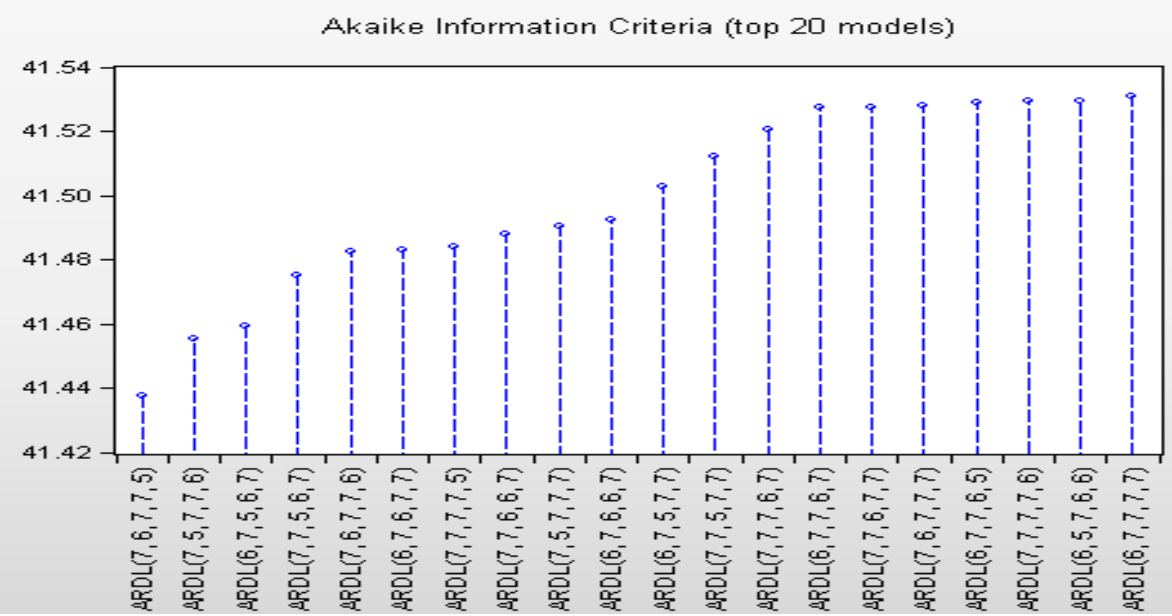

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج *Eviews* 9 .

من خلال الشكل السابق نجد أن التأخير الأمثل للناتج المحلي الإجمالي هو 7 أما التأخير الخاص بمتغير الاستهلاك فكان 6 أما متغير الاستثمار ومتغير الصادرات فكان التأخير المناسب لهما هو 7 في حين كان التأخير من الدرجة الخامسة هو التأخير الملائم لمتغير الواردات[1].

وعليه يصبح لدينا الأنموذج التالي هو النموذج العام الامثل لأنه حققق أقل قيمة لمعيار "أكاييك".

$$\Delta GDP_t = c_0 + \pi_1 LGDP_{t-1} + \pi_2 LC_{t-1} + \pi_3 LI_{t-1} + \pi_4 LX_{t-1} + \pi_5 LM_{t-1} + \sum_{j=0}^{p=6} B_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{j=0}^{p=5} \gamma_j \Delta C_{t-j} +$$

$$\sum_{j=0}^{p=6} \lambda_J \Delta LI_{t-j} + \sum_{j=0}^{p=6} \lambda_j \Delta LX_{t-j} + \sum_{j=0}^{p=4} \theta_j \Delta LM_{t-j}$$

[1]– أنظر الملحق رقم 4.

ثانيا– اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

الخطوة الاولى لمنهجية (ARDL) هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، بحيث يرتكز التكامل المشترك وفقا لـ "*Pesaran and al* 2001" على اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0 : \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = \pi_4 = \pi_5 = 0$$
$$H_1 : \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0, \pi_4 \neq 0, \pi_5 \neq 0$$

احصائية الاختبار هي احصائية F، والقرار هو على النحو التالي إذا كانت قيمة احصائية F أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت احصائية F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، أما إذا كانت قيمة احصائية F تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل "بيسران وآخرون" لا يمكن أن نقرر وجود علاقة تكامل مشترك من عدمها[1].

إن قيمة الاحصائية F المحسوبة وجميع حدود القيم الحرجة الموضوعة من طرف "بيسران" عند المستويات المختلفة للمعنوية مبينة في الجدول الموالي.

الجدول (17.4): اختبار الحدود

احصائية F=8.24		
القيم الحرجة		
مستويات المعنوية	الحد السفلي	الحد العلوي
%10	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج *Eviews 9* (أنظر الملحق رقم 5).

يبين الجدول السابق أن قيمة F الاحصائية هي أكبر من جميع الحدود العلوية عند المستويات المختلفة لدرجات المعنوية (1% ، 2.5% ، 5% و10%) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع[2].

[1]– ملاي علي هواري، **الفلاحة، الدعم والنمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراة، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2015-2016، ص: 228.

[2]– أنظر الملحق رقم 5.

ثالثا– تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة في الأجل الطويل لنموذج (ARDL)

إذا بعدما درسنا الاستقرارية ووجدنا أن هناك بعض المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى والبعض الآخر من المتغيرات مستقر من الدرجة صفر، وبعد اجراء اختبار الحدود الذي دل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له نقوم بتقدير أنموج **(ARDL)** وهو موضح في الجول الموالي:

الجدول رقم (18.4): تقدير أنموذج (ARDL)

المتغير التابع DLGDP				
المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	احصائية t	الاحتمال
معلومات الاجل القصير				
D(LGDP(-1))	1.868746	0.494346	3.780236	0.0129
D(LGDP (-2))	1.749940	0.374900	4.667752	0.0055
D(LGDP (-3))	0.887749	0.308776	2.875056	0.0348
D(LGDP (-4))	0.957574	0.319867	2.993663	0.0303
D(LGDP (-5))	0.608802	0.235846	2.581351	0.0494
D(LGDP (-6))	0.314253	0.108237	2.903382	0.0321
D(LC)	1.352741	0.163884	8.25424	0.0004
D(LC(-1))	-1.443408	0.432919	-3.334129	0.0212
D(LC(-2))	-1.589308	0.455692	-3.487683	0.0175
D(LC(-3))	-0.548249	0.206124	-2.659803	0.0386
D(LC(-4))	-0.924359	0.323967	-2.853252	0.023
D(LC(-5))	-0.395659	0.142372	-2.779055	0.047
D(LI)	0.864956	0.113798	7.600802	0.0006
D(LI(-1))	-1.411341	0.440119	-3.206723	0.0238
D(LI(-2))	-1.786256	0.403122	-4.431053	0.0068
D(LI(-3))	-0.668351	0.258369	-2.586811	0.0472
D(LI(-4))	-0.849003	0,320733	-2.647072	0.0358
D(LI(-5))	0,315041	0.121346	2.596223	0.029
D(LI(-6))	-0.221974	0.079731	-2.784032	0.0387
D(LX)	0.901535	0.07805	11.550734	0.0001
D(LX(-1))	-1.967585	0.482277	-4.079780	0.0095
D(LX(-2))	-1.834609	0.333465	-5.501660	0.0027
D(LX(-3))	-1.016230	0.260833	-3.896095	0.0115
D(LX(-4))	-1.015881	0.283844	-3.579011	0.0159
D(LX(-5))	-0.525698	0.203435	-2.584112	0.0236
D(LX(-6))	-0.202566	0.070425	-2.876344	0.0209
D(LM)	-0.897494	0.121820	-7.367361	0.0007
D(LM(-1))	-0.626333	0.225564	-2.776742	0.0378
D(LM(-2))	1.022201	0.329052	3.106507	0.0267
D(LM(-3))	0.478280	0.176557	2.708932	0.0482

D(LM(-4))	0.611223	0.222327	2.74921	0,0351
معلومات الاجل الطويل				
C	-5.653586	2.203510	-2.565718	0.0326
LCD(-1)	2.386602	0.574858	4.151635	0.0089
LID(-1)	1.819448	0.615459	2.956247	0.0317
LXD(-1)	2.855319	0.685379	4.166041	0.0088
LMD(-1)	-1.208491	0.4708811	-2.566446	0.0468
CointEq(-1)	-2.614649	0.617777	-4.232348	0.0082
معادلة حد تصحيح الخطأ				

Cointeq = LGDP - (0.9128*LC + 0.6959*LI + 1.0920*LX -0.4622*LM - 2.162273)

معادلة التكامل المشترك				
المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصائية–t	الاحتمال
LC	**0.912781**	**0.096196**	**9.488774**	**0.0002**
LI	**0.695867**	**0.092029**	**7.561425**	**0.0006**
LX	**1.092047**	**0.089388**	**12.216954**	**0.0001**
LM	**-0.462200**	**0.118236**	**-3.909137**	**0.0113**
C	**-2.162273**	**0.786079**	**-2.750706**	**0.0142**

احصائيات النموذج			
R-squared	0.997474	**Akaike info criterion**	41.43767
Adjusted R-squared	0.979290	**Schwarz criterion**	42.96848
Log likelihood	-833.1911	**Hannan-Quinn criter.**	41.99877
F-statistic	54.85407	**Durbin-Watson stat**	2.839533
Prob(F-statistic)	0.000142		

المصدر : من إعداد الطالب باستخدام *Eviews 9* .

من خلال ما سبق وجدنا أن معامل حد تصحيح الخطأ قد حقق الشرطين، الشرط اللازم والشرط الكافي. فالشرط اللازم هو أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب الإشارة وهذا قد تحقق، كما أنه حقق الشرط الكافي إذ أن معامل تصحيح الخطأ يتمتع بمعنوية عالية حيث كانت قيمة الاحتمال المرافق له هو (p=0.00) وهو أقل من 5% وبالتالي فهو معنوي احصائيا، أي هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المفسرة له وخاصة لوغاريتم الواردات ولوغاريتم الصادرات، إذا فآلية تصحيح الخطأ موجودة بالأنموذج وتقيس معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة العودة إلى

وضع التوازن في الأجل الطويل والنسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن، حيث بلغت سرعة التعديل 261% في وحدة الزمن (سنة).

من خلال النتائج المتحصل عليها، نجد أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة القصيرة الأجل المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، حيث يدل معامل الصادرات في المدى القصير على أن زيادة النمو في الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.90%، وهذا يدل على وجود علاقة سببية تتجه من النمو في الصادرات نحو النمو في الناتج المحلي الاجمالي. كما أن زيادة الاستهلاك بـ 1% سوف يرفع النمو الاقتصادي بنسبة 1.35 % في الأجل القصير، وإن الاستثمار إذا زاد في الاجل القصير بنسبة 1% فإنه سوف يعمل على رفع نسبة النمو الاقتصادي بـ 0.86% وأخيرا وجدنا أنه في حالة نمو الواردات في الأجل القصير بنسبة 1% سوف يخفض النمو الاقتصادي في المدى القصير بنسبة 0.89%، وهذا يدل على وجود علاقة سببية تتجه من النمو في الواردات نحو النمو في الناتج المحلي الاجمالي. كما وجدنا من خلال معلومات النموذج في الاجل الطويل التي استخدمت في الحصول على العلاقة توازنية طويلة الأجل من خلال معادلة التكامل المشترك أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة الطويلة الأجل المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، حيث يدل معامل الصادرات في المدى الطويل على أن زيادة النمو في الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.09%، وهذا يدل على وجود علاقة سببية تتجه من النمو في الصادرات نحو النمو في الناتج المحلي الاجمالي. كما أن زيادة الاستهلاك بـ 1% سوف يرفع النمو الاقتصادي بنسبة 0.91% في الاجل الطويل، وإن الاستثمار إذا زاد في الاجل الطويل بنسبة 1% فإنه سوف يعمل على رفع نسبة النمو الاقتصادي بـ 0.69% وأخيرا وجدنا أنه في حالة نمو الواردات في الاجل الطويل بنسبة 1% سوف يخفض النمو الاقتصادي في المدى الطويل بنسبة 0.46%، وهذا يدل على وجود علاقة سببية تتجه من النمو في الواردات نحو النمو في الناتج المحلي الاجمالي. ولقد كانت قيمة F المحسوبة هي 54.85 وهي تفوق القيمة الجدولية الموافقة عند مستوى معنوية 5% ، وبالتالي نقبل الفرض بأن معالم الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وأنها تختلف جوهريا عن الصفر. وهي تشير إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة تساهم في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي. كما كانت قيمة معامل التحديد المعدل 0.97 وهي تدل على أن المتغيرات المفسرة تشرح نسبة 97% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي. وقد كانت قيمة اختبار داربين واتسن هي 2.83 والتي لا يمكن الاعتماد عليها في التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي.

كذلك، تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية كما هو موضح بالشكل أسفله تعزز جودة وصلاحية النموذج ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم (3.4): القيم المقدرة والحقيقية والبواقي

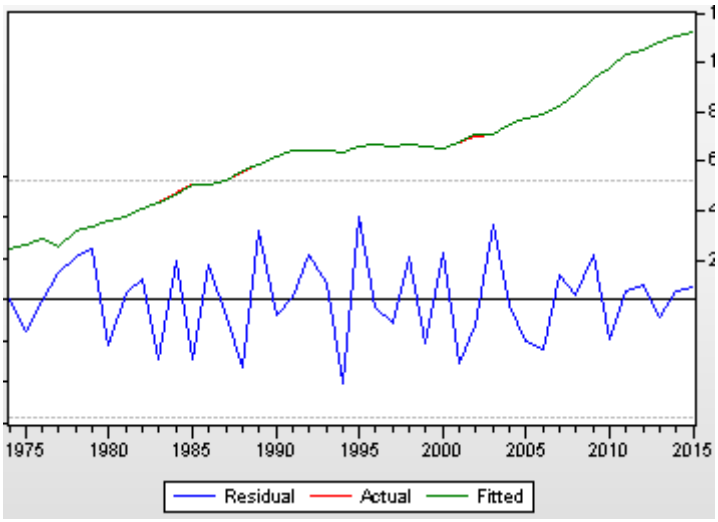

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام *Eviews 9* .

رابعا– اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء واختبار ثبات التباين

الجدول الموالي يبين اختبار ارتباط الذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم (19.4) : اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.429863	Prob. F(2,3)	0.3663
Obs*R-squared	20.49729	Prob. Chi-Square(2)	0.5406

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام *Eviews 9* .

كما ذكرنا سابقا لا يمكننا الحكم على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء للأنموذج بالاعتماد على احصائية دربن واتسن ولكن يمكننا القيام بذلك من خلال اختبار "Breush-Godfrey" ويقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود الارتباط الذاتي وبمأن قيمة احتمال مضاعف لغرانج هو 0.366 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5% فإننا نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

أما اختبار ثبات التباين عن طريق اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) فيظهر قبول فرضية العدم التي تنص على أنه لاوجود لمشكلة اختلاف التباين في حد الخطأ. (أنظر الملحق رقم6).

خامسا– اختبار استقرار النموذج

من أجل اختبار الاستقرار الهيكلي لمقدرات المدى القصير والطويل سوف نستخدم اختبارين تم تقديمهما من طرف (*Brown, Durbin, and Evans* 1975) وهما اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*) .

يعتبر هذان الاختباران من الاختبارات المهمة في هذا النوع من التقدير وذلك لأنهما يبينان شيئين مهمين، فهما يوضحان وجود أي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة، وكذلك يبينان مدى استقرار وانسجام المقدرات طويلة الاجل مع المقدرات قصيرة المدى. كما أن العديد من الدراسات التي استخدمت منهجية "ARDL" دائما تكون مرفقة بمثل هذه الاختبارات.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة أنموذج تصحيح الخطأ لنموذج "ARDL" إذا وقع الشكل البياني الاحصائي لكل من (*CUSUM*) و(*CUSUM of Squares*) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وعليه فإن المعلمات المقدرة سوف تكون غير مستقرة إذا وقع الشكل البياني للاختبارين خارج مجال حدود الثقة، والشكل الموالي يبين هذا الاختبار.

الشكل رقم (4.4): اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي المعادة واختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعادة

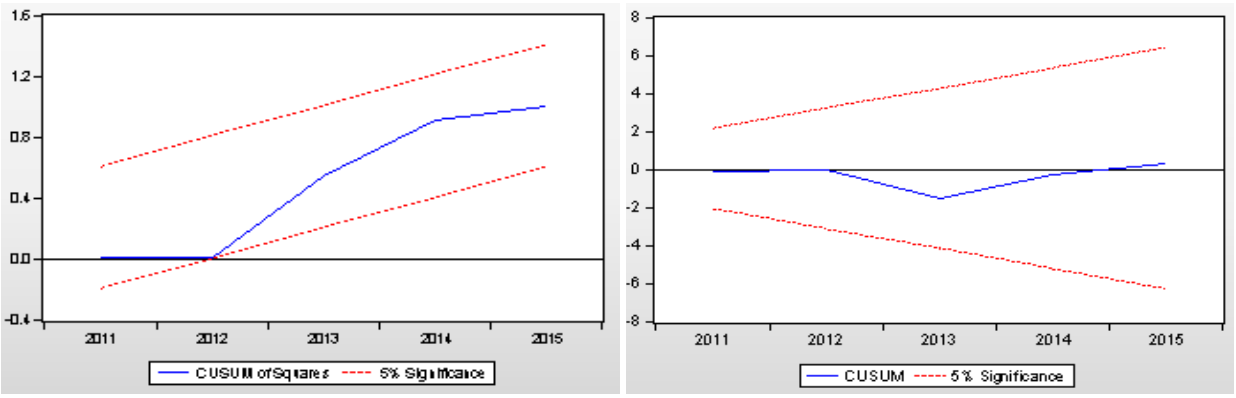

المصدر: من اعداد الطالب باستخدام *Eviews 9* .

من الشكل السابق يتضح أن المعاملات المقدرة للنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة الممتدة، لوقوع الرسم البياني لاختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة واختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعادة داخل خطي الحدود.

خلاصة الفصل الرابع

في هذا الفصل قمنا بدراسة وصفية لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1970 إلى سنة 2015 وقد ركزنا على الهيكل السلعي لمكونات الصادرات والواردات وذلك خلال الفترة التي ساد فيها احتكار الدولة للتجارة الخارجية والتي تمتد من سنة 1970 إلى سنة 1989، كما تطرقنا إلى الفترة التي تبنت فيها الدولة سياسة الانفتاح التجاري فيما بعد سنة 1989، ولقد تعرضنا إلى النمو الاقتصادي الذي ساد الجزائر في هذه الفترة ، أما على الصعيد التطبيقي فقد قمنا بقياس قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة حيث وجدنا أن هناك ارتباط قوي خاصة بين لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الواردات من جهة ولوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي من جهة ثانية، كما قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة والتي وجدنا أن متغير لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الاستثمار يستقر في المستوى بعد نزع الاتجاه العام أما باقي المتغيرات الأخرى فهي تستقر من الدرجة الأولى، وبالتالي قمنا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة حيث دل الاختبار على أن هناك علاقة الأجل الطويل والقصير تربط بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة وخاصة النمو في الصادرات والنمو في الواردات حيث كانت معاملاتهما تتمتع بالمعنوية الاحصائية وإشارتهما توافق النظرية الاقتصادية، كما دلت الاختبارات على استقرار النموذج وخلوه من الارتباط الذاتي من الاخطاء مع ثبات التباين في حد الخطأ وجودة النموذج وصلاحيته، وقد فسرت المتغيرات المستقلة النمو الاقتصادي بنسبة 97 %.

خـــــاتمـــــة

إن التشابك الاقتصادي بين الدول يعتبر من أهم عوامل زيادة الرفاهية لأفراد الأقطار في ظل الموجة التحررية للاقتصاد المتبناة من طرف الهيئات المالية العالمية، التي تعتمد في أيدولوجيتها على الفكر الرأسمـــالي، كما يبقى النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف الاقتصادية لجميع الأقطار دون استثناء، إلا أن العوامل المحددة له تغيرت عبر الدراسات الاقتصادية من النظرية التجارية وصولا إلى نظريات النمو الداخلي، فهناك من الاقتصاديين من يعزي النمو الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية من العمل ورأس المال والأرض، وهناك من أرجعه إلى دور المنظم، وهناك من نسبه إلى التحسن التكنولوجي، كما أعاده البعض إلى التعليم، وهناك من رأى أن للإنفاق الحكومي دورا مهما في تحديده. وفي هذه الدراسة حاولنا التوصل إلى علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

تناولنا في الفصل الأول أهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية حيث كانت البداية من خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أين ظهرت مدرسة "الفزيوقراط" في فرنسا التي أوضحت أن مصدر الثروة هو ما تقدمه الطبيعة من منتجات زراعية وهكذا فإن عمل المزارعين يعتبر هو المنبع الرئيسي للثروة. وفي القرن التاسع عشر سادت أفكار المدرسة التجارية، والتي بينت أن التجارة هي المصدر الأول للثروة ونادت بزيادة الصادرات وتقليص الواردات كما انتشرت خلال منتصف القرن الثامن عشر أفكار الاقتصادي "آدم سميث" التي وضحها في مؤلفه "ثروة الأمم"، أين أكد أن المصدر الأساسي للثروة هو الإنتاج من خلال تقسيم العمل في ظل سوق المنافسة التامة، وقد تطورت هذه الفكرة لتشمل التقسيم الدولي للعمل من خلال التخصص تبعا للميزة المطلقة لكل دولة، إلا أن الاقتصادي "دافيد ركاردو" هو أول من تناول التجارة الخارجية بشكل مباشر من خلال نظرية " الميزة النسبية" معتمدا على أن تكلفة العمل هي الأساس الذي يحدد قيمة التبادل الداخلي والخارجي وكل ذلك في ظل مجموعة من الشروط.

غير أن الاقتصادي "ريكاردو" لم يوضح مقدار الكسب الناجم عن طريق التخصص، وهذا جوهر ما أشار إليه الاقتصادي "جون ستيوارت ميل"، إذ أضاف لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضـة، فمعدل التبادل التجاري يقع بين السعريين النسبيين في البلدين وهو يتحدد عن طريق حجم الطلب في القطرين حيث يتحقق التوازن عند النقطة التي تتعادل عندها قيمة الصادرات والواردات الكلية لكل بلد.

كما ظهرت هناك مجموعة من الأفكار الداعية إلى سياسة حمائية من أجل حماية الصناعات الناشئة، على شاكلة أراء "ألكسندر هاملتن"وزير المالية في وانشنطن والاقتصادي الألماني "فريدريك ليست".

ثم بعد ذلك أسقط كل من الاقتصاديين "هيكشر وأهلين" نظرية القيمة للعمل وأدخلا عنصر إنتاجي آخر يتمثل في رأس المال. وحسب نظرية "هكشر وأولين" كل بلد يصدر السلعة التي يستعمل في

إنتاجها كمية كبيرة من المورد الوفير والرخيص نسبيا ويقوم باستيراد السلعة التي يحتاج في إنتاجها لكمية كبيرة من المورد النادر والمكلف نسبيا، وعلى أي حال تشرح نظرية "هيكشر وأولين" جانبا عن كيفية تأثير التجارة الخارجية في أسعار العوامل وتوزيع الدخل في كل قطر. حيث أن الاقتصاديين السابقون كانوا عمليا صامتين اتجاه هذه النقطة.

ثم تجلت بدائل لنظرية "هيكشر وأولين"، نذكر منها نظرية دورة حياة المنتج للاقتصادي "ريموند فارنون" من خلال شرحه لدورة حياة المنتج في الولايات المتحدة.

وفي سبعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل النظرية الحديثة للتجارة الخارجية والتي تنسب إلى الاقتصادي "بول كروغمان"، وتفترض هذه النظرية تزايد غلة الحجم، سيادة سوق المنافسة الاحتكارية وكذلك حرية الدخول والخروج في أي سوق إنتاجي. وأخيرا بدأ الاهتمام يتصاعد منذ أواخر القرن العشرين إلى اليوم بالعوامل التي تحكم تنافسية القطر في مجال التجارة الخارجية وقد قام " مايكل بورتر" بتحديد خمسة عوامل تحدد الاستراتيجية الناجحة لأي مؤسسة وأربع عوامل أساسية للبيئة التنافسية الملائمة.

أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، فهو يعزى إلى الموارد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال والتقدم التقني، فالموارد الطبيعية المتوفرة في الاقتصاد تكون ثابتة نسبيا ولا تؤدي إلى زيادات مهمة في القدرة الإنتاجية مع الزمن وهذا راجع إلى كون بعض الموارد الطبيعية كالاحتياطي من الغاز والنفط الذي يكون في باطن الأرض ولم يكتشف بعد، فهي تحدث نموا اقتصاديا معتبرا بعد اكتشافها، أما زيادة حجم العمالة في الاقتصاد الوطني أو ارتفاع عدد الساعات المخصصة للعمل في اليوم أو الأسبوع سوف يساهم في زيادة قدرة الإنتاج المحلي، كما أن ارتقاء المستوى التعليمي والثقافي وتحسن مهارات اليد العاملة الحالية تعزز من طاقة الإنتاج وتراكم رأس المال، إذ ارتفاع عدد المصانع والآلات والأدوات يعتبر من أهم العوامل ذات الأثر الكبير على النمو الاقتصادي، فبواسطة تراكم رأس المال يستطيع الاقتصاد المحلي الاستفادة من رأس المال كالآلات باعتباره بديلا لعنصر العمل في إنتاج بعض السلع عن طريق إحلال الآلات محل العمال وهذا ما يرفع من القوة أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وذلك لأن عنصر العمل يغدو متوفرا لإنتاج المزيد من السلع والخدمات الأخرى، أما التقنية أو التكنولوجيا فهي تطوير واستعمال معارف جديدة من أجل تحسين العملية الإنتاجية كما قد تنطوي على الاستثمار في تجهيزات جديدة ذات فعالية أكبر أو أدوات أكثر فعالية في المزج بين عوامل الإنتاج.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه علاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، حيث تتفاوت أهمية التجارة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية. ففي الوقت الذي تنظر فيه النظرية التقليدية الحديثة لأهمية التجارة في بلد معين على أنه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية (هبات

عوامل الانتاج)، وما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية والدولية مع عدم إمكانية النقل التقني ومحدودية الموارد وسيادة المنافسة التامة، ينظر للتجارة من وجهة نظر النظريات الحديثة على أنها تعمل في ظل منافسة احتكارية، وإمكانية للنقل التقني، وإمكانية خلق موارد جديدة من خلال الطبيعة الديناميكية للمزايا النسبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الوقت الذي يحكم قانون ثبات غلة حجم النظرية التقليدية الحديثة، يسود قانون تزايد غلة الحجم في ظل نظريات التجارة الحديثة، الأمر الذي يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الصناعات التي تتميز بهذا النوع من تزايد الغلة. كما يفسح المجال للتدخل الحكومي لدعم الانتشار التقني، وكذلك الحماية على أسس مختارة ومحدودة.

أما فيما يخص علاقة ودور التجارة بالنمو الاقتصادي فقد تفاوتت وجهات النظر ففي الوقت الذي تعتقد فيه النظرية التقليدية الحديثة بأهمية تحرير التجارة والأثر المباشر على تعزيز النمو فإن النظريات الحديثة للتجارة الخارجية تشير إلى أهمية تحقيق النمو أولا لتعود لاحقا إلى تعزيز الصادرات. وهنا يبرز أيضا دور الحكومة في دعم تلك السلع التصديرية مرتفعة النوعية. عموما فإنه يمكن القول بأن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو.

أما في الفصل الرابع فقد تطرقنا إلى هيكل التجارة الخارجية في الجزائر وتطوره خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2015. وذلك من خلال التركيز على الهيكل السلعي للواردات والصادرات الوطنية تبعا للتقسيمات الاقتصادية الكبرى وتطورها خلال مرحلة احتكار التجارة الخارجية من سنة 1970 إلى سنة 1989، وكذلك خلال فترة تحرير التجارة الخارجية منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2015. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خلال نفس الحقبة الزمنية.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى نظريات التكامل المشترك، حيث تعرضنا إلى مفاهيم استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الاشارة إلى اختبار "ديكي فولر" و"اختبار فليب- بيرون" واختبار "KPSS" كما تناولنا منهج السببية لدى "أنجل – جرنجر " واختبار التكامل المشترك لدى "جوهنسن" ووفقا لمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). كما تم التحقق من العلاقة في الأجل الطويل والقصير بين مكونات هيكل التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لفرضيات الدراسة، فقد تبين لنا من خلال دراستنا ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها أن هيكل التجارة الخارجية يتكون من هيكل الصادرات وهيكل الواردات، إذ يتكون هيكل الصادرات من نسب عالية لصادرات المحروقات بينما هيكل الواردات ترتفع فيه نسبة استيراد سلع التموين الصناعي. فقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية، حيث تبين أن صادرات الجزائر كانت ترتكز على المنتج الوحيد فقد شكلت الطاقة منه ما نسبته 95%، أما الواردات الجزائرية فقد كانت

تشمل كل شيء بدءا بالمنتجات الغذائية والمشروبات وكذلك سلع التموين الصناعي ومواد النقل بالإضافة إلى مواد الطاقة وذلك في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني الذي لم يبلغ مرحلة الاكتفاء الذاتي في هذه القطاعات.

أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على أن هناك علاقة طرديه تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل. فقد كانت صحيحة، حيث توصلنا إلى أن معامل الصادرات في المديين القصير والطويل يتمتع بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5%، ويشير إلى أن زيادة النمو في الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.90% و1.09% في الأجلين القصير والطويل على الترتيب.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي تتبنى عدم وجود أي علاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين القصير والطويل. فقد تبين عدم صحتها، حيث وجدنا أن معامل الواردات في المديين القصير والطويل يتمتع بالمعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 5%، وهو يدل على أن زيادة النمو في الواردات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى خفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.89% و0.46% في الأجلين القصير والطويل على الترتيب.

وفيما يخص الفرضية الرابعة التي تشير إلى أن هناك ارتباط قوي بين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي. فقد تبين صحتها، حيث سجلنا معامل ارتباط بقيمة 0.96 وهو ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%. بينما في الجزء الخاص بعدم وجود علاقة بين الواردات والناتج المحلي الاجمالي فقد كانت غير صحيحة، حيث أشار معامل الارتباط إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين حيث كانت قيمته 0.86 وهو ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%.

أما فيما يخص نتائج الدراسة فقد كانت كالتالي :

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن صادرات الجزائر كانت تعتمد في الأساس على منتج وحيد، حيث شكلت الطاقة ما نسبته 95% من الصادرات الكلية، أما فيما يخص الواردات فالجزائر تقوم باستيراد كل شيء انطلاقا من المنتجات الغذائية والمشروبات وكذلك سلع التموين الصناعي ومواد النقل بالإضافة إلى مواد الطاقة وذلك في ظل ضعف الاقتصاد الوطني الذي لم يصل إلى مستوى الاكتفاء الذاتي في جميع القطاعات.

كما اتضح لنا أن الجزائر عرفت معدلات نمو متذبذبة في جميع القطاعات وبالأخص النمو الاجمالي ونمو قطاع البناء والفلاحة والصناعة، إلا أن النمو المرتفع المسجل في هذه القطاعات يعود إلى حجم

الانفاق الذي قامت به الدولة سوآءا خلال فترة المخططات في سنوات السبعينيات وأعوام الثمانينات أو من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009 وبرنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، وهذا الانفاق مرده التحسن المستمر الذي شهدته أسعار النفط خلال بعض السنوات ضمن فترة الدراسة.

كما توصلنا إلى أن درجة الارتباط بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت عالية، حيث دلت القياسات على قوة الارتباط بين متغير لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الواردات من جهة ومتغير لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى، كما بينت دراسة استقرارية المتغيرات المفسرة أن متغيرا لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الاستثمار مستقران في المستوى، أما المتغيرات الأخرى مثل لوغاريتم الواردات ولوغاريتم الاستهلاك تستقر بعد أخذ الفروق الأولى. أما المتغير التابع المتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي فهو متكامل من الدرجة الأولى.

وعلى ضوء هذه النتائج لم يكن في الإمكان دراسة العلاقة طويلة الأجل وفقا لمنهجية "أنجل – جرانجر" أو تبعا لمنهجية "جوهنسن"، حيث أن هاتين الطريقتين تشترطان أن تكون جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مستقرة من نفس الدرجة.

وتبعا لكل هذه النتائج اضطررنا لاستخدام منهجية "ARDL" كون هذه الطريقة يمكن تطبيقها على السلاسل المتكاملة من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، كما تشترط ألا يكون أحد المتغيرات متكامل من الدرجة الثانية. ولقد تم تحديد النموذج الأمثل تبعا لمعيار "أكاييك" فقد وجدنا أن التأخير الأمثل للناتج المحلي الإجمالي هو 7، أما التأخير الخاص بمتغير الاستهلاك فكان 6، أما متغير الاستثمار ومتغير الصادرات فكان التأخير المناسب لهما هو 7 في حين كان التأخير من الدرجة الخامسة هو التأخير الملائم لمتغير الواردات. وعند اختبار علاقة التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود كانت قيمة فيشر الاحصائية هي أكبر من جميع الحدود العلوية عند المستويات المختلفة لدرجات المعنوية (1% ، 2.5% ، 5% و10%) وعليه تم رفض فرضية العدم وقبلنا الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

وعند تقدير أنموذج "ARDL" وجدنا أن مقدر معامل حد تصحيح الخطأ قد حقق الشرطين، الشرط اللازم والشرط الكافي. فالشرط اللازم هو أن يكون معامل تصحيح حد الخطأ سالب الإشارة وهذا قد تحقق، كما أنه حقق الشرط الكافي إذ أن معامل تصحيح حد الخطأ يتمتع بمعنوية عالية حيث كانت قيمة الاحتمال المرافق له هو (p=0.00) وهو أقل من 5% وبالتالي فهو معنوي احصائيا، أي أن هناك

علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتمثل في لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي والمتغيرات المفسرة له وخاصة لوغاريتم الواردات ولوغاريتم الصادرات، إذا فآلية تصحيح الخطأ موجودة بالأنموذج وتقيس معلمة حد تصحيح الخطأ سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل والنسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن، حيث بلغت سرعة التعديل 261% في وحدة الزمن (سنة).

من خلال النتائج المتحصل عليها، وجدنا أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة القصيرة الأجل المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، حيث دل معامل الصادرات في المدى القصير على أن زيادة النمو في الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.90% ويدل هذا على أن هناك سببية تتجه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي في الأجل القصير، كما أنه في حالة نمو الواردات في الأجل القصير بنسبة 1% سوف يخفض النمو الاقتصادي في المدى القصير بنسبة 0.89% وهذا يدل على وجود سببية تتجه من الواردات إلى النمو الاقتصادي في المدى القصير. كما وجدنا من خلال معلومات الأنموذج في الأجل الطويل التي استخدمت في الحصول على العلاقة التوازنية طويلة الأجل من خلال معادلة التكامل المشترك أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة طويلة الأجل المقدرة تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، حيث يدل معامل الصادرات في المدى الطويل على أن زيادة النمو في الصادرات بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1.09%، كما أن زيادة نمو الواردات في الأجل الطويل بنسبة 1% سوف يخفض النمو الاقتصادي في المدى الطويل بنسبة 0.46%. ويدل هذا على وجود علاقة سببية تتجه من النمو في الصادرات نحو النمو في الناتج المحلي الاجمالي ونفس الشيء بين النمو في الواردات والنمو في الناتج المحلي الاجمالي. ولقد كانت قيمة F المحسوبة هي 54.85 وهي تفوق القيمة الجدولية الموافقة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي تم قبول الفرض الخاص بأن معالم الانحدار ليست جميعها مساوية للصفر وأنها تختلف جوهريا عن الصفر. وهي تشير إلى أن جميع المتغيرات المستخدمة تساهم في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي. كما كانت قيمة معامل التحديد المعدل 0.97 وهي تدل على أن المتغيرات المفسرة تشرح نسبة 97% من التغير في الناتج المحلي الاجمالي. وقد كانت قيمة اختبار داربين واتسن هي 2.83 والتي لا يمكن الاعتماد عليها في التأكد من خلو النموذج من مشكل الارتباط الذاتي. لذلك تم اعتماد اختبار LM الذي دل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث كانت قيمة احتمال مضاعف لغرنج هو 0.366 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%، كما تم التأكد من خلو حد الخطأ من مشكل عدم ثبات التباين، كما أن المعاملات المقدرة للأنموذج هي مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة التي تبينت من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعادة واختبار المجموع التراكمي لمربع البواقي المعادة فكلاهما وقعت داخل خطي الحدود.

وفي الختام يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

1- عند تبني سياسة تشجيع الصادرات يجب بالموازات معها تبني سياسة احلال الواردات، وذلك عن طريق توجيه واستثمار عائدات النقد الأجنبي المتحصل عليها من الصادرات من أجل إنشاء قاعدة إنتاجية صناعية يكون لها القدرة على تلبية الطلب الداخلي وتكون نقطة تحول هامة في سلم الاقتصاد الوطني من أجل بعثه وتطويره من جديد.

2- من أجل ضمان جودة المنتجات الوطنية يجب وضع معايير جزائرية خاصة حتى تتمكن المنتجات محلية الصنع من الصمود في وجه المنافسة للمنتجات الأجنبية.

3- حتى تنجح سياسة التوجه نحو الخارج في الدولة الجزائرية، يجب العمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية، وهذا عن طريق العمل على توفير المزيد من البيئة التنافسية بين المؤسسات الاقتصادية داخل الاقتصاد الجزائري وخاصة وأن السوق المحلية غدت أكثر انفتحا على المنتجات الأجنبية.

4- العمل على خلق اتحادات بين المؤسسات الاقتصادية في القطر الجزائري نظرا لتوفر الاقتصاد الوطني على العديد من المزايا النسبية في الكثير من القطاعات الهامة على شاكلة الصناعة التقليدية والاستخراجية والفلاحة والسياحة، الامر الذي يساعد تنمية الاقتصاد الوطني، وهو الشيء الذي غدى ممكنا للتحقيق من خلال تضافر الجهود في ظل اطار الاستراتيجية الوطنية لبناء اقتصاد وطني مستقل عن تصدير المحروقات.

5- يجب إعطاء الصناعة التحويلية الاهتمام الكامل، والقيام بإنشاء قاعدة إنتاجية عريضة بإمكانها خلق قيمة مضافة أكبر، كما يجب العمل على حل مشاكل هذا القطاع، حيث يعتبر هذا مطلبا ضروري يسبق أي نمو اقتصادي.

6- يجب العمل على تكوين العامل الجزائري أكاديميا ومهنيا وذلك من خلال زيادة مداركه وتطوير مهاراته، الامر الذي سيسهم في الرفع من القيمة المضافة في المنتجات الجزائرية ويزيد من قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق العالمية.

ومن أجل استكمال هذا البحث من قبل المهتمين نقترح بعض المواضيع ذات الصلة بهذا البحث ومنها:

- علاقة صادرات الإنتاج الزراعي والصناعي بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
- علاقة واردات الإنتاج الزراعي والصناعي بالنمو الاقتصادي في الجزائر.
- علاقة مداخيل البترول بتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي في الجزائر.

المـــــراجـــــع

- **المراجع باللغة العربية :**
- **الكتب**

- أحمد بديع بليح، **الاقتصاد الدولي**، الاسكندرية، مصر، 1993.
- أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1979.
- أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1982.
- إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاديات التنمية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- اسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات– نماذج– استراتيجيات)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- جمال جويدان الجمل، **التجـــارة الخارجيـــة**، جامعة البلقاء التطبيقية، مركز الكتاب الأكاديمـي، عمان، الأردن، 2012.
- جون مانيار كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد**، ترجمة نهاد، للنشر، الجزائر، 1991.
- حدوة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- حمد العمادي، **التنمية الاقتصادية والتخطيط**، الطبعة الثانية، مطبعة دار الحياة، دمشق سوريا.
- دومينيك سالفاتور، بوجين ديوليو، **مبـــادئ الاقتصـــاد**، سلسلة ملخصات شـــوم، أكاديميـــة إنترناشونال، لبنـــان، 2001.
- دومينيك سالفاتور، ترجمة محمد رضا العدل، **الاقتصاد الدولي**، سلسلة ملخصات شوم، دار المريخ، الرياض، السعودية، 1984.
- رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- رنان مختار، **التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.

- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004.
- سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القرشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1978.
- السيد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الثانية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2003.
- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات–**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن، 2011.
- شريف علي الصوص، **التجـارة الدوليـة (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشـر والتوزيـع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
- صلاح الدين نامق، **التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 1972.
- صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1978.
- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.
- ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- عادل أحمد حشيش وآخرون، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.

- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحـــــقوقية، لبنان، 2003.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدرا الجامعية، بيروت، 1988.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2005.
- عبد الرحمان أحمد يسري، **الاقتصاديات الدولية**، بدون دار نشر، الاسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الرحمان يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.
- عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، مطابع البيان التجارية، دبي، 2004.
- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- عبد الرحمن يسرى أحمد، أيما محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- فايز إبراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1985.

- كامل بكري، **الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية والتمويل)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001.

- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي (نظريات التجارة الخارجية –النظام الاقتصادي الجديد للتجارة العالمية–)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر.

- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.

- محمد سانوسي، محمد شحاتة، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات : دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

- محمد سعيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

- محمد صالح تركي القرشي، **علم اقتصاد التنمية**، الطبعة الأولى، دار الإثراء للنشر والتوزيع، الاردن.

- محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002.

- محمد عبد العزيز عجايمية، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، مصر، 1977.

- محمد عبد العزيز عجايمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد**، 2000، الاسكندرية، مصر.

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

- محمد يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية، القاهرة ، مصر، 1993.

- مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.

- مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية (المفاهيم والنظريات والسياسات)**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003.

- ميرندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.

- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006.

- وفاء عبد الباسط، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي : نظريات النمو الذاتي "دراسة تحليلية نقدية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

- وفاء عبد الباسط، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر.

- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

- **المذكرات والاطروحات**

- بن البار امحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر الفترة الممتدة بين (2009/1970)**، 20011-2012، مجستير، جامعة الجزائر.

- بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي –دراسة نظرية–**، رسالة ماجستير، 2009، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

- حايد حميد، **أثر السياسات الصناعية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، المدرسة العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، 2210-2011.

- حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

- سعيد هتهات، **دراسة قياسية واقتصادية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة مجستير**، جامعة قاصدي مرباح، 2005-2006.

- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2012/1970**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2013-2014.

- عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية : دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير،2011-2012، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية– حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2002-2003.

- عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.

- عربي مريم، **آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية (دراسة تحليلية مقارنة لآثار التحرير على الأمن الغذائي المستدام في الاقتصاديات المغاربية)**، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

- - فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية قياسية**، أطروحة دكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل– دراسة حالة الجزائر–**، دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين 1970-2001**، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2004-2005.

- وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية : الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.

المجلات والدوريات

- أحمد الكواز، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، سلسلة جسر التنمية، معهد التخطيط، الكويت، 2008.

- البشير عبد الكريم، **دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الجزائر– منتدى الاقتصاديين المغاربة**، بدون تاريخ، الجزائر.

- دحماني محمد ادريوش ، **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة**، المؤتمر الدولي تقييم أثار البرامج العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2013.

- عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مكز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد 28، 2005،www.drabid.net/paper2.pdf.

- عبد السلام مخلوفي، **اتفاقية حماية الملكية الفكري أداة الحماية التكنولوجية أم احتكارها**، مجلة شمال إفريقيا، المركز الجامعي بشار– الجزائر– العدد03، 2005.

- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة توازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 34، المجلد 9، 2013.

- رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997.

- المراجع باللغة الاجنبية :

- *Benissad H. **Economie de développement de l'Algérie**. 2 éme édition. Alger: OPU, 1982.*
- *Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, **Economie Internationale**, Dalloz, Paris, 2005.*
- *Muet, Pierre-Alain, **Croissance et Cycles : Théories contemporaines**, éd. Economica, Paris, 1993.*
- *Henin, Pierre- Yves et Ralle, Pierre**, les nouvelles théories de la croissance**, Revue économique, hors série, 1994.*
- *Guellec, Dominique et Ralle, Pierre, **Les nouvelles théories de la croissance**, édition la découvert, Paris, 1996.*
- *Sandrine Lardic, Valérie Mignon. économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières. Paris: Economica, 2002.*
- *Michel Rainelli, **le commerce internationnl**, la Decouverte, 7 édition, Paris, 2000.*
- *George Bresson, Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1ère Edition, Paris: PUF, 1995.*
- *Artus, Patrik and Kaabi, Moncef, **Dépenses Publiques**, Progrés techniques et croissance, Revue économique, Vol 44 no 1, 3 Janvier-Mai , 1993.*
- *Rajhi, Toufik, **Croissance Endogène et externalités des dépenses publiques**, Rev.eco, Vol 44, No 2, Mars 1993.*
- *Philippe aghion, petre howitt, **Théorie de la croissance endogène**, traduit par fabrice mazerolle, Dunod, Paris, 2000.*
- *Delalande, Daniel, **Croissance Economique**, Les Cahier Français, Découverte de l'économie, 1. Concepts et mécanismes, La documentation francaise, n° 279, 1997 .*
- *Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, **La croissance Economique,** Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international,.2003.*
- *Debraj Ray, **Developement Economics**, Princeton Univercity Press, New Jersey, 1998 .*
- *Jacque Brasseul, **Introduction à l'économie du développement**, Armond colin édition, Paris, 1993.*

- *Emmanuel Nyahoho, Pierre –Paul Proulux**, le commerce international: Théorie, politiques et perspective industrielles**, presse de l'université du Québec, Québec, 2006.*
- *Jean-Paul Rodrigue,**L'espace economique mondiale**, presses de l'Université du Québec, Québec, 2000.*
- *Bernard Guillochon, Annie Kwaecki, **Economie International : Commerce et Macroéconomie**, Dunod, 5édition, 2006.*
- *Bernard Guillochon, Economie international, 2eme édition, Dunod, Paris, 1998.*

المـــــلاحـــــق

الملحق رقم (1) :

مصفوفة الارتباط

Correlations

		LX	LGDP	LM	LI	LC
LX	Pearson Correlation	1	,960**	,518**	,751**	,907**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	46	46	46	46	46
LGDP	Pearson Correlation	,960**	1	,869**	,875**	,985**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000
	N	46	46	46	46	46
LM	Pearson Correlation	,518**	,869**	1	,931**	,748**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000
	N	46	46	46	46	46
LI	Pearson Correlation	,751**	,875**	,931**	1	,913**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000
	N	46	46	46	46	46
LC	Pearson Correlation	,907**	,985**	,748**	,913**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	
	N	46	46	46	46	46

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم 2

نتائج اختبار السلاسل في المستوى

السلسلة LGDP

النموذج السادس

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.525609	0.8054
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 18:47
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.087633	0.057441	-1.525609	0.1350
D(LGDP(-1))	-0.243379	0.149091	-1.632423	0.1104
C	2.165456	1.370876	1.579615	0.1221
@TREND("1970")	0.002074	0.002147	0.966203	0.3397

R-squared	0.163829	Mean dependent var	0.038291
Adjusted R-squared	0.101116	S.D. dependent var	0.051399
S.E. of regression	0.048732	Akaike info criterion	-3.118471
Sum squared resid	0.094991	Schwarz criterion	-2.956271
Log likelihood	72.60635	Hannan-Quinn criter.	-3.058319
F-statistic	2.612360	Durbin-Watson stat	1.850239
Prob(F-statistic)	0.064512		

النموذج الخامس

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.167156	0.2207
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 18:52
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.034283	0.015819	-2.167156	0.0361
D(LGDP(-1))	-0.268892	0.146615	-1.834004	0.0739
C	0.896352	0.392146	2.285761	0.0275

R-squared	0.144313	Mean dependent var	0.038291
Adjusted R-squared	0.102573	S.D. dependent var	0.051399
S.E. of regression	0.048692	Akaike info criterion	-3.140855
Sum squared resid	0.097208	Schwarz criterion	-3.019205
Log likelihood	72.09880	Hannan-Quinn criter.	-3.095741
F-statistic	3.457369	Durbin-Watson stat	1.857333
Prob(F-statistic)	0.040969		

النموذج الرابع

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.751140	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:05
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.001866	0.000393	4.751140	0.0000
D(LGDP(-1))	-0.207519	0.151211	-1.372383	0.1772

R-squared	0.035272	Mean dependent var	0.038291
Adjusted R-squared	0.012302	S.D. dependent var	0.051399
S.E. of regression	0.051082	Akaike info criterion	-3.066367
Sum squared resid	0.109595	Schwarz criterion	-2.985267
Log likelihood	69.46007	Hannan-Quinn criter.	-3.036291
Durbin-Watson stat	1.837943		

السلسلة LM

النموذج السادس

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.911455	0.6317
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.092925	0.048615	-1.911455	0.0631
D(LM(-1))	0.334990	0.145493	2.302448	0.0266
C	2.189985	1.122812	1.950448	0.0582
@TREND("1970")	0.001057	0.001699	0.621927	0.5375

R-squared	0.176871	Mean dependent var	0.036976
Adjusted R-squared	0.115137	S.D. dependent var	0.125698
S.E. of regression	0.118240	Akaike info criterion	-1.345689
Sum squared resid	0.559230	Schwarz criterion	-1.183490
Log likelihood	33.60515	Hannan-Quinn criter.	-1.285537
F-statistic	2.865028	Durbin-Watson stat	1.892761
Prob(F-statistic)	0.048548		

النموذج الخامس

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.897741	0.3304
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:14
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	-0.076121	0.040111	-1.897741	0.0648
D(LM(-1))	0.320621	0.142569	2.248889	0.0300
C	1.819525	0.944638	1.926162	0.0610

R-squared	0.168912	Mean dependent var	0.036976
Adjusted R-squared	0.128371	S.D. dependent var	0.125698
S.E. of regression	0.117353	Akaike info criterion	-1.381520
Sum squared resid	0.564638	Schwarz criterion	-1.259870
Log likelihood	33.39343	Hannan-Quinn criter.	-1.336406
F-statistic	4.166461	Durbin-Watson stat	1.885403
Prob(F-statistic)	0.022530		

النموذج الاول

Null Hypothesis: LM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.805945	0.9815
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:17
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM(-1)	0.001437	0.000796	1.805945	0.0778

R-squared	-0.002195	Mean dependent var	0.034326
Adjusted R-squared	-0.002195	S.D. dependent var	0.125525
S.E. of regression	0.125663	Akaike info criterion	-1.288453
Sum squared resid	0.694813	Schwarz criterion	-1.248305
Log likelihood	29.99019	Hannan-Quinn criter.	-1.273486
Durbin-Watson stat	1.352941		

السلسلة LC

النموذج السادس

Null Hypothesis: LC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.239730	0.0907
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:27
Sample (adjusted): 1974 2015
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC(-1)	-0.103217	0.031860	-3.239730	0.0026
D(LC(-1))	0.032394	0.147927	0.218984	0.8279
D(LC(-2))	0.237189	0.118724	1.997820	0.0533
D(LC(-3))	0.286688	0.118491	2.419496	0.0207
C	2.438058	0.735695	3.313952	0.0021
@TREND("1970")	0.002493	0.001299	1.919353	0.0629

R-squared	0.464547	Mean dependent var	0.043330
Adjusted R-squared	0.390179	S.D. dependent var	0.053114
S.E. of regression	0.041477	Akaike info criterion	-3.395769
Sum squared resid	0.061934	Schwarz criterion	-3.147531
Log likelihood	77.31115	Hannan-Quinn criter.	-3.304780
F-statistic	6.246570	Durbin-Watson stat	2.118740

النموذج الثاني

Null Hypothesis: LC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.821307	0.3657
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:30
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC(-1)	-0.028969	0.015906	-1.821307	0.0755
C	0.733071	0.380827	1.924945	0.0609

R-squared	0.071618	Mean dependent var	0.039649
Adjusted R-squared	0.050028	S.D. dependent var	0.059881
S.E. of regression	0.058364	Akaike info criterion	-2.800807
Sum squared resid	0.146473	Schwarz criterion	-2.720511
Log likelihood	65.01817	Hannan-Quinn criter.	-2.770874
F-statistic	3.317159	Durbin-Watson stat	1.589221
Prob(F-statistic)	0.075522		

النموذج الرابع

Null Hypothesis: LC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.605756	0.9716
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 19:32
Sample (adjusted): 1974 2015
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC(-1)	0.000711	0.000443	1.605756	0.1166
D(LC(-1))	0.219205	0.162851	1.346048	0.1863
D(LC(-2))	0.173329	0.135938	1.275057	0.2100
D(LC(-3))	0.225842	0.133475	1.692019	0.0988

R-squared	0.226675	Mean dependent var	0.043330
Adjusted R-squared	0.165623	S.D. dependent var	0.053114
S.E. of regression	0.048517	Akaike info criterion	-3.123420
Sum squared resid	0.089448	Schwarz criterion	-2.957927
Log likelihood	69.59181	Hannan-Quinn criter.	-3.062760
Durbin-Watson stat	1.922346		

السلسة LX

النموذج الثالث

Null Hypothesis: LX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.819109	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LX)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 20:43
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LX(-1)	-0.714157	0.148193	-4.819109	0.0000
C	16.69028	3.455937	4.829453	0.0000
@TREND("1970")	0.019985	0.004288	4.660720	0.0000

R-squared	0.358026	Mean dependent var	0.028134
Adjusted R-squared	0.327455	S.D. dependent var	0.081757
S.E. of regression	0.067048	Akaike info criterion	-2.502473
Sum squared resid	0.188809	Schwarz criterion	-2.382028
Log likelihood	59.30563	Hannan-Quinn criter.	-2.457572
F-statistic	11.71158	Durbin-Watson stat	1.950951
Prob(F-statistic)	0.000091		

السلسلة EX

النموذج الثالث

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.819109	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.714157	0.148193	-4.819109	0.0000
C	0.005717	0.020332	0.281193	0.7799
@TREND("1970")	-0.000214	0.000770	-0.277424	0.7828

R-squared	0.358026	Mean dependent var	-0.000150
Adjusted R-squared	0.327455	S.D. dependent var	0.081757
S.E. of regression	0.067048	Akaike info criterion	-2.502473
Sum squared resid	0.188809	Schwarz criterion	-2.382028
Log likelihood	59.30563	Hannan-Quinn criter.	-2.457572
F-statistic	11.71158	Durbin-Watson stat	1.950951
Prob(F-statistic)	0.000091		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.884501	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 20:52
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.715597	0.146504	-4.884501	0.0000
C	0.000806	0.009889	0.081458	0.9355

R-squared	0.356849	Mean dependent var	-0.000150
Adjusted R-squared	0.341892	S.D. dependent var	0.081757
S.E. of regression	0.066325	Akaike info criterion	-2.545086
Sum squared resid	0.189155	Schwarz criterion	-2.464790
Log likelihood	59.26444	Hannan-Quinn criter.	-2.515153
F-statistic	23.85835	Durbin-Watson stat	1.944729
Prob(F-statistic)	0.000015		

النموذج الاول

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.939926	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EX)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.715361	0.144812	-4.939926	0.0000

R-squared	0.356750	Mean dependent var	-0.000150
Adjusted R-squared	0.356750	S.D. dependent var	0.081757
S.E. of regression	0.065572	Akaike info criterion	-2.589376
Sum squared resid	0.189184	Schwarz criterion	-2.549228
Log likelihood	59.26097	Hannan-Quinn criter.	-2.574410
Durbin-Watson stat	1.944859		

السلسة LI

النموذج السادس

Null Hypothesis: LI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.200418	0.0105
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:06
Sample (adjusted): 1978 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI(-1)	-0.238336	0.056741	-4.200418	0.0002
D(LI(-1))	0.074633	0.155467	0.480060	0.6349
D(LI(-2))	-0.290806	0.157262	-1.849180	0.0750
D(LI(-3))	0.135848	0.149434	0.909078	0.3711
D(LI(-4))	0.284672	0.152345	1.868604	0.0722
D(LI(-5))	0.307094	0.142057	2.161771	0.0393
D(LI(-6))	0.248360	0.116917	2.124238	0.0426
D(LI(-7))	0.326516	0.121310	2.691573	0.0119
C	5.462708	1.315917	4.151255	0.0003
@TREND("1970")	0.007463	0.001913	3.901604	0.0005

النموذج الثاني

Null Hypothesis: LI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.089141	0.2498
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:13
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI(-1)	-0.061849	0.029605	-2.089141	0.0426
C	1.513363	0.698071	2.167921	0.0357

R-squared	0.092147	Mean dependent var	0.055528
Adjusted R-squared	0.071034	S.D. dependent var	0.131561
S.E. of regression	0.126803	Akaike info criterion	-1.248945
Sum squared resid	0.691392	Schwarz criterion	-1.168649
Log likelihood	30.10125	Hannan-Quinn criter.	-1.219011
F-statistic	4.364512	Durbin-Watson stat	1.683179
Prob(F-statistic)	0.042648		

النموذج الرابع

Null Hypothesis: LI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.121251	0.9909
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LI(-1)	0.001936	0.000913	2.121251	0.0398
D(LI(-1))	0.179676	0.156046	1.151428	0.2561

R-squared	0.023529	Mean dependent var	0.055964
Adjusted R-squared	0.000280	S.D. dependent var	0.133049
S.E. of regression	0.133031	Akaike info criterion	-1.152082
Sum squared resid	0.743283	Schwarz criterion	-1.070983
Log likelihood	27.34581	Hannan-Quinn criter.	-1.122006
Durbin-Watson stat	1.831744		

السلسلة الزمنية EI

النموذج السادس

Null Hypothesis: EI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.200418	0.0105
Test critical values:	1% level	-4.219126	
	5% level	-3.533083	
	10% level	-3.198312	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1978 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EI(-1)	-0.238336	0.056741	-4.200418	0.0002
D(EI(-1))	0.074633	0.155467	0.480060	0.6349
D(EI(-2))	-0.290806	0.157262	-1.849180	0.0750
D(EI(-3))	0.135848	0.149434	0.909078	0.3711
D(EI(-4))	0.284672	0.152345	1.868604	0.0722
D(EI(-5))	0.307094	0.142057	2.161771	0.0393
D(EI(-6))	0.248360	0.116917	2.124238	0.0426
D(EI(-7))	0.326516	0.121310	2.691573	0.0119
C	0.051936	0.051317	1.012068	0.3202
@TREND("1970")	-0.001423	0.001706	-0.833686	0.4115

النموذج الخامس

Null Hypothesis: EI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.425505	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.615588	
	5% level	-2.941145	
	10% level	-2.609066	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1978 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EI(-1)	-0.213911	0.048336	-4.425505	0.0001
D(EI(-1))	0.074479	0.154647	0.481604	0.6337
D(EI(-2))	-0.294949	0.156355	-1.886409	0.0693
D(EI(-3))	0.157611	0.146361	1.076862	0.2904
D(EI(-4))	0.291482	0.151324	1.926211	0.0639
D(EI(-5))	0.337122	0.136690	2.466329	0.0198
D(EI(-6))	0.247983	0.116300	2.132270	0.0416
D(EI(-7))	0.326358	0.120671	2.704533	0.0113
C	0.010669	0.013464	0.792430	0.4345

النموذج الرابع

Null Hypothesis: EI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.383640	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.627238	
	5% level	-1.949856	
	10% level	-1.611469	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EI)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1978 2015
Included observations: 38 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EI(-1)	-0.205831	0.046954	-4.383640	0.0001
D(EI(-1))	0.067835	0.153459	0.442039	0.6616
D(EI(-2))	-0.294612	0.155382	-1.896056	0.0676
D(EI(-3))	0.161153	0.145383	1.108476	0.2765
D(EI(-4))	0.294411	0.150338	1.958333	0.0595
D(EI(-5))	0.345935	0.135389	2.555109	0.0159
D(EI(-6))	0.246176	0.115554	2.130391	0.0415
D(EI(-7))	0.321810	0.119784	2.686579	0.0117

الملحق رقم 3

نتائج الفروق الاولى

السلسة DLGDP

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.460518	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:56
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.271681	0.150308	-8.460518	0.0000
C	0.074211	0.018038	4.114184	0.0002
@TREND("1970")	-0.001074	0.000601	-1.786527	0.0814

R-squared	0.635816	Mean dependent var	-0.001008
Adjusted R-squared	0.618051	S.D. dependent var	0.080117
S.E. of regression	0.049514	Akaike info criterion	-3.107368
Sum squared resid	0.100518	Schwarz criterion	-2.985719
Log likelihood	71.36209	Hannan-Quinn criter.	-3.062255
F-statistic	35.79022	Durbin-Watson stat	1.855648
Prob(F-statistic)	0.000000		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.062074	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 21:59
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.215224	0.150733	-8.062074	0.0000
C	0.046748	0.009681	4.829041	0.0000

R-squared	0.607466	Mean dependent var	-0.001008
Adjusted R-squared	0.598120	S.D. dependent var	0.080117
S.E. of regression	0.050790	Akaike info criterion	-3.077858
Sum squared resid	0.108343	Schwarz criterion	-2.996759
Log likelihood	69.71288	Hannan-Quinn criter.	-3.047782
F-statistic	64.99703	Durbin-Watson stat	1.838192
Prob(F-statistic)	0.000000		

السلسلة DLM

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.687907	0.0025
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 22:03
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.698625	0.149027	-4.687907	0.0000
C	0.045037	0.039616	1.136837	0.2622
@TREND("1970")	-0.000748	0.001457	-0.513446	0.6104

R-squared	0.348964	Mean dependent var	0.005372
Adjusted R-squared	0.317206	S.D. dependent var	0.147652
S.E. of regression	0.122007	Akaike info criterion	-1.303735
Sum squared resid	0.610311	Schwarz criterion	-1.182086
Log likelihood	31.68218	Hannan-Quinn criter.	-1.258622
F-statistic	10.98826	Durbin-Watson stat	1.859458
Prob(F-statistic)	0.000151		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LM) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.427577	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.618579	
	5% level	-1.948495	
	10% level	-1.612135	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LM,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 22:07
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM(-1))	-0.637817	0.144055	-4.427577	0.0001

R-squared	0.312207	Mean dependent var	0.005372
Adjusted R-squared	0.312207	S.D. dependent var	0.147652
S.E. of regression	0.122453	Akaike info criterion	-1.339721
Sum squared resid	0.644769	Schwarz criterion	-1.299172
Log likelihood	30.47387	Hannan-Quinn criter.	-1.324684
Durbin-Watson stat	1.852991		

السلسلة DLC

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(LC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.248004	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 22:11
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LC(-1))	-0.809850	0.154316	-5.248004	0.0000
C	0.048487	0.021022	2.306447	0.0262
@TREND("1970")	-0.000765	0.000714	-1.070576	0.2906

R-squared	0.401891	Mean dependent var	-0.002977
Adjusted R-squared	0.372715	S.D. dependent var	0.074611
S.E. of regression	0.059093	Akaike info criterion	-2.753676
Sum squared resid	0.143169	Schwarz criterion	-2.632026
Log likelihood	63.58086	Hannan-Quinn criter.	-2.708562
F-statistic	13.77470	Durbin-Watson stat	1.590465
Prob(F-statistic)	0.000027		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(LC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.129496	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.588509	
	5% level	-2.929734	
	10% level	-2.603064	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LC,2)
Method: Least Squares
Date: 09/23/17 Time: 22:12
Sample (adjusted): 1972 2015
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LC(-1))	-0.778889	0.151845	-5.129496	0.0000
C	0.029238	0.010912	2.679363	0.0105

R-squared	0.385171	Mean dependent var	-0.002977
Adjusted R-squared	0.370533	S.D. dependent var	0.074611
S.E. of regression	0.059195	Akaike info criterion	-2.771559
Sum squared resid	0.147172	Schwarz criterion	-2.690460
Log likelihood	62.97430	Hannan-Quinn criter.	-2.741484
F-statistic	26.31172	Durbin-Watson stat	1.612681
Prob(F-statistic)	0.000007		

الملحق رقم 4

النموذج الامثل

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
515	-833.191134	41.437673	42.968477	41.998773	0.999859	ARDL(7, 6, 7, 7, 5)
1026	-833.562699	41.455367	42.986171	42.016467	0.999857	ARDL(7, 5, 7, 7, 6)
4233	-834.645907	41.459329	42.948760	42.005264	0.999874	ARDL(6, 7, 5, 6, 7)
137	-833.978313	41.475158	43.005962	42.036258	0.999854	ARDL(7, 7, 5, 6, 7)
514	-833.130980	41.482428	43.054605	42.058693	0.999824	ARDL(7, 6, 7, 7, 6)
4161	-833.146532	41.483168	43.055345	42.059433	0.999824	ARDL(6, 7, 6, 7, 7)
3	-833.168019	41.484191	43.056369	42.060457	0.999824	ARDL(7, 7, 7, 7, 5)
73	-833.246943	41.487950	43.060127	42.064215	0.999823	ARDL(7, 7, 6, 6, 7)
1025	-833.295724	41.490273	43.062450	42.066538	0.999823	ARDL(7, 5, 7, 7, 7)
4169	-834.340530	41.492406	43.023210	42.053506	0.999851	ARDL(6, 7, 6, 6, 7)
4225	-834.555094	41.502624	43.033428	42.063724	0.999850	ARDL(6, 7, 5, 7, 7)
129	-833.757311	41.512253	43.084430	42.088518	0.999819	ARDL(7, 7, 5, 7, 7)
9	-832.929432	41.520449	43.133999	42.111879	0.999768	ARDL(7, 7, 7, 6, 7)
4105	-834.077468	41.527498	43.099676	42.103764	0.999816	ARDL(6, 7, 7, 6, 7)
65	-833.078004	41.527524	43.141074	42.118954	0.999766	ARDL(7, 7, 6, 7, 7)
513	-833.086143	41.527912	43.141462	42.119342	0.999766	ARDL(7, 6, 7, 7, 7)
4107	-836.103292	41.528728	43.018159	42.074664	0.999865	ARDL(6, 7, 7, 6, 5)
2	-833.115995	41.529333	43.142883	42.120763	0.999766	ARDL(7, 7, 7, 7, 6)
5130	-837.118703	41.529462	42.977520	42.060233	0.999879	ARDL(6, 5, 7, 6, 6)
4097	-833.145583	41.530742	43.144292	42.122172	0.999766	ARDL(6, 7, 7, 7, 7)
523	-836.191693	41.532938	43.022369	42.078873	0.999864	ARDL(7, 6, 7, 6, 5)
1034	-836.492162	41.547246	43.036677	42.093181	0.999863	ARDL(7, 5, 7, 6, 6)
4619	-837.564565	41.550694	42.998752	42.081464	0.999876	ARDL(6, 6, 7, 6, 5)
11	-835.721482	41.558166	43.088970	42.119266	0.999841	ARDL(7, 7, 7, 6, 5)
5122	-836.740939	41.559092	43.048523	42.105028	0.999861	ARDL(6, 5, 7, 7, 6)
4106	-835.791701	41.561510	43.092314	42.122610	0.999840	ARDL(6, 7, 7, 6, 6)
10	-834.805219	41.562153	43.134331	42.138418	0.999810	ARDL(7, 7, 7, 6, 6)
4099	-835.880507	41.565738	43.096543	42.126839	0.999840	ARDL(6, 7, 7, 7, 5)
1	-832.914610	41.567362	43.222286	42.173957	0.999652	ARDL(7, 7, 7, 7, 7)
5129	-836.991458	41.571022	43.060453	42.116957	0.999859	ARDL(6, 5, 7, 6, 7)
4618	-837.113367	41.576827	43.066258	42.122762	0.999858	ARDL(6, 6, 7, 6, 6)
522	-836.170154	41.579531	43.110335	42.140631	0.999838	ARDL(7, 6, 7, 6, 6)
1033	-836.489832	41.594754	43.125558	42.155854	0.999835	ARDL(7, 5, 7, 6, 7)
4611	-837.545769	41.597418	43.086849	42.143353	0.999855	ARDL(6, 6, 7, 7, 5)
5121	-836.572857	41.598707	43.129512	42.159808	0.999834	ARDL(6, 5, 7, 7, 7)
4610	-836.597502	41.599881	43.130685	42.160981	0.999834	ARDL(6, 6, 7, 7, 6)
8706	-837.738079	41.606575	43.096006	42.152511	0.999854	ARDL(5, 6, 7, 7, 6)
4098	-835.784780	41.608799	43.180976	42.185064	0.999801	ARDL(6, 7, 7, 7, 6)
4617	-836.959366	41.617113	43.147917	42.178213	0.999831	ARDL(6, 6, 7, 6, 7)
521	-836.024002	41.620191	43.192368	42.196456	0.999798	ARDL(7, 6, 7, 6, 7)
1035	-839.140940	41.625759	43.073817	42.156530	0.999866	ARDL(7, 5, 7, 6, 5)
4620	-840.266450	41.631736	43.038421	42.147341	0.999877	ARDL(6, 6, 7, 6, 4)
8705	-837.518437	41.643735	43.174539	42.204835	0.999827	ARDL(5, 6, 7, 7, 7)
4609	-836.549180	41.645199	43.217376	42.221464	0.999793	ARDL(6, 6, 7, 7, 7)
8194	-837.588229	41.647059	43.177863	42.208159	0.999826	ARDL(5, 7, 7, 7, 6)

الملحق رقم 5

اختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 06/14/17 Time: 16:13
Sample: 1978 2015
Included observations: 38
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.244376	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

الملحق رقم 6

اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.393362	Prob. F(36,5)	0.0873
Obs*R-squared	40.34855	Prob. Chi-Square(36)	0.2840
Scaled explained SS	0.355529	Prob. Chi-Square(36)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/18 Time: 11:20
Sample: 1974 2015